

Jadara University

Economic and Business College

Accounting Department



جامعة جدارا

كلية الاقتصاد والأعمال

قسم المحاسبة

المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين الأردنيين لممارسة المحاسبة القضائية

"دراسة ميدانية"

**The Required Skills By Jordanians Certified Puplic
Accountants To Practice Forensic Accounting**

"A Field Study"

إعداد

ربا إبراهيم عيسى قنديل

إشراف الأستاذ الدكتور

حسين دحدوح

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

٢٠١٤

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة باللغة العربية وعنوانها المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين الأردنيين لممارسة المحاسبة القضائية "دراسة ميدانية" المقدمة من الطالبة ربا إبراهيم عيسى قنديل وأجيزت بتاريخ/...../..... م

أعضاء لجنة المناقشة:

١. الأستاذ الدكتور حسين أحمد دحدوح مشرفاً ورئيساً التوقيع.....
٢. الأستاذ المشارك الدكتور ظاهر القشى عضواً خارجياً التوقيع.....
٣. الأستاذ المساعد الدكتور محمد السمارة عضواً داخلياً التوقيع.....

تفويض الجامعة

أنا الطالبة ربا إبراهيم عيسى قنديل أفوض جامعة جدارا بتزويد نسخ من رسالتي بعنوان
المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين الأردنيين لممارسة المحاسبة القضائية "دراسة
ميدانية" للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع:.....

التاريخ:...../...../.....م

الأهداء

لكم يا من كنتم نورا لدريي ومهجة لسدري

❖ والدتي العزيزة الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكمت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها.

❖ والدي العزيز من سعي وشقي لأنعم بالراحة والمنا، الذي لم يبخل بشئ من أجل دفعي في طريق النجاح، الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر.

❖ إخوتي وأخواتي من حبهم يجرني في عروقي ويلهج بذكرهم فؤادي.

❖ أصدقائي وزملائي من سرنا سوياً، ونحن نشق الطريق معاً نحو النجاح والإبداع، إلى من تكاتفنا يداً بيد ونحن نقطع زهرة تعلمنا.

أهديكم جهدي المتواضع

الشكر والتقدير

أحمد الله سبحانه وتعالى واشكره على تمكيني من إنهاء رسالتي المتواضعة، ومن ثم أتقدم بالشكر والتقدير لأستاذي الأستاذ الدكتور حسين حدوح، الذي كان عوناً وسنداً ونبعاً علمياً، نهلت من صافي علومه القيمة.

ولن أنسى شكر جامعتي الغالية، الممثلة بشخص رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور محمد طعامنة، وعميد كلية الاقتصاد والأعمال، الأستاذ الدكتور رائف توفيق، ورئيس قسم المحاسبة الدكتور محمد السمارة، لما قدموه لي من مساعدة في مسيرتي العلمية.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الموقرين للعناء الذي تكبدوه .

وفي النهاية يسرني أن أشكر كل من قدم لي يد العون لإنجاز هذه الرسالة على ما هي عليه.

المحتويات

ب.....	قرار لجنة المناقشة
ج.....	تقويض الجامعة
د.....	الأهداء
ه.....	الشكر والتقدير
و.....	المحتويات
ح.....	قائمة الجداول
ي.....	قائمة الأشكال
ل.....	الملخص باللغة العربية
ن.....	الملخص باللغة الانجليزية
١.....	الفصل الاول: الاطار العام والدراسات السابقة
٢.....	١- تمهيد
٤.....	٢- مشكلة الدراسة
٧.....	٤- اهداف الدراسة
٩.....	٥- التعريفات الاجرائية
١٠.....	٦- فرضيات الدراسة
١٢.....	٦-الدراسات السابقة
٢٣.....	٨- ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة
٢٤.....	الفصل الثاني: المحاسبة القضائية واساليبها ومجالات تطبيقها
٢٤.....	تمهيد
٢٤.....	٢-١ المبحث الاول: مفهوم المحاسبة القضائية وتطورها التاريخي
٢٤.....	٢-١-١ مفهوم المحاسبة القضائية
٢٩.....	٢-١-٢ التطور التاريخي للمحاسبة القضائية

٢-٢ المبحث الثاني: أهداف المحاسبة القضائية وأهميتها وأساليبها: ٣٠

١-٢-٢ أهداف المحاسبة القضائية: ٣٠

٢-٢-٢ أهمية زيادة الاهتمام بالمحاسبة القضائية ومبرراتها: ٣٣

٣-٢-٢ أساليب المحاسبة القضائية: ٣٧

٣-٢ المبحث الثالث: مجالات تطبيق المحاسبة القضائية ومراحلها وتقنياتها: ٣٩

١-٣-٢ مجالات تطبيق المحاسبة القضائية: ٣٩

٢-٣-٢ مراحل المحاسبة القضائية: ٤١

٣-٣-٢ تقنيات المحاسبة القضائية: ٤٤

الفصل الثالث: مؤهلات المحاسب القضائي والجهات التي تمنح تراخيص مزاولة في المحاسبة

القضائية ٥٧

تمهيد: ٥٧

١-٣ المبحث الأول: مؤهلات المحاسب القضائي ٥٧

٢-٣ المبحث الثاني: الجهات التي تمنح تراخيص مزاولة في المحاسبة القضائية: ٥٩

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية ٦٦

تمهيد: ٦٦

١-٤ منهجية الدراسة: ٦٦

٢-٤ نتائج وتفسير الدراسة الميدانية: ٧٤

٣-٤ تحليل واختبار فرضيات الدراسة: ١٠٨

٤-٤ الاستنتاجات والتوصيات ١٣٤

المراجع ١٣٧

الملاحق ١٤٢

قائمة الجداول

- جدول ١ برامج التدقيق العامة واسم الشركة المصممة ٥٠
- جدول ٢ اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov) ٧٠
- جدول ٣ معامل ارتباط بيرسون لكل المتغيرات المستقلة ٧٢
- جدول ٤ الاتساق الداخلي لمتغيرات الاستبانة ٧٣
- جدول ٥ توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي (مدير مالي - محاسب قانوني) ٧٤
- جدول ٦ توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي (مدير مالي - محاسب قانوني) ٧٥
- جدول ٧ توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة (مدير مالي - محاسب قانوني) ٧٥
- جدول ٨ التوزيع النسبي لآراء عينة الدارسة حول محور ٧٦
- جدول ٩ المتوسط والوزن النسبي والانحراف المعياري والترتيب لمتغيرات الدراسة في توفر عناصر
الاخلاقيات المهنية لدى المحاسب القانوني ٧٩
- جدول ١٠ يبين التوزع النسبي لآراء عينة الدراسة حول توفر عناصر الاخلاقيات المهنية لدى
المحاسب القانوني ٨٠
- جدول ١١ المتوسط والوزن النسبي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة في المحور الأول حول توفر
عناصر الاخلاقيات المهنية لدى المحاسب القانوني ٨٢
- جدول ١٢ التوزيع النسبي لآراء عينة الدراسة في المحور الثاني حول ٨٤

جدول ١٣	يبين التوزيع النسبي لآراء عينة الدراسة في المحور الثاني حول مدى توفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل	٨٥
جدول ١٤	المتوسط والوزن النسبي لمتغيرات المحور الثاني	٨٧
جدول ١٥	التوزيع النسبي لآراء عينة الدراسة في المحور الثالث	٨٩
جدول ١٦	يبين التوزيع النسبي لآراء عينة الدراسة في المحور الثالث مدى توفر المقومات المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر	٩١
جدول ١٧	المتوسط والوزن النسبي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة في المحور الثالث	٩٣
جدول ١٨	التوزيع النسبي لآراء عينة الدراسة في المحور الرابع	٩٥
جدول ١٩	يبين التوزيع النسبي لآراء عينة الدراسة في المحور الرابع حول مدى توفر المقومات المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق والقانون	٩٧
جدول ٢٠	المتوسط والوزن النسبي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة في المحور الرابع	٩٩
جدول ٢١	التوزيع النسبي لآراء عينة الدراسة حول المحور الخامس	١٠١
جدول ٢٢	يبين التوزيع النسبي لآراء عينة الدراسة في المحور الخامس	١٠٣
جدول ٢٣	المتوسط والوزن النسبي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة في المحور الخامس	١٠٥
جدول ٢٤	المتوسط والوزن النسبي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة في المحاور الأساسية	١٠٧
جدول ٢٥	الإحصاءات الوصفية لمحاور الدراسة المتعلقة بالفرضية الأولى	١٠٩
جدول ٢٦	نتائج المؤشرات الإحصائية لاختبار الفرضية الأولى	١٠٩
جدول ٢٧	الإحصاءات الوصفية لمحاور الدراسة المتعلقة بالفرضية الثانية	١١١

- جدول ٢٨ نتائج المؤشرات الإحصائية لاختبار الفرضية الثانية..... ١١٢
- جدول ١٢٩ الإحصاءات الوصفية لمحاور الدراسة المتعلقة بالفرضية الثالثة..... ١١٤
- جدول ٣٠ نتائج المؤشرات الإحصائية لاختبار الفرضية الثالثة..... ١١٤
- جدول ٣١ الإحصاءات الوصفية لمحاور الدراسة المتعلقة بالفرضية الرابعة..... ١١٦
- جدول ٣٢ نتائج المؤشرات الإحصائية لاختبار الفرضية الرابعة..... ١١٦
- جدول ٣٣ الإحصاءات الوصفية لمحاور الدراسة المتعلقة بالفرضية الخامسة..... ١١٨
- جدول ٣٤ نتائج المؤشرات الإحصائية لاختبار الفرضية الخامسة..... ١١٩
- جدول ٣٥ اختبار الفروق بين محاور الدراسة ومتغير طبيعة العمل..... ١٢١
- جدول ٣٦ مؤشرات اختبار التباين للمحاور تبعا للمستوى التعليمي..... ١٢٣
- جدول ٣٧ اختبار شيفيه لتحديد الاتجاه في الاختلاف تبعا للمستوى التعليمي..... ١٢٤
- جدول ٣٨ مؤشرات التباين للمحاور تبعا للتخصص العلمي..... ١٢٦
- جدول ٣٩ اختبار شيفيه لتحديد الاتجاه في الاختلاف تبعا للتخصص العلمي..... ١٢٧
- جدول ٤٠ مؤشرات اختبار التباين للمحاور تبعا لسنوات الخبرة..... ١٢٨
- جدول ٤١ اختبار شيفيه لتحديد الاتجاه في الاختلاف تبعا لسنوات الخبرة..... ١٢٩

قائمة الأشكال

- الشكل ١ العلاقة ما بين المحاسبة القضائية والتدقيق والاحتيايل ٢٨

قائمة الملاحق

ملحق ١ الاستبانة.....	١٤٢
ملحق ٢ قائمة محكمي الاستبانة.....	١٢٤

المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين الأردنيين لممارسة المحاسبة القضائية

"دراسة ميدانية"

إعداد

ربا إبراهيم عيسى قنديل

إشراف

الدكتور حسين دحدوح

الملخص باللغة العربية

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى امتلاك المحاسبين القانونيين الأردنيين للمهارات المطلوبة لممارسة المحاسبة القضائية، وتركزت الدراسة على مجموعة من المهارات، ألا وهي الأخلاقيات المهنية، القيادة والعمل ضمن فريق، التعليم والتدريب المستمر، الخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق والقانون، سرعة البديهة .

ولتحقيق هذا الهدف ، قامت الباحثة بالاطلاع على عدة دراسات سابقة، متعلقة بموضوع البحث، وقامت بعمل دراسة ميدانية بواسطة استبانة، هدفت إلى التعرف على مدى امتلاك المحاسبين القانونيين الأردنيين للمهارات، اللازمة لممارسة المحاسبة القضائية، من وجهة نظر كل من: المدراء الماليين العاملين في الشركات، المدرجة في بورصة عمان، والمحاسبين القانونيين الأردنيين المزاويلين للمهنة، حيث تم توزيع ٢٥٠ استبانة، قسمت على النحو التالي: ١٠٠ استبانة للمدراء الماليين، و ١٥٠ استبانة للمحاسبين القانونيين الأردنيين، وقد توصلت الباحثة إلى عدة استنتاجات أهمها:

١. أجمع مجتمع الدراسة ككل، بعينتيه (المدراء الماليين والمحاسبين القانونيين)، على أن محور توفر عناصر الأخلاقيات المهنية من أهم المحاور في المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين الاردنيين لممارسة المحاسبة القضائية، ثم يأتي محور توفر مهارة القيادة والعمل.

٢. أجمعت عينتا الدراسة على عدم أهمية توفر المقومات المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق والقانون، لدى المحاسب القانوني الأردني، من أجل ممارسة المحاسبة القضائية، حيث تم قبول الفرضية العدمية المتعلقة بهذا المحور.

وقد خلصت الباحثة في نهاية الدراسة إلى اقتراح مجموعة من التوصيات، التي قد تساهم في رفع مهارات المحاسبين القانونيين الأردنيين، التي قد تساعدهم على ممارسة المحاسبة القضائية كما يجب.

The Required Skills By Jordanians Certified Public Accountants To Practice
Forensic Accounting”A Field Study”

By

Roba ibraheem issa qandil

Supervised by

Professor hussen dahdoh

الملخص باللغة الانجليزية

Abstract

The study aimed at identifying the extent of having required skills to practice forensic accounting by certified Jordanian public accountants. The study focused on a set of skills; professional ethics, leadership, teamwork, continuous education and training, adequate experience in accounting auditing and law, and quick wit.

Reviewing the previous literature showed a gap in this domain. The researcher tried to bridge this gap by conducting a field study utilizing a questionnaire. The questionnaire was designed to identify the extent of having the required skills to practice forensic accounting by certified Jordanian public accountants from the point of view of; financial managers working in companies listed in Amman Stock Exchange, certified Jordanian public practicing accountants. Two hundred and fifty copies of the

questionnaire were distributed on (100 financial managers and 150 public accountants), several important conclusions were revealed:

1. The sample (financial managers, public accountants) agreed that the professional ethics is the most important of the skills required of public practicing accountants followed by leadership and work skills.
2. The sample agreed that availability of adequate experience in accounting, auditing and law by public practicing accountants to practice forensic accounting were not so important. In this domain null hypothesis was accepted.

Recommendations that may contribute in developing the accountants' skills may assist in practicing forensic accounting were forwarded

الفصل الاول: الاطار العام والدراسات السابقة

تمهيد

تتناول هذا الفصل عدة مواضيع حيث تطرق الى مشكلة الدراسة واهميتها واهدافها وبعض التعريفات الاجرائية ومن ثم فروض الدراسة وبعض الدراسات السابقة واخيرا ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

١- تمهيد

تعتبر المحاسبة القضائية من أهم المجالات الحديثة، التي تحمل فرصا عديدة لاحتياجات المستقبل، وتحدد المهارات المطلوبة والمتطلبات الأساسية في المحاسب القضائي، كما أنها تمثل إطاراً متكاملًا للمحاسبة والقانون معاً، للعمل معاً على تقديم تحريات أكثر عمقا، وأكثر ارتباطا بالدعاوى القضائية، حيث تيسر الطريق للمحاسب القضائي، لكي يكون مستشارا قضائيا على مستوى عالٍ، تعمل على إعداد محاسب قضائي قادر، لكي يكون خبيرا وفاحصا ومستشارا فعالا، يقوم بإجراء تحريات بأقصى دقة وشمولية وعمقا من المراجعة الخارجية ، وتقديم تقرير مدعم بالأدلة القانونية الكافية، التي تساعد على تأييد الدعاوى القضائية، وتتوبر القضاء، ومساعدته على إقرار الحق وتحقيق العدالة.

وقد ساهمت المحاسبة القضائية بأدوار هامة جدا في العديد من القضايا المعروفة عالميا، ومن أشهر هذه القضايا: انهيار شركة أنرون للطاقة، وما تبعها من انهيار أعظم شركة استشارات مالية (ارثر اندرسون)، وقد أحدثت هذه الانهيارات تغييراً على البيئة المحاسبية عالميا، من خلال صدور قوانين ومفاهيم جديدة للحوكمة، والتي أضافت للقوانين القضائية المتعلقة بمهنة المحاسبة الكثير.

من جميع ما سبق، تبادر لذهن الباحثة فكرة رئيسة، يمكن تلخيصها بسؤال رئيسي : هل لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين المهارات الكافية، لممارسة دور المحاسب القضائي؟.. والسبب وراء هذا التساؤل يكمن في حقيقتين: الحقيقة الأولى أن المحاسبة القضائية تعتبر مهمة جدا، ويلجأ إليها من قبل مقيمي الدعاوى لدى المحاكم، والمتعلقة بقضايا احتيال مالية، أما

الحقيقة الثانية، فإن المحاكم تلجأ لاسناد مهمة المحاسبة القضائية(الاستشارة) إلى خبراء المحاسبة والممثلين بالأردن في شركات الاستشارة والتدقيق، من منطلق أن المحاسب القانوني الأردني ملزم بالتحصيل على شهادة مهنية من قبل جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، هي "شهادة المحاسب القانوني الأردني"(JCPA).

لذا قامت الباحثة بإجراء دراسة للتعرف على المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين لممارسة المحاسبة القضائية في الأردن .

٢ - مشكلة الدراسة

لقد بينت الكثير من الجهات المختصة المهارات المطلوب توافرها في المحاسب القضائي، ويمكن تلخيص تلك المهارات بشكل متوافق مع جمعية فاحصي الاحتيال المرخصيين (ACFE) كما يلي (الخالدي، ٢٠١٢، ص ٣٤)

١- الأخلاقيات.

٢- القيادة والقدرة على العمل ضمن الفريق.

٣- التعليم والتدريب المستمر.

٤- الخبرة المتعمقة في المحاسبة والتدقيق والقانون.

٥- سرعة البديهة.

وانطلاقاً من ذلك، يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية :-

السؤال الرئيسي الاول : هل يتوفر لدى المحاسبين القانونيين في الأردن المهارات المطلوبة لممارسة المحاسبة القضائية؟

وتتفرع من هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية، هي:

١- هل تتوفر لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين الأخلاقيات المهنية، المطلوبة لممارسة المحاسبة القضائية؟

٢- هل تتوفر لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين القدرة على القيادة والعمل ضمن فريق لممارسة المحاسبة القضائية؟

٣- هل تتوفر لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين التعليم والتدريب المستمر، الذي يؤهله لممارسة المحاسبة القضائية؟

٤- هل تتوفر لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين الخبرة الكافية في المحاسبة والقانون والتدقيق لممارسة المحاسبة القضائية؟

٥- هل تتوفر لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين سرعة البديهة المطلوبة لممارسة المحاسبة القضائية؟

السؤال الرئيسي الثاني: هل يوجد اختلاف بين آراء عينتي الدراسة (المحاسبين القانونيين الأردنيين، المدراء الماليين العاملين في الشركات المدرجة في بورصة عمان)، حول توفر المؤهلات المطلوبة لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين لممارسة المحاسبة القضائية؟

السؤال الرئيسي الثالث : هل يوجد تأثير للبيانات الديموغرافية لعينتي الدراسة (المحاسبين القانونيين الأردنيين، المدراء الماليين العاملين في الشركات المدرجة في بورصة عمان) على توفر المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين الاردنيين لممارسة المحاسبة القضائية؟

٣- أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية المحاسبة القضائية، والتي تعد الحكم الفصل في القضايا والدعاوى القانونية المتعلقة باثبات الاحتيالات والتلاعبات المالية، حيث تعتبر دليلا قانونيا قاطعا، ويمكن تقسيم الأهمية بشكل أكثر دقة كما يلي:-

الأهمية النظرية: قد تعد هذه الدراسة وحسب علم الباحثة من الدراسات الأولى التي تقيس قدرة المحاسبين القانونيين الأردنيين على ممارسة المحاسبة القضائية، وذلك من خلال قياس مدى امتلاكهم للمهارات، المطلوبة لممارسة هذا النوع المهم من المهن الاستشارية القضائية. وتعتقد الباحثة أن دراستها الحالية قد تضيف للمكتبات العلمية دراسة جديدة، يستطيع الباحثون الاعتماد عليها واستقصاء المعلومات اللازمة في إعداد دراساتهم المستقبلية ذات العلاقة.

الأهمية العملية: تتبع الأهمية العملية للدراسة من أهمية نظام المعلومات المحاسبي، ودوره الرئيسي في شتى أشكال وأنواع المؤسسات، التي يركز عليها الاقتصاد بشكل عام. ولهذا ترى الباحثة بأنها إن استطاعت قياس مدى امتلاك المحاسبين القانونيين الأردنيين للمهارات اللازمة لممارسة المحاسبة القضائية، فانها قد تستطيع تحديد النقص إن وجد، والمعوقات التي قد تحول دون امتلاكهم "أي المدققين" للمهارات اللازمة، ومن ثم اقتراح التوصيات المناسبة لتذليل تلك المعوقات.

مما سبق قد تؤدي نتائج وتوصيات هذه الدراسة إلى رفع سوية ومهارة المحاسبين القانونيين في تطبيق المحاسبة القضائية، مما قد ينعكس إيجاباً على الحد من الاحتيالات والتلاعبات، والذي ينعكس إيجاباً كذلك على رفع سوية الاقتصاد المحلي بشكل عام.

٤ - أهداف الدراسة

تمثلت الأهداف الرئيسة للدراسة بما يلي:

- ١- التعرف على ماهية المحاسبة القضائية.
- ٢- التعرف على بعض القضايا العالمية، التي لعبت بها المحاسبة القضائية دوراً رئيساً.
- ٣- التعرف على مدى توفر المهارات اللازمة لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين لممارسة المحاسبة القضائية.

- ويتفرع من هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية، هي:
- أ. التعرف على مدى توفر الأخلاقيات المهنية اللازمة لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين لممارسة المحاسبة القضائية.
 - ب. التعرف على مدى توفر القدرة على القيادة، والعمل ضمن فريق، لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين لممارسة المحاسبة القضائية.
 - ت. التعرف على مدى توفر التعليم والتدريب المستمر لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين، لممارسة المحاسبة القضائية.
 - ث. التعرف على مدى توفر الخبرة الكافية في المحاسبة والقانون والتدقيق لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين، لممارسة المحاسبة القضائية.

ج. التعرف على مدى توفر سرعة البديهة اللازمة لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين

لممارسة المحاسبة القضائية

٤- التعرف على الاختلافات بين آراء عينتي الدراسة (المحاسبين القانونيين الاردنيين، المدراء

الماليين العاملين في الشركات المدرجة في بورصة عمان)، حول توفر المؤهلات اللازمة

لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين لممارسة المحاسبة القضائية.

٥- التعرف على تأثير البيانات الديموغرافية لعينتي الدراسة على المهارات اللازمة من

المحاسبين القانونيين الاردنيين لممارسة المحاسبة القضائية.

٥- التعريفات الاجرائية

✓ **أخلاقيات المهنة:** القواعد المرشدة لممارسة مهنة ما، للارتقاء بمثالياتها، وتدعيم رسالتها، ورغم أهميتها في تحديد الممارسات والأولويات داخل مهنة معينة، إلا أننا لا يمكن أن نفرضها بالإكراه، ولكن بالالتزام، وإن الطريقة الوحيدة للحكم على مهنة معينة، هو سلوكيات أعضاء تلك المهنة إزاءها، والحفاظ على قيم الثقة والاحترام والكفاءة والكرامة (علوي، ٢٠٠٧، ص ٧).

✓ **القيادة والقدرة على العمل ضمن فريق:** القيادة هي عملية التأثير على سلوك الآخرين، للوصول إلى تحقيق الأهداف المشتركة والمرغوبة؛ أما العمل ضمن فريق، فهو العمل مع مجموعة من الأفراد، يعملون مع بعضهم بعضاً، من أجل تحقيق أهداف محددة ومشاركة. (الحضيف، ٢٠١٢، ص ٢٣).

✓ **التعليم والتدريب المستمر:** هو أي تعليم أو تدريب بعد التعليم الرسمي، والهدف منه تطوير المهارات المهنية، ورفع مستوى العمل. كما أنه عبارة عن أنشطة تعليمية، تهدف إلى إيصال المعلومات والمهارات الصحيحة والحديثة بطريقة جيدة، إلى كافة فئات المجتمع (Fischer, 2000, p15).

✓ **الخبرة (محاسبة، تدقيق، قانون):** مصطلح عام يختزل ضمنه مفهوم المعرفة أو المهارة أو قدرة الملاحظة، لكن بأسلوب فطري عفوي عميق، فعادة ما يكتسب الإنسان الخبرة، من خلال المشاركة في عمل أو حدث معين، وغالباً ما يؤدي تكرار هذا العمل أو الحدث إلى تعميق هذه الخبرة، وإكسابها عمقا وعفوية أكبر (Fischer, 2000, p22).

✓ **سرعة البديهة:** مظهر رئيسي من مظاهر ذكاء الفرد، وهي ميزة جوهرية من مزايا الشخصية الإنسانية الجذابة أو الناجحة في الحياة الاجتماعية (الشيخلي، ٢٠٠٨).

✓ **المحاسب القانوني:** محاسب مرخص لمزاولة -غالبا- مهنة تدقيق الحسابات. وهي افتراضا أعلى من مرتبة حامل شهادة البكالوريوس (المحاسب العادي). وما سعت إليه أمريكا في معظم ولاياتها، من طلب ١٥٠ ساعة، أي ما يعادل الماجستير، بدلا من شهادة البكالوريوس فقط، هو لتأكيد هذا المعنى (ابو ليلي، ٢٠١١، ص ٦).

✓ **المدير المالي:** الشخص الذي تتلخص مهامه في وضع السياسات المالية والتخطيط، وقد يكون لديه صلاحيات إدارية أخرى، أو عضواً في مجلس الإدارة، ويتبع له: أمين الصندوق والمراقب المالي (ابو ليلي، ٢٠١١، ص ٩).

٦ - فرضيات الدراسة

استناداً إلى مشكلة الدراسة، يمكن صياغة فرضيات الدراسة الآتية؛ التي جرى اختبارها، واستخلاص النتائج والتوصيات:

الفرضية الاولى : لا يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0,05$) بين توفر المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين الأردنيين، وقدرتهم على ممارسة المحاسبة القضائية

ويتفرع من هذه الفرضية العديد من الفرضيات الفرعية:

١- لا يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0,05$) بين توفر الأخلاقيات

المهنية المطلوبة من المحاسبين القانونيين الأردنيين، وقدرتهم على ممارسة المحاسبة

القضائية .

٢- لا يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0,05$) بين توفر مهارة

القيادة والعمل، ضمن فريق لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين، وقدرتهم على ممارسة

المحاسبة القضائية .

٣- لا يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0,05$) بين توفر التعليم

والتدريب المستمر لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين، وقدرتهم على ممارسة المحاسبة

القضائية .

٤- لا يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0,05$) بين توفر الخبرة

الكافية في المحاسبة والتدقيق والقانون لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين، وقدرتهم

على ممارسة المحاسبة القضائية .

٥- لا يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0,05$) بين توفر سرعة

البديهة لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين، وقدرتهم على ممارسة المحاسبة القضائية.

الفرضية الثانية: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0,05$) بين آراء

عينتي الدراسة (المحاسبين القانونيين، والمدراء الماليين)، حول توفر المهارات المطلوبة من

المحاسبين القانونيين الأردنيين، وقدرتهم على ممارسة المحاسبة القضائية.

الفرضية الثالثة: لا يوجد تأثير للبيانات الديموغرافية لعينتي الدراسة (المحاسبين القانونيين، والمدراء الماليين) على توفر المهارات اللازمة من المحاسبين القانونيين الاردنيين لممارسة المحاسبة القضائية.

٦- الدراسات السابقة

الدراسات باللغة العربية

- دراسة (أحمد، ٢٠١٣) بعنوان : "دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي".

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور المحاسب القضائي في الحد من ممارسات الفساد المالي، وذلك من خلال استهداف مجموعة من المنتمين إلى المحاسبة القضائية، وهم المسؤولون بكل من الجهاز المركزي للمحاسبات، وإدارة الخبراء بوزارة العدل، ومكاتب المحاسبة والمراجعة، ومصلحة الضرائب، وهيئة سوق المال، ولجان الطعن الضريبي، وبورصة النيل، والجامعات المصرية، ومراكز التدريب المتخصصة، ونقابة التجاريين، وجمعية المحاسبين المصرية، وغيرهم من ممثلي مهنة المحاسبة والمراجعة .

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، أهمها:-

١- تقوم المحاسبة القضائية على أساس مجموعة من مهارات متخصصة متكاملة في

المحاسبة والمراجعة، وبراعة ومهارة التحريات، وهي تنتظر دائما إلى ما وراء الأرقام.

٢- تستخدم المحاسبة القضائية في العديد من المجالات، كالتحري عن الغش، وتقييم الرقابة

الداخلية وتقييم المنشآت في حال وجود نزاعات.

٣- يجب أن يمتلك المحاسب القضائي مجموعة من المهارات والمعارف، وذلك لامتلاك القدرة على الحد من الفساد المالي، منها: الفهم العميق للعلوم المحاسبية المتقدمة، والمراجعة وأساليب وطرق إجراءات التحريات والتقصي، والمعرفة الكافية بالقوانين والتشريعات، والإجراءات الجنائية، وإجراءات التقاضي، وفهم عميق لمداخل وطرق المحاسبة الاحتياطية المضللة كذلك.

وأوصت الدراسة عدة أمور، أهمها ضرورة وجود تشريع، يحدد واجبات المحاسب القضائي في كل من المحاكم، ولجان الاعتراض بدوائر الضرائب، وتطوير عمل الخبير، بما ينسجم مع متطلبات المحاسبة القضائية، ورفع كفاءة الهيئات الرقابية والإشرافية، وسرعة البت في المنازعات القضائية، وتقليل الخلافات بين الممول ومصلحة الضرائب، وانعكاس ذلك على حصيلة الضرائب، من خلال إعادة النظر في إجراءات دوائر الضريبة، والقيام بتكليف محاسب قضائي، لفحص القوائم المالية، التي تقدم من قبل الممولين، وعدم الاكتفاء باستيفاء الشرط القانوني، الذي يلزمهم بتقديم تلك القوائم في مواعيد محددة.

- دراسة (الجليلي، ٢٠١٢) بعنوان: المحاسبه القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق

تناولت الدراسة المفاهيم الأساسية للمحاسبة القضائية، وبيان أهميتها وأهدافها وخصائصها، والفرق بين المحاسبة القضائية، وبين المراجعة الخارجية، ومراجعته الغش والاحتيال، كما قام الباحث بتوضيح الهدف من المحاسبة القضائية، ودور المحاسب القضائي، والسمات الشخصية، التي يتميز بها، والتعرف على مجالات تطبيق المحاسبة القضائية في العراق، والفرق بينها وبين

مهنة الخبير في محاكم البيئة العراقية، حيث تناولت هذه الدراسة البيئة العراقية من محاكم وجهات ضريبية.

توصل الباحث إلى عدة توصيات أهمها:-

- ضرورة وجود تشريع يحدد واجبات المحاسب القضائي في كل من المحاكم، وفي لجان

الاعتراض بدوائر الضرائب

- تطوير المناهج المحاسبية في أقسام المحاسبة بالجامعات العربية، ومراكز التدريب

المتخصصة، بهدف إعداد محاسبين قضائيين مؤهلين للعمل كخبراء ومستشارين في

الدعوى القضائية، وتنوير القضاء ومعاونية.

- تحقيق التعاون المتكامل بين المدقق الخارجي والمحاسب القضائي لتفعيل الدور في تاييد

الدعوى القضائية التي تتعلق بالأمور المالية والمحاسبية.

- دراسة (الجليلي و جميل، ٢٠١٢) بعنوان دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي

لعمليات غسل الأموال - دراسة حالة من مكتب التحقيقات الفدرالية.

هدفت هذه الدراسة الى توضيح مفهوم المحاسبة القضائية، والفرق بين مفهوم المحاسبة القضائية

والمراجعة الخارجية، فضلا عن المتطلبات الضروري، الواجب توافرها في المحاسب القضائي،

ومجالات تطبيق المحاسبة القضائية. كما تناولت الدراسة عمليات غسل الأموال، من حيث

المفهوم ومراحلها المتمثلة بمرحلة التنظيف والترقيد (التجميد) والدمج، كما تناولت الدراسة دور

المحاسبة القضائية في الكشف والتصدي لعمليات غسل الأموال.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات، أهمها:

- ظهور مفهوم المحاسبة القضائية، نتيجة حاجة الحكام والمحامين إلى محاسبين، للتحقيق في عده نشاطات مالية مشبوهة، وتقديم التقارير التي توضح الحقائق.

- هناك اختلاف من حيث نطاق العمل بين كل من المراجع الخارجي والمحاسب القضائي، فيما يتعلق بالمؤهلات الخاصة بكل منهم.

في حين أوصت الدراسة بإنشاء وحدة المحاسبة القضائية في كل من دوائر المحاكم، وهيئة النزاهة، والبنك المركزي، ومسجل الشركات، وهيئة العامة للضرائب، وسوق العراق للأوراق المالية.

- دراسة (الخالدي، ٢٠١٢) بعنوان: إطار مقترح للمحاسبة القضائية ودورها في اكتشاف الاحتيال المالي.

هدفت هذه الدراسة الى محاولة تاخير مفهوم المحاسبة القضائية، وصياغه إطار مفاهيمي للمحاسبة القضائية، وذلك للحاجة إليها في البيئة العراقية، إذ إن انتشار عمليات الاحتيال المالي في بعض الوحدات الاقتصادية، يتطلب وجود متخصصين في مجال التحري، لاكتشاف عمليات الاحتيال والكشف عن مرتكبيه، ودعم القضاء في قضايا الاحتيال مثل المحاسبين القضائيين.

لذا استندت الدراسة في جانبها الميداني على استمارة استبانة، لاستقصاء آراء الخبراء من الأكاديميين والمهنيين (مراقبي الحسابات)، بهدف اختبار مكونات الإطار المقترح للمحاسبة

القضائية، وتحديد مدى قبولهم لمكونات ذلك الإطار، تمهيدا لتأسيس هذه المهنة، وتطويرها في البيئة العراقية.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:-

- تجمع المحاسبة القضائية بين المعرفة المحاسبية، والتدقيقية، والقانونية، ومهارات التحري، للبحث عن الحقائق حول المسائل أو الادعاءات والمطالبات، التي يمكن أن تتعرض لها الشركات.

- إن تطوير مهنة المحاسبين القضائيين تتطلب جهوداً مشتركة بين المؤسسات الأكاديمية والمؤسسات المهنية، بالشكل الذي يمكنه ان يساهم في بناء وتطوير وتعزيز هذه المهنة.

وانتهت الدراسة في صياغة اطار مقترح للمحاسبة القضائية: فضلا عن مجموعة من التوصيات، أهمها:

- العمل على تطوير مهنة المحاسبين القضائيين، من خلال تشريع القوانين، التي من شأنها تنظيم عمل المهنة، والعمل على تأسيس جمعية، تعنى بمنح التراخيص إلى المحاسبين القضائيين ومتابعه عملهم.

- التنسيق بين المؤسسات الأكاديمية والمنظمات المهنية، في مجال تطوير مهنة المحاسبين القضائيين، مثل إضافة مواد، تتعلق بالمحاسبة القضائية، ضمن المنهاج الدراسي لأقسام المحاسبة، أو فتح تخصصات جديدة في الجامعات العراقية، التي من شأنها العمل على اعداد وتطوير الكفاءه العلميه للمحاسبين القضائيين.

- دراسة (Digabriel and Ojo، 2013)، بعنوان : (Objectivity and Independence: The dual roles of external auditors and forensic accountants)

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح القدرات المحددة الموجودة، حيث الدور المزدوج للمدقق الخارجي، وذلك بالاضطلاع على قواعد التدقيق الداخلي، وقواعد المهارات الشخصية، كما تهدف أيضا إلى إبراز السبب، من التركيز في التدقيق على الضوابط الداخلية، فضلا عن العودة إلى تقنيات التدقيق التقليدية. لقد ساهمت الأدبيات المنشورة في تسليط الضوء على السبب، الذي يستدعي دمج مسؤوليات التدقيق الخارجي مع مسؤوليات التدقيق الداخلي، وتسهيل هذه الخطوة، واقتراح الوسائل التي تيسرها، والتركيز على الفوائد الناتجة عنها.

وتلقت هذه الدراسة الانتباه إلى السمات الرئيسية، التي يجب أن تتحقق في المدقق الخارجي من موضوعية، واستقلالية، للحد من المخاطر المرتبطة بتداخل الأدوار، بالإضافة إلى أن هذه السمات تدعم دور المحاسب القضائي الأساسي، ألا وهو الاستشارة، وأداء الشهادة المهنية في المحكمة. ويرى الباحثان أن يدعموا الأدوار المزدوجة للمدقق الخارجي، والتي تعطي بعين الاعتبار أولوية قصوى للقيم الأخلاقية.

وتسلط هذه الدراسة الضوء على أن الأدوار المزدوجة مناسبة في بعض الحالات، لوجود بعض القيود، التي يفرضها قانون ساربينز أوكسلي، والتشريعات الأخرى ذات الصلة.

- دراسة (Hao، ٢٠١٠)، بعنوان: (analysis of the necessity to develop the forensic accounting in China)

هدفت الدراسة إلى الوقوف على اسباب انتشار المعلومات المحاسبية المضللة، والقصور الواضح في المحاسبة والقوانين، والضعف في التدقيق التقليدي، والنقص في المعاهد التي تعنى بالمحاسبة القضائية.

وأشارت الدراسة إلى أن الصين تمر في مرحلة تحول اقتصادي، يصحبه ارتفاع في حجم الفساد، الذي أصبح واضحاً فضلاً عن عمليات الاختلاس، التي أصبحت تتخذ أشكالاً معقدة. وإن عملية الحكم في هذه القضايا من قبل المحاكم، تتطلب إثبات المسائل التالية: الأولى، وجود معلومات محاسبية مضللة. الثانية، تحديد فيما إذا كانت تلك المعلومات مضللة، تعود الى قصد اعتيادي، أو إهمال جسيم، أو خداع يدخل ضمن نطاق الالتزامات المدنية والجنائية، في حين أن الإهمال يدخل ضمن نطاق الالتزامات المدنية فقط، وأن عملية الحكم في هذه القضايا ستختلف وفقاً لنتائج ذلك. الثالثة، تحديد الخسائر التي تكبدها المعلومات المحاسبية المضللة إلى المستخدمين، أي الخسائر التي تكبدها المستخدمون، نتيجة الاعتماد على المعلومات المحاسبية المضللة، و تتضمن الخسائر الفعلية، وكلفة الفرصة الضائعة، و مدى صعوبة تحديد تلك الخسائر. وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود أي معهد، يمكنه تقديم الخدمات الحقيقية للمحاسبة القضائية بشكل فاعل و كفؤ. وانتهت بتوصية تتضمن أنه يتعين على الصين أن تطور المحاسبة القضائية في أقرب وقت ممكن، لا سيما في اليوم الذي يذهب فيه البناء القانوني نحو النضوج وتعزيز الاستمرار في تقنين السوق.

-دراسة (Mcmlen and Sanchez ، ٢٠١٠)، بعنوان: (A Preliminary

**Investigation Of The Necessary Skills, education Requirements,
and Training Requirements for Forensic Accountants)**

هدفت الدراسة إلى دراسة اسباب زيادة الطلب على خدمات المحاسبين القضائية في الآونة الأخيرة، اذ أشارت إلى أن المعهد الأمريكي للمحاسبين القضائيين، قد وصف هذه المهمة بأنها إحدى المهن ذات الطلب الساخن، وأنه قد عزز جهوده لتوفير خدماته في هذا المجال، من خلال منح تراخيص في مجال المسائل القضائية المالية (financial forensics) ، وقد قامت الدراسة بإجراء مسح لآراء العديد من الأكاديميين والمهنيين، بغية تحديد المهارات الضرورية للمحاسبين القضائيين، وما هو المستوى الأدنى للتعليم المطلوب من قبل محاسبين القضائيين . وتوصلت الدراسة إلى أن من أهم المهارات المطلوبة للمحاسبين القضائيين، كانت المهارات التحليلية، وتليها المهارات المحاسبية، ومن ثمّ مهارات حل المسائل، فمهارات تحليل البيانات، وغيرها من المهارات الأخرى . أما أهم صفات المحاسبين القضائيين، فقد كانت الإصرار والشك، كما أشارت نتائج مسح هذه الدراسة إلى أن الحد الأدنى من التعليم المطلوب للمحاسبين القانونيين، يتمثل بالحصول على شهادة البكالوريوس، ونسبة ٥٩ % من الإجابات، في حين أكدت ما نسبته ٣٩ % من الإجابات على أن شهادة الماجستير تعد الحد الأدنى من التعليم المطلوب . كما توصلت الدراسة إلى أن الطلب على خدمات المحاسبين القضائيين ستزداد خلال السنوات العشر القادمة، وأنه سيكون هناك عدد كاف من المحاسبين القضائيين لمقابلة ذلك الطلب

- دراسة (Sadiq، ٢٠٠٩)، بعنوان: (The relevance of forensic accounting to financial crimes in private and public sectors of third world economics study from Nigeria)

هدفت هذه الدراسة الى دراسة الجرائم المالية في الاقتصاديات النامية؛ حيث إن الاحتيال والفساد أثرا بشكل سلبي على حياة المواطنين في العالم الثالث، وهو ما ينذر بخطر حقيقي مدمر، قامت هذه الدراسة بالمقارنه بين مدى الفساد المالي في القطاع العام والخاص، وتحديد القطاع الذي تكون فيه المحاسبة القضائية مطلوبة أكثر. وخلصت هذه الدراسة إلى أن الفساد والاحتيال هما المشكلتان الأساسيتان في دول العالم الثالث، ووجدت أن المحاسبة القضائية تلعب دوراً هاماً، لكن الدور الأهم كان في القطاع العام، وقد أوصت هذه الدراسة بضرورة تعزيز دور المحاسبة القضائية، والانتفاع من خدماتها في القطاع العام. وتعد هذه الدراسة مزيجاً من الدراسة النظرية والمسح التجريبي لمؤسسات، استخدمت المحاسبة القضائية لكشف الاحتيال، وقد تم الحصول على بعض الاحصاءات من منظمات عالمية، ذات سمعة جيدة، حيث كانت عينة الدراسة مجموعة من المحاسبين، والمحامين، والاقتصاديين، والمصرفيين، والمقاولين، والمهندسين، وغيرهم من المهنيين في نيجيريا، إذ تم توزيع ٣٠٢ استبانة عليهم.

- دراسة (okoye، 2009)، بعنوان: (The role of forensic accounting in fraud investigation and litigation support)

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور المحاسبة القضائية في التحقيق في الغش ودعم الدعاوى القضائية، حيث إن المحاسبة القضائية تعتبر ممارسة خاصة للمحاسبة، في وصف النتائج

المتعلقة بالنزاعات والدعاوى القضائية، وتزويد المحكمة بتحليل محاسبي، يشكل أساسا للمناقشة والحوار واتخاذ القرار المناسب، وتعتبر مثالية لشاهدة المحكمة، بعبارة أخرى المحاسبة القضائية هي البحث عن الحقيقة وتفسيرها، ذلك إن الزيادة في عدد عمليات الاحتيال في نيجيريا وحول العالم أدى إلى الحاجة الملحة للمحاسبة القضائية، ويأتي التعاقد عادة مع محاسب قضائي في أعقاب المسائل الجنائية والتزوير، ذلك أن فحص الغش واكتشافه في المحاسبة القضائية يختلف عنه في المحاسبة التقليدية، حيث تتوفر لدى المحاسب القضائي سرعة بديهية وقدرة على تحليل الاحتيال، وقد أوصت هذه الدراسة بعدة توصيات، أهمها:-

١- هناك حاجة لإدراج المحاسبة القضائية في المنهج العلمي في المؤسسات التعليمية

النيجيرية، وعلى الهيئات المحاسبية المهنية أن تعطي دورات في المحاسبة القضائية.

٢- يجب تدريب المحاسبين القضائيين وتوعيتهم بأهمية المحاسبة القضائية سواء في

القطاعات الخاصة أو العامة، بحيث يكونون مستعدين للوقوف أمام المحكمة في أي

وقت للدفاع عن تقاريرهم.

- دراسة (Nunn، 2006)، بعنوان: (Forensic Accountants:financial

investigators)

هدفت هذه الدراسة الى دراسة تاريخ المحاسبة القضائية، والعوامل التي ساهمت في زيادة الطلب

على المحاسبين القضائيين، من قبل دائرة ضريبة الدخل ومكتب التحقيقات الفيدرالي في الولايات

المتحدة الأمريكية. كما تناولت الدراسة الصفات الأساسية والمهارات الضرورية للمحاسبين

القضائيين الناجحين، فضلا عن بيان الاختلاف بين المحاسب القضائي ومراقب الحسابات المستقل. كما تناولت أهم الخدمات، التي يمكن أن يقدمها المحاسبون القضائيون، والمتمثلة بدعم القضاء، واتفاقيات الشاهد الخبير، واتفاقيات تقييم الأرباح المفقودة وغيرها.

وقد توصلت الدراسة إلى استنتاجات، من أهمها: حاجة المحاسبين القضائيين إلى العديد من المهارات لأداء واجباتهم، إذ يعد التعليم والتدريب فضلا عن المهارات الاتصال ذات أهمية كبيرة، وتعد الممارسة تعد من أهم المهارات، التي يجب أن يتمتع بها المحاسب القضائي ، وهي ممارسة ستكسب المحاسبين القضائيين مهارات متعددة في مجال المحاسبة والتدقيق، والضرائب، وإدارة العمليات، والاحتيايل، ونظم الرقابة الداخلية، والاتصال.

- دراسة (MoussalliGray and 2006)، بعنوان (forensic accounting and auditing united again: athiotorical prespective)

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض تاريخي للعلاقة بين المحاسبة القضائية والتدقيق، في السنوات الاولى لمهنة المحاسبة، حيث أصبح اكتشاف الاحتيايل من الأهداف الرئيسة للمراجعة المالية والمحاسبية، وبالتالي أصبحت المحاسبة القضائية جزءاً لا يتجزء من صميم المحاسبة. وقد حاولت مهنة المحاسبة خلال العقود اللاحقة، أن تبعد نفسها عن مسؤوليات اكتشاف الاحتيايل، وأصبحت تعرف المحاسبة القضائية، على أنها مجموعة فرعية من التخصص المهني للمحاسبة، أما الآن وفي أعقاب مرور الكثير من الشركات في إخفاقات محرجة، كما حدث بشركة ساربينز أوكلي، أصبح الجمع بين المحاسبة القضائية لاكتشاف الغش ومهنة المحاسبة واحدة من المسؤوليات الرئيسة للمراجع، ويجري حالياً اكتشاف أدوات للمحاسبة القضائية.

٨- ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

لم تتناول أي من الدراسات السابقة المحاسبة القضائية وقدرة المحاسبين القانونيين على تطبيقها، ومدى امتلاكهم للخصائص والمميزات، التي تؤهلهم للقيام بدور المحاسب القضائي، فضلا عن ذلك، لم تتناول أي من هذه الدراسات المحاسبة القضائية، والقدرة على تطبيقها من المحاسبين القانونيين في البيئة الأردنية؛ لذلك سعت الباحثة إلى أن تكون الدراسة الحالية الدراسة الأولى حسب علم الباحثة، في محاولة لمعرفة مدى قدرة المحاسبين القانونيين في ممارسة دور المحاسب القضائي، ومدى قدرتهم على تطبيقها في البيئة الأردنية، لما تشهده من انتشار واضح لعمليات الاحتيال المالي، وما تشكله من خطر يهدد الواقع الاقتصادي، فضلا عن الانتقال إلى إطار مفاهيمي للمحاسبة القضائية، بالشكل الذي يساهم في خدمة الأجهزة الرقابية والتحقيقية في الكشف عن الحقائق المتعلقة بعمليات الاحتيال وغيرها من القضايا المالية التي تثير النزاعات التجارية بين الوحدات الاقتصادية.

الفصل الثاني :المحاسبة القضائية واساليبها ومجالات تطبيقها

تمهيد

يقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث، حيث يشمل المبحث الأول المحاسبة القضائية وتطورها التاريخي، ويتناول المبحث الثاني أهداف المحاسبة القضائية، وأهميتها، وأساليبها، ودوافع ظهورها، أما المبحث الثالث فيعالج مجالات تطبيق المحاسبة القضائية، ومراحلها.

٢-١ المبحث الأول: مفهوم المحاسبة القضائية وتطورها التاريخي:

٢-١-١ مفهوم المحاسبة القضائية:

بدراسة بعض التعريفات الواردة في مراجع التخصص، تبين للباحثة وجود ثلاثة مجموعات من التعريفات لمفهوم المحاسبة القضائية، تستعرضها الباحثة فيما يلي:

١. المجموعة الأولى: لعل أبرز تعريفات هذه المجموعة هو تعريف المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين، الذي يرى "أن المحاسبة القضائية تتطوي على تطبيق مهارات خاصة في المحاسبة، وتدقيق الحسابات، والشؤون المالية، والأساليب الكمية، وأجزاء من القانون والبحوث والمهارات التحقيقية، لجمع وتحليل وتقييم أدلة الإثبات، وتفسير النتائج، والتقرير عنها، حيث إن المحاسبة القضائية تؤدي على شكل شهادة أو استشارة"(AICPA,2005) . كما عرفها آخر بـ"أنها عبارة عن الإجراء المتخذ لتحديد، وتسوية، وتسجيل، واستخراج، وتصنيف، وتقرير التأكد من صحة البيانات المالية الماضية، والأنشطة المحاسبية الأخرى، بغرض الحصول على دليل ملائم عن مدى صحة أنشطة الشركة "(Panigrahi.2006.p1426). حيث لاحظت الباحثة أن التعريفين السابقين يركزان على الإجراءات والمهارات، التي يمتلكها المحاسب القضائي، لكي

يمارس المحاسبة القضائية من تسجيل وتسوية وتحليل وتقرير، والتي تعتبر جميعها من مهارات المحاسب والمدقق الرئيسية.

٢. المجموعة الثانية: ذهب بعضهم إلى أن المحاسبة القضائية هي: "تطبيق معرفة متخصصة، أو مهارة محددة، للعثور على أدلة من المعاملات الاقتصادية" (Joshi,2003.p6). وعرفها آخر بأنها "التكامل بين المحاسبة والتدقيق، ومهارات التحقيق، وببساطة فإن المحاسبة القضائية هي المحاسبة المناسبة لوجهة نظر قانونية، تقدم أعلى مستوى من التأكيد (Crumbley,2006.p12)". وعرفها ثالث بأنها "تكامل أو اتحاد مهارات التقصي والمحاسبة والتدقيق، للقيام بالتحليل الذي يشكل الأساس لحل أو لحسم المناقشات أو المنازعات بصفة نهائية" (Srinivas,2004,p569)

وتبين للباحثة من هذه التعريفات الثلاثة أنها تختلف عن تعريفات المجموعة الأولى، في أن تعريفات المجموعة الثانية تركز على الربط بين المحاسبة والتدقيق ومهارات التحري والتقصي أي بين المهارات المحاسبية والمهارات التحقيقية، وذلك بهدف حل النزاعات القائمة وإعطاء رأي خبير يمكن اعتباره دليلاً وشهادة .

أما المجموعة الثالثة، فينفرد فيها تعريف واحد، يذهب إلى "أن المحاسب القضائي المؤهل يشبه كعكة الزفاف، المكونة من ثلاث طبقات، الطبقة السفلية، وهي الطبقة الكبيرة، تمثل الخلفية المحاسبية القوية له، في حين تكون الطبقة المتوسطة ذات حجم أصغر، وهي تمثل المعرفة في مجال التدقيق، والرقابة الداخلية، وتقييم المخاطر واكتشاف الاحتيال، أما الطبقة العليا، وهي الطبقة الأصغر فهي تمثل الثقافة القانونية أي الفهم الأساسي للنظام القانوني. في حين أن

الكريمة التي تغطي سطح الكعكة، تمثل مهارات الاتصال الشفوية والكتابية " (Crumbley and other, 2002.p2)، وتعتقد الباحثة أن هذا التعريف يعتمد على مؤهلات المحاسب القضائي والمهارات والمعارف الواجب توفرها لديه.

ومن خلال دراسة هذه التعريفات، تخلص الباحثة الى التعريف التالي "أن المحاسبة القضائية هي إحدى المجالات الهامة، التي أفرزتها الحاجة الملحة، فهي مهنة تجمع بين الخبرة المالية، ومهارات التحريات والعمل داخل إطار قانوني، يمكنه توفير أدلة كافية لضبط الغش، والتأكد من مصداقية القوائم المالية".

لعل من الجدير بالذكر هنا أن نوضح الفرق بين المحاسبة القضائية وتدقيق الحسابات وتدقيق الاحتيال، ولتوضيح هذا الفرق، لابد من عرض مفهوم كل منها، حيث إن:

١. تدقيق الحسابات: هو عبارة عن جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات، لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفاً، والتقرير عن ذلك، ويجب أداء التدقيق بواسطة شخص كفؤ ومستقل (أرينز ولوبك، ٢٠٠٢، ص ٢١)

يهدف المدققون في أثناء التدقيق إلى إصدار رأي فني محايد، حول ما إذا كانت المعلومات التي تظهر في مجموعة من البيانات المالية، تُعرض على نحو معقول، بما يتفق مع مبادئ المحاسبة ومعايير تدقيق الحسابات المقبولة عموماً. إن تدقيق الحسابات المالية وظيفة مدقق الحسابات، فهو مسؤول أمام العميل، أو أي أطراف أخرى، يمكن أن تعتمد على البيانات المالية المنشورة. (الجليلي، ٢٠١٢)

٢. تدقيق الاحتيال: إن الهدف من تدقيق الاحتيال هو التدقيق الذي يفترض أن يؤدي إلى كشف حالات الغش والتلاعب، أو منعها في الشركة أو البيئة التنظيمية. وعادة ما يتم هذا الكشف عن طريق مراجعة الضوابط القائمة والحالية، لمنع وكشف الاحتيال في المعاملات. وربما يتم أيضا وضع توصيات لتنفيذ إجراءات كشف ومنع التزوير. وعادة ما تجري عملية تدقيق الاحتيال على أساس استباقي، ويجب عدم الخلط بين تحقيقات الاحتيال، التي تجري بعد الواقعة، والتي من الممكن أن تجري بواسطة المحاسبين القضائيين، وبين تدقيق الاحتيال الملزم لكل صاحب عمل. وتذهب عملية تدقيق الاحتيال إلى مدى أبعد من التدقيق المالي، حيث تركز على ما وراء هذه العمليات، أي التصرفات والسلوكيات التي أدت لتلك العمليات، وينظر مدقق عمليات الاحتيال إلى نظام الرقابة الداخلية نظرة مختلفة عن المدقق المالي، إذ ينظر إليها من زاوية إمكانية أن يكون نظام الرقابة الداخلية مدخلا، أو وسيلة للاحتيال. (سامي، ٢٠٠٢)

وبتالي فإن العلاقة بين تدقيق الحسابات والاحتيال والمحاسبة القضائية هي علاقة ديناميكية، تتغير مع مرور الوقت، بسبب الأحداث السياسية والاجتماعية والثقافية. ويمكن إيضاح هذه العلاقة عن طريق الشكل رقم (١):



الشكل ١ العلاقة ما بين المحاسبة القضائية والتدقيق والاحتيال^١

ومن هذا الشكل يمكن للباحثة تحديد أوجه الاختلاف بين المحاسب القضائي والمحاسب القانوني (المدقق الخارجي)، بأن الأول يهدف إلى تحديد المناطق غير القانونية، والمشكوك فيها، والبيئة التي تساعد على الاحتيال، بينما يوضح الثاني رأياً فنياً محايداً عن حقيقة النشاط، والأول أكثر عمقاً، وأقل اتساعاً، وأن المحاسب القضائي يتطلب منه المعرفة القضائية وبدقة؛ فالدوافع الحقيقية من وراء نشأة المحاسبة القضائية، هي تلبية حاجة القضاء إلى خبراء أو مستشارين، يدلون بأرائهم حول المخالفات المالية، وتلبية حاجة المستثمرين والمساهمين والمقرضين من المعلومات الصحيحة والصادقة، وخدمة الجهات الضريبية والجهات الرقابية الحكومية.

¹ Education and training in fraud and forensic accounting: A Guid For Educational Institutions. Stakeholder Organizations. Faculty. And students West Virginia University. february 7, 2007, p5.

٢-١-٢ التطور التاريخي للمحاسبة القضائية

تعود معرفة المحاسبة القضائية إلى إعلان في إحدى الصحف في مدينة غلاسكو باسكتلندا، عام ١٨٢٤ م . في ذلك الوقت، كانت هناك دعوى للحكام، والمحاكم، والمحامين، والمحاسبين لتحقيق في نشاط احتيالي . ومع ذلك، فانه بدأ ظهورها في الولايات المتحدة وإنكلترا عام ١٩٠٠ م ، عندها ظهرت المقالات التي وجهت بشأن منح شهادة الخبير (Ramaswamy,2007,p96).

نتجت الحاجة الى المحاسبة القضائية عن اللوائح التنظيمية والجنائية، وظهر ذلك واضحا منذ عام ١٩٠٠م، باعتماد ضريبة الدخل الاتحادية، مما أوجد طلبا للمحاسب القضائي، وذلك بسبب التهرب من دفع ضريبة الدخل، نتيجة لذلك وضعت دائرة الإيرادات الداخلية (مصلحة الضرائب) في أمريكا، العديد من التقنيات المستخدمة في المحاسبة القضائية، للكشف عن المتهربين من الضرائب. وكانت واحدة من أولى حالات التهرب من دفع ضريبة الدخل هي التي كشفت عنها المحاسبة القضائية، والتي كانت من عصابات ال كابوني، خلال الحرب العالمية الثانية، حيث قام مكتب التحقيقات الفدرالي (أف بي آي) باستخدام أكثر من ٥٠٠ من المحاسبين، الذين كانوا يستخدمون أساليب المحاسبة القضائية، لفحص ورصد المعاملات المالية (Douglas,2003).

ومن وجهة نظر (الجليلي، ٢٠١٢)، ان المحاسبة القضائية تطورت على مر الزمن كما يلي :

١ . في عام ١٩٤٦م، نشر Maurice Peloubet، وهو محاسب من نيويورك مقالا، بعنوان

"المحاسبة القضائية: مكانها في اقتصاد اليوم"

٢. في عام ١٩٨٢م تم إصدار كتاب بعنوان "المحاسبة القضائية: المحاسبة وشهادة الخبرة"،

تم تأليفه من قبل Francis C.Dykeman.

٣. قام المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بإصدار دليل الممارسة (رقم ٧)

عام ١٩٨٦م ، حيث حدد ستة مجالات لخدمات المحاسبة القضائية، منها: تحديد قيمة

الأضرار، ومنع الاحتكار ، والمحاسبة، التقييم والاستشارات العامة، والتحليلات.

٤. تأسس المجلس الأمريكي للمحاسبين القضائيين في آذار/مارس ١٩٩٧ م.

٥. حاليا ، هناك ما لا يقل عن ست عشرة من الجامعات والكليات الأمريكية، التي تقدم

برامج ودورات في مجال المحاسبة القضائية.

وقد لاحظت الباحثة أن المحاسبة القضائية تطورت عبر التاريخ كمهنة، حيث بدأت بمقال

وفكرة لدى الكاتب، ثم إلى مهنة مستقلة، ذات دليل مستقل، وهذا يدل على أهمية المحاسبة

القضائية وتطور الحاجة الملحة لها عبر التاريخ.

٢-٢ المبحث الثاني: أهداف المحاسبة القضائية وأهميتها وأساليبها:

٢-٢-١ أهداف المحاسبة القضائية :

هنالك العديد من الأهداف، التي يمكن أن تحققها المحاسبة القضائية، من أهمها ما

يلي (Goldenand other,2007) :

١. توفير معلومات مالية ومحاسبية للأغراض القانونية، باعتبارها الجسر الذي يربط النظام

المحاسبي بالنظام القانوني ، ومن ثم توفير التحليل المحاسبي المعد وفقا لاحتياجات

القضاء والمحاكم، بغية حسم الدعاوى موضوع النزاع.

٢. تحديد المجالات أو الأنشطة غير القانونية، والأكثر خطرا في مكان العمل، والتي

تساعد على ارتكاب الغش، وتجمع الأدلة الهامة والكتايب، وتقديم تقرير يتضمن رأيا فنيا

محياداً، يساعد على نظر الدعاوي القضائية، وحسم المشاكل المطروحة.

٣. توفير محاسبين قضائيين متخصصين، تتوافر لديهم المعرفة المتكاملة بالمحاسبة

والتدقيق ومهارات التقصي، في ضوء المعرفة القانونية، ليكونوا بمثابة خبراء

ومستشارين في حسم الدعاوي القضائية.

٤. محاولة تضيق فجوة التوقعات في التدقيق، والمتمثلة بين ما يقوم به أو ما يمكن أن

يقوم به المدقق حال أدائه في تدقيق القوائم المالية، وبين ما ينبغي، أو ما يتوقع أن يقوم

به المدققون على أساس توقعات المجتمع المطلوبة منهم.

يضاف إلى ذلك أن هناك كتّاب آخرين تطرقوا إلى أهداف أخرى للمحاسبة القضائية، منها

(الجليلي ٢٠١٢، ص ٤١)، (Cantoria, 2010, p3):

١. التحقق من الادعاءات المزعومة من قبل الأطراف ذات العلاقة، إذ إن هدف المحاسب

القضائي سيعتمد على الغرض من تكليفه، فقد تكون مهمته التحري عن وجود الاحتيال،

أو تكميم بعض الأضرار الاقتصادية.

٢. التحري عن عمليات الاحتيال واكتشافها، وهو يعد من أهم أهداف المحاسبة القضائية،

فضلا عن اكتشافات حالات التهرب من الالتزامات المالية، أو الممارسات الخاطئة،

التي ترتكب من خلال التلاعب في السجلات المحاسبية. وفي بعض الحالات يتطلب

اكتشاف الاحتيال، كشف هوية الجاني، ولذا تستعمل الوثائق المالية كدليل لدعم تقديم

دعوى قضائية، لمنع المتهم من التسبب في مزيد من الضرر، وكذلك السعي الى التعويض إذا تم تحديد هوية الشخص المسؤول.

٣. تحديد مقدار الخسائر أو الاضرار الاقتصادية المتكبدة أو المحتملة، وجمع الأدلة المالية، التي ستكون بمثابة أدلة قوية لدعم المطالبات القانونية لاستردادها. فضلا عن تتبع وتحديد موقع الأصول المفقودة لغرض استردادها، وتحديد المسؤول عن ارتكاب الاحتيال.

٤. إجراء التحليل، والتحقق من صحة احتساب مبلغ التعويض المطالب به أمام المحكمة ضد الشركة، فضلا عن المثل أمام المحكمة، إذا تطلب الأمر ذلك. وهنا قد يتم الاستعانة بالمحاسب القضائي من قبل أحد الاطراف قيد النزاع، أي المتضرر أو الذي أحدث الضرر. وفي ضوء ذلك قد يكون من الضروري أيضا تحديد الأسباب والأفراد المسؤولين عن وضع الشركة في موضع مسؤولية، أمام الدعاوى القضائية.

وهكذا، ترى الباحثة أن أهم هدف للمحاسبة القضائية هو التحري عن عمليات الاحتيال واكتشافها، وبذلك تلبي احتياجات جميع الأفراد، والمعاهد، ومنظمات الأعمال، لغرض جمع الأدلة المالية، التي تستخدم في المحاكم لتسوية النزاعات، أو لدعم أو دحض المطالبات بالتعويض عن الخسائر، والسعي نحو تحقيق العدالة أو الإنصاف بخصوص مرتكبي عمليات الاحتيال، لخيانتهم الأمانة والثقة.

٢-٢-٢ أهمية زيادة الاهتمام بالمحاسبة القضائية ومبرراتها:

يعتبر ظهور الفساد المالي، والحاجة إلى دعم ثقة مستخدمي القوائم المالية في المهنة، الدافع لبدء أو ظهور الاهتمام بالمحاسبة القضائية، غير أن هناك العديد من الأسباب تمثل مبررا لزيادة الاهتمام بهذا النوع من التدقيق، بل وهمية القيام به ، ولعل اهم هذه الاسباب هي (راضي، ٢٠١١):

١. استشرء الفساد والغش:لقد أصبح الفساد من أخطر القضايا، التي تواجه العالم في الوقت الحاضر، والتي أصبحنا في كل لحظة نرى ونشاهد ونسمع تداعياته على كافة الأنظمة والأصعدة والمستويات، إنه بحق الوباء الذي أصبح بترصد الجميع، ولقد تبين أن أخطر القضايا في الوقت الحالي هو الفساد، الذي يعرقل عملية التنمية، من خلال انتهاك قواعد القانون، وإساءة استخدام السلطات الممنوحة.

وبالرغم من تبني العديد من الآليات والمداخل لمحاربة الفساد، إلا أنه مازال موجوداً ومتغلغلا وضاريا بجذوره في الكثير من النظم . وربما يرجع ذلك إلى أن هناك بعض العقوبات، التي تقف حائلا أمام تشخيصه ومكافحته وعلاجه .

وإحدى هذه العقوبات عدم توافر خدمات مهنة الفحص القانوني بشقيها: التقصى، والدعم القانوني، حيث يعتبر الفحص القانوني الجسر، الذي يربط النظام المحاسبي بالنظام القانوني، حيث توفر مخرجاته معلومات مالية ومحاسبية للأغراض القانونية.

٢. فجوة التوقعات: تعرف فجوة التوقعات في التدقيق، بأنها الفرق بين ما يقوم به،أو ما يمكن أن يقوم به المدققون، وبين ما ينبغي أو ما يتوقع أن يقوم به المدققون، على أساس توقعات

المجتمع المطلوبة منهم، وفي شأن ما نحن بصدد، يتوقع مستخدمو القوائم المالية ان يقوم المدقق باكتشاف الغش والفساد، الذي يقع في الشركات بكافة أنواعه، في حين أن معايير التدقيق القائمة، فضلا عن أن تأهيل المدقق العلمي والعملية، لا تمكّنه من تحقيق ذلك .

ومن ثمّ ظهرت الحاجة الى المحاسبة القضائية، كمجال محاسبي جديد، يعمل على تضيق فجوة التوقعات في التدقيق، وهو الأمر الذي انعكس على جهود التنظيمات المهنية وتوصيات مجلس الرقابة (PCAOB)(Public Company Accounting Oversight Board)، على أعمال مدققي حسابات الشركات المقيدة في البورصة في الولايات المتحدة الأمريكية، أي ضرورة تطبيق المحاسبة القضائية، سواء بصورة دورية منتظمة أو بصورة مفاجئة من حين لآخر .

٣. عدم قدرة الدور التقليدي لمدقق الحسابات على اكتشاف الغش رغم المسؤولية الملقاة عليه:

لقد تطورت مسؤولية المدقق في الوقت الحاضر، ولم تعد مقصورة على إبداء رأي فني عن مدى

صدق وعدالة القوائم المالية فقط، بل تعدت ذلك الى تقديم تأكيد معقول (Reasonable

Assurance)، عن خلو القوائم المالية من التحريفات الجوهرية، الناتجة عن الغش. وقد ظهر

ذلك في جهود (AICPA)(American Institute of CPAs)، في إصدار معيارَي التدقيق

(82) (SAS,NO.82)، (SAS,NO.99)، اللذان يحققان إجراءات أفضل للتدقيق

واختبار الرقابة. وقد أكد المعيار (٩٩) على أن المدقق يجب

أن يستجيب للخطر الناتج عن الغش، بمحاولة اكتشافه، وذلك عن طريق الاستعانة بأفراد

إضافيين، لديهم مهارات ومعارف خاصة (مهارات تقصي)، بالإضافة إلى إيجاد تفاصيل عن

كيفية الخطر، لتحديد المناطق الأكثر خطرا لدى العميل، حتى يمكن إدارة الخطر، وهو ما

يمكن القول معه إن المعيار أدّى الى زيادة الشك المهني لدى المدقق. وكذلك معيار التدقيق الدولي رقم ٢٤٠ (SAS,NO.240)، الخاص بمسؤولية المدقق المرتبطة بالغش في تدقيق القوائم المالية، حيث أكد على ضرورة إدراك المدقق للغش في القوائم المالية، واتخاذ الإجراءات التي تمكنه من ذلك، والتي من ضمنها الاستعانة بمختص في مجال الفحص القانوني والتقصي.

٤. حاجة القضاء والمحاكم إلى خبراء يوفرون معلومات مالية ومحاسبية للاغراض القانونية: فلاشك أن استئراء الفساد، وتزايد الغش أدى إلى تفاقم المشاكل، وزيادة حدة التعارض والصراع بين الأطراف المختلفة ذات العلاقة، وهو الأمر الذي أدى إلى تزايد الاتجاه نحو المحاكم، وازدياد الدعاوى القضائية، والتي تطرقت إلى مجالات مستحدثة، تعكس عولمة التجارة، وتبادل الخدمات، والتجارة الالكترونية، وما يتطلبه ذلك من تعقد التشريعات وزيادة الضغوط في بيئة التقاضي. وهو الأمر الذي أظهر مدى حاجة القضاء إلى خبراء أو مستشارين في هذه المجال، يستأنسون بآرائهم وخبراتهم، من خلال تقاريرهم حول المخالفات المالية والغش المالي، ومن ثمّ تحقق التكامل بين المحاسبة والقانون، لتقديم تقصٍ وتحليل جيد وشامل وواضح، بما يخدم الدعاوى القضائية المرتبطة، ويحقق العدالة .

ويمكن كذلك أن تلعب المحاسبة القضائية الآن دورا كبيرا في تفعيل حوكمة الشركات، باعتبار أن للمحاسبة القضائية دورا هاما من الناحية الاقتصادية، نتيجة قيامها بزيادة الثقة في المعلومات المالية، الواردة في القوائم المالية للمنظمات، واكتشاف الغش والخطأ والتلاعب في

القوائم المالية، وتبصير القضاء، ومعاونته على إقرار الحق والعدالة، ومن أهم المؤشرات التي تدل على الدور الإيجابي، الذي تلعبه المحاسبة القضائية ما يلي (المنوفي، ٢٠١١):

١. التداخل بين المحاسبة القضائية ومبادئ حوكمة الشركات:

إن فاعلية حوكمة الشركات من خلال عملية المحاسبة القضائية، تعني أداء التدقيق بأعلى مستوى من الجودة أو الأداء المهني، وهي تتضمن الالتزام الكامل والتام بكل ما جاء في معايير التدقيق، والإرشادات الخاصة بها، وكذلك التأكد من قيام إدارة العميل بتطبيق مبادئ المحاسبة المتعارف عليها (Generally Accepted Accounting Principles) (GAAP) في إعداد القوائم المالية محل التدقيق، وأن استقلال المحاسب القضائي يمثل حجر الزاوية في تحقيق فاعلية الحوكمة.

٢. أثر المحاسب القضائي في تفعيل آلية الإفصاح والشفافية للحوكمة:

إن تكليف المحاسب القضائي باكتشاف الغش والخطأ لدى منظمة ما، يفرض عليه أن يحقق جودة ونوعية الإفصاح، وفقا لمتطلبات مبادئ حوكمة الشركات حيث يمكن أن يؤثر ذلك إيجاباً على المحاسب القضائي، وجودة قرارات الاستثمار، فالإفصاح الجيد للمحاسب القضائي يضمن ثقة المستثمر بقدرات سوق الأوراق المالية، إذ إن نتيجة توافر المعلومات المحاسبية الجيدة تجعل التمويل الخارجي أكثر سهولة.

٣. اثر المحاسبة القضائية في التأكد من فعالية انظمة الرقابة الداخلية:

إن نظام الرقابة الداخلية للعميل يؤثر جوهريا على أداء عملية التدقيق، فعندما يكون ذلك النظام غير فعال، يتعين على المحاسبين القضائيين القيام بأداء اختبارات، تحقق أساسية إضافية،

وعندما تلجأ المنظمة للمحاسب القضائي، فإنه يهتم بصفة رئيسية بنظم الرقابة الداخلية، المرتبطة بأهداف أعمال المنظمة، والالتزام بالإجراءات الرقابية، التي تتعلق بالبيانات، التي يقوم المحاسب القضائي بتقييمها، واستخدامها عند تطبيق إجراءات التدقيق.

٤. اثر التدقيق في الافاده بمدى الالتزام بالقوانين البيئية والحد من المخاطر:

تحاول مهنة التدقيق أن تقوم بدور فعال في مجال تطوير الفحص والمراجعة البيئية، وذلك كمساهمة من القائمين على أمر هذه المهنة، في تقديم المساعدة في مجال الحفاظ على البيئة، والعمل على استعادة التوازن البيئي، من خلال تأكيد مدى قيام منظمات الأعمال بإعادة التصحيح البيئي.

وتضيف الباحثة هنا أن المحاسبة القضائية تعتبر مدخلاً مستقلاً ومستحدثاً، له كيان فعال، يمكن أن يلعب دوراً فعالاً، تجاه تحقيق أهداف حوكمة الشركات، باعتبارها نشاطاً مستقلاً وموضوعياً، الهدف منه مساعدة منظمة الأعمال على تحقيق أهدافها، وتحسين فعالية وإدارة المخاطر بها.

٢-٢-٣ اساليب المحاسبة القضائية:

تتمثل أساليب المحاسبة المحاسبة القضائية فيما يلي (السيسي، ٢٠٠٦، ص ١٩):

١. التدقيق التفاعلي Reactive audit: وهي التي تهدف الى إجراء التحريات اللازمة عن

المناطق أو الأنشطة غير القانونية والمشكوك فيها، للتأكد من وجود أو عدم وجود غش

فيها، وتحديد الأشخاص المسؤولين عن ذلك، وتجميع الأدلة المناسبة والمقبولة لتأييد

الدعاوى القضائية.

٢. التدقيق البعدي Proactive Audit : يهدف هذا التدقيق إلى الفحص من عدة مظاهر

مختلفة، وهي تتضمن ما يلي:

- التدقيق التشريعي Statutory Audit: يقوم هذا التدقيق على دراسة وتقييم الرقابة الداخلية،

والتأكد من حماية الأصول والمواد المختلفة.

- الالتزام المنظم Regulatory Audit: يستخدم في حالة التدقيق الحكومي حيث يتم

التأكد من مدى التزام الوحدة بالقوانين والأحكام والتشريعات، عن صرف وإثبات

المدفوعات الحكومية.

- الأداة التشخيصية Diagnostic: وتستخدم لإجراء فحوص، بهدف تحديد المخاطر

الناتجة عن الغش، والتركيز على فحص المناطق المستهدفة.

- التحري عن الادعاءات Investigation Of allegations: حيث يتم إجراء التحريات

اللازمة عن الشكاوى والادعاءات المقدمة.

وترى الباحثة أن الأسلوب الثاني، وهو التدقيق البعدي Proactive Audit أشمل وأعم لجميع

الحالات، التي يُلجأ فيها إلى المحاسب القضائي، حيث تشمل التدقيق التفاعلي Reactive

audit ضمن مظاهره المختلفة.

٢-٣ المبحث الثالث:مجالات تطبيق المحاسبة القضائية ومراحلها وتقنياتها:

٢-٣-١ مجالات تطبيق المحاسبة القضائية

تدخل المحاسبة القضائية في شتى مناحي الحياة، وذلك بسبب التعقيد المتزايد في العلاقات بين الأطراف المختلفة، وتزايد حدة التعارض بين مختلف الأطراف، وتفاقم المشاكل بشكل عام

ويمكن تحديد المجالات الرئيسة على النحو الآتي (Scott,2003):

١. تقديم الاستشارات لحل المنازعات:إذ يقدم رأياً، يستند إلى وقائع معروفة؛

أما إذا كانت الحقائق غير معروفة، فإن المحاسب القضائي يقوم بالتحقيق في موضوع

النزاعات، ومن ثم تكوين رأي، على أساس التحقيقات التي يقوم بها.وتشمل هذه

الاستشارات أيضاً الاستشارات في مجال التقاضي، بشأن المنازعات الناشئة عن

المسؤولية المهنية والدعوى المدنية، وتشمل الاستشارات بصدد منازعات المسؤولية

المهنية تحديد مقدار الخسارة الناجمة عن أحداث المنازعات، الخاصة بأداء المهن، مثل

التأمين، تاخر البناء، وسرقة الأسرار التجارية. أما الاستشارات الخاصة بالمنازعات

المدنية، فتشمل تقييمات الأعمال التجارية، واختلاس الموظف، وتقييم الأضرار المادية

في القضايا محل النزاع.

٢. شهادة خبرة في الشؤون المالية: قد يكون المحاسب القضائي بمثابة أحد الخبراء في

حالات التقاضي، التي تشمل مجالات المحاسبة والشؤون المالية، أو في مجال إعداد

وتحليل الضرائب، أو تقييم الأداء المالي، ويسهم في صياغة أسئلة الاستجواب في هذا

المجال، أو المساعدة في ترجمة الوثائق.

٣. التسويات المالية وتقييم أعمال الشراكة عن الطلاق: كثيراً ما يُدعى المحاسب القضائي إلى حل تسويات الطلاق بين الأزواج، الذين لديهم ملكية في شركة خاصة، أو شراكة في الأعمال التجارية، لأن وظيفة المحاسب القضائي تختص بتقييم الأعمال وتحديد القيمة المالية للأصول والممتلكات وتقييمها.

٤. الاستشارة حول تقييم الأضرار (التسبب بالخسارة): تشمل الاستشارة المقدمة من قبل المحاسب القضائي، إضافة إلى ما سبق، التحقيق في حالات تقييم الأضرار، وهي أموال تمنح للمدعي، نتيجة لضرر ألحقه به المدعى عليه، مثل الإصابة الشخصية، والقتل الخطأ. وهنا على المحاسب القضائي جمع وتحليل المعلومات، لتحديد قيمة الضرر، ومن ثمّ تكوين رأي على أساس تحليل معمق.

وعلاوة على ما تم ذكره سابقاً من مجالات أو خدمات، تقدمها المحاسبة القضائية، هناك من أشار إلى مجالات وخدمات أخرى، منها (Romburghl,2008,p35):

١. أجهزة المخابرات والاستخبارات: حيث يتم استخدام المحاسب القضائي في هذه الأجهزة، لتحديد الهوية المالية الحقيقية للأفراد أو الكيانات (الشركات أو المنظمات) القائمة في مكان ما، حيث ينبغي للمحاسب القضائي المساعدة في التعرف على نمط عمل هؤلاء الأفراد أو هذه الكيانات، من خلال التحقيق في خلفيتها من الناحية المالية والقانونية، بالتعاون مع هذه الأجهزة.

٢. التزوير وإدارة المخاطر: يجب على المحاسب القضائي أن يكون لديه فهم شامل للضوابط الداخلية، والاحتيايل، وسوء التصرف، والمخاطر السائدة داخل المنظمة.

٣. الملكية الفكرية: حيث يتم تقديم خدمات في الكشف والتحقيق ومنع السرقة والاستخدام الاجرامي للملكية الفكرية.

وترى الباحثة أن الخدمات المقدمة من المحاسبة القضائية، تكون متنوعة، وفي مجالات متعددة من التحقيقات المالية، لبيان ودعم الدعاوى القضائية في مواقف مختلفة، ويتطلب ذلك الاستعانة بالخبراء الاستشاريين، والمدققين الداخليين، والمتخصصين في مجال الإفلاس، والمتخصصين في المجالات المصرفية، والدلائل، والمثمنين، وكذلك المحامين، وأساتذة الجامعات، وكل هذه الاختصاصات يمكن تقديمها من قبل المحاسب القضائي.

٢-٣-٢ مراحل المحاسبة القضائية

بالرغم من اختلاف طبيعة وترتيب الخطوات أو المراحل التي يقوم بها المحاسب القضائي من حالة لأخرى، إلا انه في الأغلب ستحتوي كل حالة على المراحل التالية: (راضي، ٢٠١١)

• المرحلة الأولى: قبول التكليف:

ويمثل قبول التكليف نقطة البدء في عملية المحاسبة القضائية، وهو يشبه خطاب الارتباط في عملية التدقيق المالي، وهنا من المناسب التأكيد على أنه ينبغي على المحاسب القضائي أن يحصل على خطاب بالتكليف، كلما كان ذلك ممكناً، وهنا يجب على المحاسب القضائي تحديد وتوثيق عدد من النقاط مع العميل (الموكل) حال قبول التكليف، مثل:

- دور المحاسب القضائي، ومسؤولياته، ومجال ونطاق العمل المؤدى، وطبيعة التقرير المطلوب، ومن البديهي أن يتضمن ذلك أيضا مكان التنفيذ، وأهم بنود أو شروط تنفيذ التكليف.
- أن يضمن المحاسب القضائي أنه وفريق عمله -إن وجد- لديه الخبرة والتأهيل والوقت اللازم لأداء التكليف.
- أن يكون المحاسب القضائي على دراية بالحالات التي تتسبب في فقدته لاستقلاله، وأن يفصح عن تلك الحالات للعميل .

● المرحلة الثانية : التخطيط وتحديد نطاق العمل والإشراف

يجب أن يمارس المحاسب القضائي الحكم المهني في تحديد أهداف التكليف، والحصول على فهم كاف للبيئة المحيطة بالتكليف، وللظروف والأحداث المحيطة والمسببة والناجمة، وكذلك تحديد أي قيود على نطاق العمل أو على إمكانية الحصول على المعلومات المطلوبة، وتحديد المستندات الأساسية، التي ينبغي أن تكون متاحة كأدلة، وتقييم الموارد اللازمة لاستكمال العمل، وتحديد فريقه.

● المرحلة الثالثة : السرية

ويقوم فيها الفاحص بعمل تقصٍ عن الأنشطة المتشبه فيها، مع الأخذ في الاعتبار عدم علم أو حتى إدراك المتورطين أو المشتبه فيهم بعملية التقصى هذه، نظرا لأهمية المباغثة، التي ينتج عنها الحصول على أكثر قدر ممكن من المعلومات، وتجميعها، كلما كان ذلك ممكنا، قبل شعورهم بأي شئ، الأمر الذي يترتب عليه الوصول إلى قناعات، ينتج عنها إثبات أو نفي الشك، وهنا يحاول الفاحص أن يحدد ما إذا كان هناك غش قد وقع بالفعل أو لا، بناء على الأدلة التي قام بفحصها، والمصادر الأخرى الملائمة للمعلومات، وغالبا ما يعتمد على أسوأ السيناريوهات عند بنائه، ووضعها لفرضيات الغش.

● المرحلة الرابعة : التنفيذ أو المرحلة الانتقالية:

إذا ما توصل الفاحص إلى قناعة، تؤكد أن التقصى المبدئي يثبت حالات الاشتباه المبدئية، فينبغي التوسع في عملية التقصى، حيث تحدث مراحل التنفيذ أو المرحلة الانتقالية مباشرة بعد

لعملية التقصي، أو بالتزامن مع معرفة الأشخاص المتورطين. وفي تلك المرحلة يستطيع المتقصى الماهر تحقيق عنصر المفاجأة للأشخاص المتورطين، من خلال قيامه بالتخطيط الجيد

• المرحلة الخامسة : الكشف عن النتائج وتوصيلها للأطراف المعنية :

وتحدث بعد إدراك المتطورين لعملية التقصي، وهي أكثر المراحل اتساعا للفاحص القانوني، ويتم فيها استخدام كثير من آليات التدقيق والتقصي التقليدية، ويقوم الفاحص القانوني وأعضاء فريق التقصي الآخرين في عملية التدقيق هذه، بإجراء مقابلات مع الشهود، وتحليل البيانات والسجلات المالية والأدلة المستندية وإعادة بنائها، وتتضمن هذه المرحلة الإجرائيين التاليين:

الأول: إعداد التقرير:

حيث يقوم الفاحص بتوصيل نتائج بحثه واستنتاجاته من خلال تقرير، يقوم بإعداده، بناء على عناصر التكلفة، بحيث يكون شارحا ومفسرا لكل عناصر التكلفة، ووافيا لأصحاب المصلحة . وينبغي أن يُراعى في إعداد التقرير اعتبارات مهم، مثل: الغرض، والاستخدام المتوقع للتقرير، وكمية المعلومات وجودتها، ومدى إمكانية الاعتماد عليها، وتقديم نتائج البحث والاستنتاجات بموضوعية، وأسلوب غير متحيز، وأن يكون التقرير مفصلاً، يهتم بكل المعلومات ذات العلاقة، التي قد يكون لها تأثير على نتائج البحث والاستنتاجات.

هذا فيما يتعلق بإعداد التقرير، غير أن هذا لا يمنع من تقديم دليل شفوي، أو آراء خبيرة لهيئة المحكمة أثناء المحاكمة، ولا سيما تلك الخاصة بعمليات الفحص، التي يتم القيام بها من قبل المحاسب الخبير للخصم.

والثاني: العقاب والردع

حيث يقدم الفاحص القانوني ما أعده من تقارير، وما يتعلق بها من إيضاحات وأدلة، الى جهات التحقيق، بهدف اتخاذ الإجراءات الجنائية اللازم

• المرحلة السادسة : المرحلة العلاجية

وتهدف هذه المرحلة الى تحقيق هدفين هما :

١. تجفيف منابع الغش: بمعنى وقف النزيف، بتعقب مصدر أو أصل الغش أو الخسائر، وتحديد المسؤول عن هذا التصرف، وإنهاء العلاقة مع الطرف المتورط أو المذنب. ولا شك أن السرعة هنا مطلوبة لمنع تفاقم الخسائر.

٢. تعقب وتتبع الأصول: بعد تخفيف منابع الخسائر والغش، يكون الهدف التالي تعقب الأصول والكشف عنها، ولاشك أن هذه المرحلة بصفة عامة، وهذا الهدف بصفة خاصة خلاصة عملية التقصي، حيث يتم معرفة أسباب إساءة استخدام الأصول، واستعادة الوضع المالي، وتسوية الالتزامات المدنية والجنائية، بالإضافة لتطوير الأنظمة الرقابية، ومعالجة الثغرات، لضمان عدم تكرار عمليات الغش.

تتفق الباحثة هنا مع الكاتب في أن المراحل السابقة لخطة التقصي، يمكن أن تكون متداخلة، وليست بالضرورة أن تتم في تتابع نمطي، وهو ما يعني أن خطة التقصي خطة موقفية.

٢-٣-٣ تقنيات المحاسبة القضائية

يعتمد المحاسب القضائي على مجموعة من التقنيات المتنوعة، التي تساعده في تنفيذ المهام الموكلة إليه، ولا سيما الكشف عن الاحتيال، ومن أهم هذه التقنيات ما يلي : (الجليلي، ٢٠١٢، (Mehta and Mathur, 2007, p1576)

١. قانون بنفورد Benford's Law.

٢. أدوات التدقيق بمساعدة الكمبيوتر.

٣. التنقيب في البيانات Data Mining.

٤. تحليل النسب Ratio Analysis.

وفيما يلي توضيح لكل تقنية على حدة:

أولاً: قانون بنفورد Benford's Law:

نشر Simon Newcomb، وهو عالم فلك ورياضيات، أول مقالة، تصف ما أصبح يُعرف اليوم باسم قانون بنفورد في المجلة الأمريكية للرياضيات سنة ١٨٨١. فقد لاحظ Simon أن

الصفحات الأولى من كتاب اللوغاريتمات في المكتبة، كانت تترهل بشكل كبير، مقارنة بالصفحات الأخرى للكتاب، (علما أن جداول اللوغاريتمات المضمنة في الكتاب تبدأ بالأرقام المنخفضة، ثم تزداد صعوداً باتجاه الأرقام الكبيرة)، ويقل الترهل تدريجياً في الصفحات مع ارتفاع الأرقام. وبذلك استدل من هذا النمط، بأن العلماء استخدموا هذه الكتب، بحثاً عن الأعداد التي كانت تبدأ بالرقم (١)، بشكل أكبر من بحثهم عن الأرقام التي كانت تبدأ مع الرقم (٢) أو (٣)، وهكذا. ورغم أنه نشرنتائجه في تلك المجلة، إلا أنه لم يلتفت إليها أحد.

وفي سنة ١٩٣٨ لاحظ فرانك بنفورد Frank Benford، وهو عالم فيزيائي، كان يعمل مهندساً في شركة جنرال إلكتريك، الملاحظة نفسها، بخصوص صفحات كتاب اللوغاريتمات، وبالتالي حاول اختبار فرضيته، من خلال جمع وتحليل البيانات، حيث جمع أكثر من ٢٠,٠٠٠ مشاهدة، تتضمن مجاميع بيانات متنوعة، وقد وضع بنفورد عدة صيغ رياضية، لتحديد التكرارات المتوقعة للأرقام، التي ترد في الرتبة الأولى أو الثانية أو الثالثة من العدد.

ويُعدُّ كارسلو Carslaw أول من استخدم قانون بنفورد في التطبيقات المحاسبية سنة ١٩٨٨، إذ افترض أن مدراء الشركات سيعملون على تقريب صافي الدخل (في حالة الربح) نحو الأعلى، عندما يكون صافي الدخل تحت الحدود النفسية (الحواجز النفسية). على سبيل المثال المبلغان: ٧٩٨,٠٠٠ دولار، و ١٩,٩٧ مليون دولار، سيتم تقريبهما نحو العلى لتصبح ٨٠٠,٠٠٠ دولار و ٢٠ مليون دولار على التوالي، والاعتقاد هو أن المبلغين الأخيرين يبدوان أكبر بكثير من المبلغين الأوليين، على الرغم من أن نسبة التقريب لا تشكل أي أهمية نسبية. وهذا التقريب من شأنه أن يزيد من الأعداد، التي يحتل الرقم (٠) الرتبة الثانية فيها من جهة

اليسار، ويقلل الأعداد التي يحتل الرقم (٩) الرتبة الثانية فيها، وفي اختبار له على بيانات صافي دخل الشركات في نيوزيلند، وجد Carslaw أن الكثير من الأعداد، كانت الرتبة الثانية منها، تتضمن الرقم (٠)، في حين أن هناك أعداداً أقل، تتضمن رتبته الثانية الرقم (٩)، مقارنة بما هو متوقع وفق قانون بنفورد، ويؤيد ذلك أن أرقام صافي الدخل قد تم تقريبها نحو الأعلى.

وفي دراسة مماثلة أجراها Thomas سنة ١٩٨٩ على بيانات صافي الدخل ربع السنوي لمجموعة من الشركات الأمريكية، وجد تأثيراً مغايراً بالنسبة للشركات، التي أبلغت عن صافي خسارة، كما لاحظ أن معظم المبالغ المتعلقة بصافي الدخل للسهم الواحد، كانت من مضاعفات ٥ سنت، وهي لا تتفق مع الأرقام المتوقعة وفق قانون بنفورد، فضلاً عن ذلك لاحظ أن الأعداد التي تنتهي بالرقم (٩) كانت أقل من المتوقع.

محددات قانون بنفورد:

ونتيجة لما سبق يمكن القول ان قانون بنفورد لا ينطبق على كافة مجاميع الارقام، اذ ان بعض مجاميع الارقام تتوافق مع قانون بنفورد والبعض الاخر لا ينطبق وعند اختيار العينات يتوجب الامر الاخذ بعين الاعتبار ما يلي : (Krakar and Zgela,2009,p41)

١. يجب أن يكون حجم العينة كبيراً بما فيه الكفاية، لإظهار نمط رتبة الرقم. ويفضل أن

تكون البيانات تفصيلية، أي على مستوى المعاملة التجارية، وغير مجمعة.

٢. إنه تكون مجاميع الأرقام معبرة عن نفس الظاهر قيد الاختبار. على سبيل المثال تعبر

الأرقام عن حساب معين، مثل المدينين، أو المبيعات، أو المشتريات

٣. إنه لا يعمل عندما تكون الأرقام مقيدة بقيود (على سبيل المثال، عندما تحدد البيانات

بمدى معين محدد مسبقاً - كأن تقول إن المبلغ يجب ألا يقل عن ٥٠، ولا يزيد عن

٦٢٠)، أو أن الأرقام نفسها تظهر بانتظام، لسبب ما مثل تسلسل الصكوك.

٤. إنه لا يعمل على الأرقام التي تحدث بصورة غير طبيعية، مثل أرقام الهواتف، أو أرقام

الحسابات لدى المصارف، لأن هذه الأرقام تعتبر مخصصة بشكل فردي، للإشارة إلى

أشياء محددة، وتعمل بمثابة اسم لذلك الشيء.

وتذكر الباحثة هنا أنه في حالة تطبيق قانون بنفورد على حساب معين، وكانت النتيجة عدم

مطابقتها لتوزيع بنفورد، فإن ذلك لا يعني بالضرورة وجود احتيال، وإنما يمكن اعتبار ذلك مؤشراً

على وجود تباين، مما يتطلب المزيد من التحري لاكتشاف الأسباب.

ثانياً: أدوات التدقيق بمساعدة الكمبيوتر

إن تنفيذ عملية التدقيق بدون استعمال تكنولوجيا المعلومات، يعد خياراً صعباً، فكيف يمكن

للمدقق تنفيذ عملية التدقيق بدون استعمال الكمبيوتر، لاسيما عندما تكون جميع المعلومات

المطلوبة لتنفيذ عملية التدقيق متوفرة في نظم الكمبيوتر؟.. لذا ينبغي استعمال تكنولوجيا

المعلومات لإنجاز أعمال التدقيق وتحقيق الأهداف المطلوبة .

إذ إن مصطلح التدقيق بالكمبيوتر Audit with the Computer، قد استعمل بشكل واسع،

وهو يشير إلى توظيف المدقق للتكنولوجيا، لأداء بعض أعمال التدقيق، ويشار إلى هذه

التكنولوجيا بأدوات التدقيق، بمساعدة الكمبيوتر Computer Assisted auditing.

Tools CAATs، وهي تساعد المحاسب القضائي في إنجاز بعض أعمال التدقيق بشكل أفضل وسريع، وبكلفة أقل. (Sirikulvadhana,2002)

وتوفر أدوات التدقيق للمحاسبين القضائيين بمساعدة الكمبيوتر CAATs، العديد من المزايا، وذلك لمساعدتهم في تنفيذ أنواع مختلفة من إجراءات التدقيق، لاسيما اكتشاف عمليات الاحتيال، ومن هذه المزايا: (Mehta and Muthur,2007)

١. اجراء اختبار تفصيلي للمعاملات التجارية وأرصدة الحسابات، إذ يمكن عمل اختبار لملايين الملفات وبالكامل . كما يمكن استعمال CAATs لإجراء تدقيق تفصيلي لكافة البيانات، أي بنسبة ١٠٠%، وتكون معظم عمليات الاحتيال مضمنة في السجلات، ويعطي ذلك احتمالاً كبيراً للمحاسب القضائي، في اكتشاف الأدلة، التي تثبت ذلك الاحتيال، عند استخدامه التقنيات والأدوات الصحيحة.

٢. تحديد عدم الانسجام أو التذبذبات الكبيرة، فضلاً عن تحديد المعاملات المتكررة، والمعاملات المفقودة، بغرض اكتشاف الاحتيال، إذ يمكنه مقارنة عناوين الموظفين مع عناوين الموردين، لتحديد الموظفين الذين يعدون في نفس الوقت موردين للشركة، كما يمكنها البحث عن تتابع جميع المعاملات لتحديد الصكوك المفقودة فضلاً عن الفواتير.

٣. تتضمن برامج CAATs استعمال أوامر وإجراءات مألوفة للمحاسبين القضائيين، وهذا يعني أن منحنى التعلم سيكون قصيراً نسبياً، وأنه من خلال التدريب القصير، يمكن للخبراء استعمال CAATs بصورة فاعلة وكفوة في التدقيق عن عمليات الاحتيال.

٤. يمكن لبرامج CAATs أن تستورد البيانات من النظم المحاسبية، ومن شتى أشكال صيغ الملفات، إذ إن معظم نظم الكمبيوتر لها القدرة على تصدير البيانات بصيغة ملفات نصية، وتتمتع CAATs بقدرتها على قراءة تلك الملفات، واستيراد البيانات منها.

٥. تتميز CAATs بكونها للقراءة فقط، وذلك يعني أن برامج CAATs تسهل عملية نسخ البيانات، وهي لا تتضمن تعديل فعلي للبيانات، وهذا يحافظ على سلامة البيانات. إذ تعد هذه الخاصية مهمة جدا لتدقيق الاحتيال، فضلا عن أنه يعد من متطلبات رعاية أو حماية الأدلة.

٦. تمكن برامج CAATs من عمل اختبار عام، فضلا عن اختبار نظام الرقابة في نظم الكمبيوتر.

٧. يمكن لبرامج CAATs أن تعمل على اختبار أو سحب العينات لاستخراج البيانات بغرض إجراء اختبارات التدقيق عليها.

٨. يمكن لبرامج CAATs العمل على إعادة إجراء عمليات الاحتساب بغرض التأكد من دقة النظم المحاسبية المؤتمتة، فضلا عن احتساب النسب التحليلية.

وتتضمن برامج المحاسبة القضائية مجموعتين مختلفتين من البرامج، هي: برامج استخراج البيانات، وبرامج التحليل المالي. إذ تم تصميم برامج استخراج البيانات، لتعمل على تحليل كافة سجلات قواعد البيانات للشركة، مثل الفواتير، وحسابات المدينين، والدفعات إلى الموردين والرواتب والمشتريات بعدها يتم تحديد السجلات، التي تتضمن حالات من عدم الانسجام أو

التذبذب، ويتم التحري عنها. أما برامج التحليل المالي، فتعمل على استخدام الكشوفات المالية السنوية والفصلية والشهرية، وتحديد النسب بين مختلف الحسابات، مثل نسبة كلفة البضاعة المباعة إلى إيراد المبيعات. وقد يستخدم المحاسب القضائي نوعاً آخر من برامج الكمبيوتر، مثل برامج التجسس Spy Software . (Mehta and mathur,2007)

وقد عملت بعض شركات التدقيق على تصميم برامج تدقيق ذات غرض عام، تؤدي العديد من الوظائف، مثل استيراد البيانات، والاستعلام عنها، وفرزها، فضلاً عن إجراء الاختساب الرياضي، وتلخيص البيانات، ودمج الملفات، واستخراج البيانات، وتوليد أنواع مختلفة من التقارير. ولا تعد هذه البرامج حكراً لأي شركة، ويشار إليها عادة ببرامج التدقيق العامة Generalized Audit Software GAZ. ويمكننا إيراد الجدول رقم (١)، الذي يوضح بعض برامج التدقيق العامة، والشركات المصممة لهذه البرامج

جدول ١ برامج التدقيق العامة واسم الشركة المصممة^٢

نوع البرنامج Type	الشركة المنتجة له Vendor	موقع الشركة على الويب URL
Spereadsheet		
Active data	Information Active	www.InformationActive.com
Active audit	Information Active	www.InformationActive.com
Execel –auditFilter	Microwsoft	www.microwsoft.com
Database		
Access	Microwsoft	www.microwsoft.com
Statistical Software		

^٢ إعداد الباحثة.

SAS	Sas institute	www.sas.com
SPSS	Spss inc	www.spss.com
DataMiningSoftware		
ACL	ACL Services Ltd.	www.aci.com
IDEA	AudimationServiceInc.	www.auditmation.com
Pan Audit	ComputerAssociates(CA)	www.ca.com
Monarch	Datawatch	www.datawatch.com

إذ يعد برنامج acl audit command language الشهير (تم تطويره من قبل شركة acl service ltd)، ذو الغرض العام مقبولا بشكل واسع، نظراً لأهميته في الوصول إلى البيانات وتحليلها، وتوليد التقارير، حيث يسمح هذا البرنامج بربط الحاسوب المحمول للمحاسب القضائي مع حاسوب العميل (الزبون)، وتحميل كافة بياناته إلى حاسوب المحاسب القضائي، لغرض إجراء المعالجات الإضافية.

إن انتشار هذا البرنامج بشكل كبير كان نتيجة لملائمته وبساطته ومرونته، ويتميز بإمكانياته الكبيرة، التي تساعد المحاسب القضائي في أداء معظم إجراءات التدقيق، مثل تقدير المخاطر واختيار إجراءات الرقابة والمراجعة التحليلية، وإجراء الاختبارات التفصيلية والتوثيق، فضلا عن اكتشاف الاحتيال. ويمكن القول إن هنالك مجموعة من المزايا التي تشجع المحاسبين القضائيين على استعمال هذا البرنامج منها: (sirikulvadhana,2002,p19) and kranacher (others,2011,p297)

١. قدرة البرنامج التفاعلية التي تسمح للمدقق بأداء الاختبار والتحري والتحليل والحصول على النتائج في الوقت المناسب.

٢. قدرة البرنامج على استيراد البيانات من عدة ملفات وربطها، فضلاً عن قدرته على تحليل الأعمار لحسابات المدينين والدائنين وسحب العينات.

٣. يتضمن البرنامج أساليب متنوعة، تساعد المدققين في إجراء عمليات الاستعلام عن البيانات، فضلاً عن قدرته على تسجيل المعلومات التاريخية للملفات، والأوامر المستخدمة من قبل المدققين، ونتائج تلك الأوامر. ويتضمن البرنامج كذلك اختبار قانون بنفورد، الذي يساعد على كشف الحالات الشاذة، التي ربما تعود إلى وجود عمليات الاحتيال.

٤. قدرة البرنامج على إعداد مجموعة مختلفة من التقارير، بعضها محدد مسبقاً، والبعض الآخر يتم عمله حسب رغبة المدققين وفي أي لحظة.

إن التركيز على اكتشاف عمليات الاحتيال في بيئة الأعمال الحالية، تتطلب من المحاسب القضائي أن يكون متخصصاً باستعمال أدوات التدقيق، بمساعدة الكمبيوتر CAATs، ولا يعني ذلك القول بأنه يجب أن يكون كل محاسب قضائي متخصصاً في استعمال CAATs، وإنما أن تتضمن كل مؤسسة تدقيق على الأقل محاسباً قضائياً متخصصاً في استعمال CAATs بكفاءة عالية. (Singleton and others, 2006, p174)

كما يمكن الاستفادة من برنامج مايكروسوفت إكسس، في مجال تحديد السجلات المتكررة، من خلال استعمال اختبار المتشابه، أي بمعنى تحديد السجلات التي تمتلك بيانات متكررة لبعض

الحقول، والتي من شأنها أن تشير إلى احتمالية وجود نوع من الاحتيال، على سبيل المثال قد نجد في ملف المدفوعات سجلات، تتضمن دفع الفاتورة نفسها، لأكثر من مورد، أو قد نجد عمليات سحب نفس المبلغ مرتين في ملف بطاقات الشراء، في نفس التاريخ (Nigrini,2011,p20).

وترى الباحثة أنه يمكن الاستفادة من برامج CAATs في مجال تجديد الأنماط غير الاعتيادية، في أنواع البيانات الخاصة بالنظم المحاسبية للوحدات الاقتصادية، من خلال استعمال مجموعة من الاختبارات، التي من شأنها أن تشير، أو تحدد الانماط غير الاعتيادية، مثل اختبار تكرار السجلات المتشابهة، أو تكرار السجلات المتشابهة المختلفة، مثل تسديد نفس الفاتورة في نفس التاريخ لمورد معين مرتين، أو تسديدها لعدة موردين.

ثالثاً: التنقيب في البيانات Data Mining

يمكن تعريف التنقيب في البيانات بأنه عملية استخراج المعلومات من البيانات، لاكتشاف الأنماط والعلاقات، التي لم تكن معروفة سابقاً؛ إذ يمكن أن تساعد هذه التقنية في الكشف عن عمليات الاحتيال، من خلال اكتشاف أنماط السلوك، التي تعد مؤشراً على النشاط الاحتيالي. (Kenneth,2005,p1).

وتعتمد هذه التقنية على محاولة التنقيب في كمية كبيرة من البيانات، بحثاً عن أي أنماط أو معلومات جديدة خفية، أو غير متوقعة، ويتم تنفيذ هذه التقنية من خلال برامج الكمبيوتر

المصممة لذلك الغرض. ويمكن القول إن تقنيات التنقيب في البيانات تتضمن ثلاثة أنشطة رئيسية، هي: (Metha,2007,p1577)

١. الاستكشاف: ويتضمن الكشف عن المعرفة أو الأنماط الموجودة في البيانات، مثل

الإرتباط أو الاتجاهات أو التباينات، بدون وجود أي افتراض مسبق، حول ماهية النمط

الذي سيتم اكتشافه، أي دون أي علم مسبق بالاحتمال. إذ يمثل الارتباط وجود علاقة بين

المتغيرات، مثل حدوث المتغيرين معاً، أو أن حدوث أحدهما يؤدي إلى حدوث الآخر.

٢. نماذج التنبؤ: تستخدم هذه النماذج الأنماط المكتشفة لتقدير النواتج التي ينبغي الحصول

عليها من قيم جديدة.

٣. تحليل الاختلاف (التباين): يتم استخراج الاختلاف أو التباين، من خلال تحديد القاعدة أو

المعيار أو لا، ثم يتم بعدها تحديد البنود التي تحيد عن المعيار أو القاعدة، التي تعتبر

بمثابة الشواذ، والتي تحتاج إلى المزيد من التقصي حولها.

وتعد تطبيقات تحليل البيانات، بمثابة تطبيق، يمكنه استيراد البيانات من تطبيقات الزبون، لتنفيذ

الإجراءات التحليلية على هذه البيانات، إذ إن استعمال مثل هذا التطبيق من الممكن أن يؤدي

إلى اكتشاف الاحتمال، وقد تم تقديم هذه التطبيقات من قبل بعض الشركات الرائدة في هذا

المجال، مثل شركة seWare، وشركة ACL، وشركة DataWatch (Harding,2006,p2).

حيث ترى الباحثة أن تقنية التنقيب في البيانات، تتميز عن التقنيات الأخرى، في أن التقنيات

الأخرى تحاول تحديد الشواذ، من خلال استعمال مجموعة من قواعد الترشيح على متغير معين

،في حين أن تقنية التقنيب عن البيانات تعتمد على محاولة اكتشاف العلاقة الموجودة بين عدة متغيرات.

رابعاً : تحليل النسب :

تعد هذه التقنية من التقنيات الأخرى المفيدة في كشف الاحتيال، من خلال اكتساب نسب تحليل البيانات للحقول الرقمية الرئيسية؛ فكما هو الحال بالنسبة للنسب المالية التي تعطي مؤشرات عن الوضع المالي للشركة، فإن نسب تحليل البيانات تبُلِّغ عن وضع الاحتيال، من خلال تحديد الأغراض الممكنة. وهناك عدد من النسب التي يمكن أن تستعمل في هذا المجال، هي:(الجليلي، ٢٠١٢)

١. نسبة أعلى قيمة إلى أدنى قيمة (max / mine)

٢. نسبة أعلى قيمة إلى ثاني أعلى قيمة (max / max2)

٣. نسبة العام الحالي إلى العام السابق

فمثلاً من خلال استعمال تحليل النسب، يقوم المحاسب القضائي بدراسة العلاقات بين تكاليف محددة وبعض مقاييس الإنتاج، مثل الوحدات المباعة، إيرادات المبيعات أو ساعات العمل المباشر. وعلى سبيل المثال، الوصول إلى التكاليف غير المباشرة لكل ساعة عمل مباشر، يمكن تقسيم التكاليف غير مباشرة على إجمالي ساعات العمل المباشر. كما أن تحليل النسب قد يساعد المحاسب القضائي على تقدير بعض المصاريف. فعلى سبيل المثال، إذا كانت كلفة الوحدة المباعة من إحدى سلع الشركة، يمكن تقديرها بنسبة ٣٥% من إيرادات المبيعات، عندها

يمكننا استعمال هذه النسبة، لتحديد مبلغ معقول لكلفة البضاعة المباعة، عند فقدان السجلات المالية للشركة قيد التدقيق. (Meth and mathur ,2007,p1577)

وقد يؤدي استعمال النسب السابقة إلى اكتشاف الأخطاء أو عمليات الاحتيال في السجلات، إذ أدت عملية التدقيق، باستعمال النسب، إلى تحديد الأخطاء، التي حدثت في المدفوعات إلى المجهزين. وبذلك يمكن القول إن تقنية تحليل النسب تعمل على تحديد الشواذ الموجودة في البيانات، والتي من المحتمل أن تمثل نشاطاً احتيالياً، وبما أن الاحتيال يتضمن أنشطة مختلفة، فإن ذلك يعني بأنه لكل تقنية من التقنيات أعلاه دور مهم في اكتشاف أنواع معينة من الأنشطة الاحتيالية (Coderre,2002,p16)

وتذكر الباحثة أنه يمكن للمحاسب القضائي استعمال نسب تحليل أخرى، مثل نسبة مجمل الربح، أو نسبة كلفة البضاعة المباعة، أو غيرها من النسب، التي يمكن أن تعطي مؤشراً حول وجود بنود غير اعتيادية، مما يتطلب التحري لمعرفة أسبابه . فضلاً عن ذلك، يمكن للمحاسب القضائي الاعتماد على بعض المقاييس الإحصائية، مثل تحليل الارتباط في مجال الوصول إلى البنود، التي من شأنها أن تشير إلى أنماط غير اعتيادية، مثل تحليل درجة الارتباط بين إيرادات المبيعات وكمية المبيعات، أو من خلال تحليل السلسلة الزمنية للمبيعات أو المشتريات أو غيرها.

الفصل الثالث: مؤهلات المحاسب القضائي والجهات التي تمنح تراخيص مزاولة في المحاسبة القضائية

تمهيد:

يقسم هذا الفصل إلى مبحثين، حيث شمل المبحث الأول على مؤهلات المحاسب القضائي أما المبحث الثاني فقد اشتمل على الجهات التي تمنح تراخيص مزاولة لمهنة المحاسبة القضائية في العالم.

١-٣ المبحث الأول: مؤهلات المحاسب القضائي

هناك الكثير من المهارات والخصائص التي تعد ضرورية للمحاسبين في اختصاص

المحاسبة القضائية، منها (Grippio, 2003, 7):

١. التعليم المستمر في التخصصات المناسبة.
٢. الخبرات المتنوعة في مجال المحاسبة وتدقيق الحسابات.
٣. مهارات الاتصال الشفوية والكتابية.
٤. الخبرة العملية والتجارية.
٥. خبره تدقيقية متنوعة في مجالات المحاسبة القضائية.
٦. خبرة في تدقيق الحسابات.
٧. القدرة على التفاعل مع فريق العمل، حيث يعمل المحاسب القضائي مع فريق من المحاسبين والمحققين.
٨. مهارات التواصل مع الناس والمرونة.

ويمكن من وجهة نظر أخرى تحديد مؤهلات المحاسب القضائي بما يأتي (السيسي، ٢٠٠٦، ص ٤٧):

١. خلفية علمية ومهنية وعملية بالمحاسبة والتدقيق، وفهم أساسيات البيئة القانونية، ومهارات الاتصال والتحري، وكيفية إدارة المخاطر وضبط الغش.

٢. الإبداع والثقة عن طريق الأداء العالي، وتفهم الأمور، والإصرار والمثابرة على أداء العمل والجدل في الدعاوى القضائية.

٣. معرفة متقدمة بالمعايير والأسس والقواعد والإطار الفكري والعلمي للمحاسبة والتدقيق، التي تصدرها الجمعيات والمنظمات والمراكز العالمية والمحلية.

٤. الإلمام بالتشريع الذي يخص الأمور المالية والمحاسبية، مثل قوانين التجارة والشركات ونظام مسك الدفاتر.

٥. التاهل الأكاديمي والمهني والحصول على شهادة خبرة في مجال الاختصاص.

وترى الباحثة أن أهم المهارات والخبرات، هي الخبرة المكتسبة من خلال النضوج الطبيعي في هذه المهنة من خلال التجربة، فالمحاسب القضائي عليه أن يكتسب المهارات في مجال المحاسبة، وتدقيق الحسابات، والضرائب، والعمليات التجارية وإدارتها، والضوابط الداخلية، والعلاقات الشخصية، والاتصالات، والناس. ومعرفة كيف يعمل رجال الأعمال. كما ينبغي له أن يتمتع بمهارات شخصية، تمكنه من النظر إلى ما هو موجود خلف الأرقام، وامتلاك القدرة على إدراك وتعقب أدق التفاصيل، فضلا عن امتلاك الترخيص، الذي يمنحه حق العمل كمحاسب قضائي، وتقديم الخدمات المختلفة في هذا المجال .

٢-٣ المبحث الثاني: الجهات التي تمنح تراخيص مزاولة في المحاسبة القضائية:

توجد مجموعة من المنظمات المهنية، التي تعمل في مجال مكافحة الاحتيال، وتمنح التراخيص لمزاولة تلك المهنة، ومن ضمنها: (Singleton and others, 2006, 71)، (الجيلي، ٢٠١٢) .

١. جمعية فاحصي الاحتيال المرخصين: Association of certified fraud examiners (ACFE)

تم تأسيس هذه الجمعية من قبل Joe Wells وآخرون سنة ١٩٨٨، وكانت حلم كل من Donald Cressey و Edwin Sutherland، (وهما اثنان من الرواد في جرائم ذوي الياقات البيضاء White Collar Crimes)، وقد أصبحت واقعاً بواسطة Joe Wells وأصدقائه. وتعد جمعية فاحصي الاحتيال المرخصين منظمة عالمية مهنية، مكرسة لمكافحة الاحتيال وجرائم ذوي الياقات البيضاء. إذ تضم هذه الجمعية أكثر من ٣٠٠٠٠ عضو، في أكثر من ١٠٠ بلد منذ انشائها ولغاية ٢٠٠٦، وهي تمثل المصدر الرئيس للمعلومات والدورات التدريبية في مجال مكافحة الاحتيال، وتمنح هذه الجمعية ترخيص "فاحص الاحتيال المرخص" Certified Fraud Examiners CFE "للمن يرغب في امتلاك المهارات المتخصصة اللازمة للكشف والتحقيق و ردع الاحتيال.

و قد ارتفع عدد أعضاء هذه الجمعية في السنوات الأخيرة، إذ وصل الى أكثر من ٥٠٠٠٠ عضو. وتتمثل رسالة هذه الجمعية بتقليل حدوث عمليات الاحتيال وجرائم ذوي الياقات البيضاء، ومساعدة الأعضاء في اكتشاف الاحتيال و ردعه.

٢. جمعية أخصائيي الاحتيال المرخصين Association of Certified Fraud

(ACFS) Specialists

تعد جمعية أخصائيي الاحتيال المرخصين منظمة تعليمية، مقرها العام في Sacramento في California، حيث تعمل على منح ترخيص " أخصائيي الاحتيال المرخصين (CFS) Certified Fraud Specialists " إلى أعضائها، من خلال الدورات المتخصصة في اكتشاف وردع عمليات الاحتيال، التي تقيمها الجمعية، وتعمل على خدمة أعضائها للوصول الى أعلى المستويات في مكافحة الاحتيال و تحويل المعرفة الى مهنة ذات مغزى.

٣. المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين : American Institute of Certified

Public Accountants (AICPA)

يُعدُّ المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين منظمة مهنية محلية لجميع المحاسبين القانونيين، وتتمثل رسالته في تزويد الأعضاء بالموارد والمعلومات والقيادة، لتمكينهم من توفير خدمات ذات قيمة، وبأفضل طريقة مهنية، لمساعدة الجمهور، فضلا عن أصحاب العمل، والعملاء. ولتحقيق هذه الرسالة، يعمل المعهد مع منظمات المحاسبين القانونيين في الولاية،

ويعطي الأولوية للمناطق، التي يعتمد فيها الجمهور بشكل كبير على مهارات المحاسبين القانونيين في معظم الأمور المهمة. ولا يزال ترخيص مهنة المحاسب القانوني ذا قيمة عالية، ويطبق معايير على المحاسبين القانونيين العاملين في الولايات المتحدة.

ونتيجة لزيادة الطلب على خدمات المحاسبة القضائية في الوقت الحالي، فقد باشر المعهد في إنشاء لجنة لتطوير برنامج تأهيل، لمنح ترخيص في المسائل القضائية المالية Certified in financial forensic (CFF)، في حزيران سنة ٢٠٠٨، وتدعى اللجنة التي شكلها لهذا الغرض "لجنة التصديق على منح ترخيص في المسائل القضائية المالية Credential Committee (CFF) ، وتمثل هدف اللجنة في منح ٩٠٠ تفويض (اختراقة)، إذ إنه مع نهاية شهر أيلول سنة ٢٠٠٩، منح المعهد أكثر من ٣٥٠٠ شهادة، وهي تمثل ما يقرب من أربعة أضعاف ما كان المعهد قد خطط له.

وهناك مجموعة من الشروط، التي يجب توافرها في المتقدمين للحصول على ترخيص في المسائل القضائية المالية (CFF)، منها: أن يكون المتقدم محاسباً قانونياً، ولديه سمعة جيدة لدى المعهد، فضلاً عن امتلاكه ما لا يقل عن خمس سنوات من الخبرة، وأن يحصل على ١٠٠ نقطة. ثم بعد ذلك يتم اخضاع المتقدم المؤهل إلى اختبار تحريري، للحصول على الترخيص المطلوب.

كما عمل المعهد على منح تراخيص "المعتمد في تقييم الاعمال Accredited in Business Valuation (ABV) "، من خلال إقامة برنامج لتطوير مهارات المحاسبين القانونيين، بهدف تعزيز قدراتهم على تقديم خدمات تقييم الأعمال بجودة عالية إلى العملاء .

(AICPA,online posted) وقد اتفق هذا المعهد مع جمعية فاحصي الاحتيال المرخصين ACFE على تأسيس معهد، يعني بتوفير البحوث لمحاربة الاحتيال في الولايات المتحدة وخارجها، أطلق عليه اسم "معهد الاحتيال Institute for Fraud Prevention" (IFP)، ويتمثل الهدف الأساسي لهذا المعهد في تحسين قدرة الشركات والحكومة على محاربة الاحتيال، وتثقيف عامة الجمهور حول أساليب كشف الاحتيال ومنعه، من خلال توحيد جهود كافة العلماء والجامعات لدراسة الأسباب الحقيقية لانتشار الاحتيال بكافة أشكاله .

٤. المجلس الامريكى للمحاسبة القضائية: American Board of Forensic

Accounting (ABFA)

تم تمويل هذا المجلس في سنة ١٩٩٧، وهو يعمل تحت مظلة الكلية الأمريكية للفاحصين القانونيين الدوليين American College of Forensic Examiners International، التي بدأت أعمالها سنة ١٩٩٢، من قبل Robert O's Block، ولديها أكثر من ١٥٠٠٠ عضو، من مختلف التخصصات القضائية. وقد كرست الكلية الأمريكية للمحاسبة القضائية نفسها لتطوير وتدريب واختبار ومنح التراخيص سنة ٢٠٠١، التي تحمل اسم " المحاسب القضائي المرخص Certified Forensic Accountant Cr.FA"، وتعد هذه المنظمة مختلفة بشكل كبير عن جمعية فاحصي الاحتيال المرخصين، فهي تقصر تركيزها على التدريب، ومنح التراخيص للمحاسبين، إذ إن دورات التدقيق، تشمل الطلبة الذين لديهم اطلاع على مفاهيم المحاسبة المتقدمة وإجراءات التدقيق. وقد أشار رئيس هذا المجلس الدكتور William Dunton، إلى أن النمو المتزايد في تخصص المحاسبة القضائية، يعود إلى مجموعة من

الأساليب، تتأثر بإدراك المهنيين لقيمة الخدمات، التي توفرها المحاسبة القضائية، المتمثلة في دعم الدعاوى القضائية، وأعمال التحري، والدور المهم الذي يلعبه المحاسب في إنجاز تلك المهام، فضلا عن التوجه المتزايد للمجتمع لحل خلافاته في محاكم القانون، وانخفاض النزاهة ضمن مجتمعنا.

٥. الجمعية الوطنية لمحلي التقييم المرخصين National Association of

Certified Valuation Analysts (NACVA)

تأسست هذه الجمعية سنة ١٩٩٠، لخدمة حاجة المجتمع إلى المستشارين في مجال التقييم، وقد نمت ودربت ما يقارب من ١٧٥٠٠ محاسب قانوني، في مجالات تقييم الأعمال، والمسائل القضائية. ويحمل معظم أعضائها رخصة "محلي التقييم المرخصين Certified Valuation Analysts (CVA)". وقد طورت الجمعية برامج التدريب لمنح أعضائها فرص عمل أكبر في مجالات تقديم الاستشارات في الدعاوى المالية، فضلا عن احتساب الأضرار التجارية والشخصية، والمنازعات بشأن الملكية الفكرية وغيرها. ففي سنة ٢٠٠٠ طرحت الجمعية رخصة "المحلل المالي القضائي المرخص Certified Forensic Financial Analyst (CFFA)"، وفي سنة ٢٠٠٣ تحولت إلى أعمال التحري عن الاحتيال، من خلال منح رخصة "محلل ردع الاحتيال المرخص Certified Forensic Financial Analyst (CFD)"، ويوجد حاليا ما يقارب من نحو ١٠٠ محلل مالي قضائي مرخص. بعدها عملت الجمعية في بداية سنة ٢٠٠٧ على دمج رخصة محلل ردع الاحتيال المرخص CFD مع رخصة المحلل المالي القضائي المرخص CFFA، نظراً لتشابه معظم المتطلبات الأساسية لكل منها.

كما تمنح الجمعية ترخيص "محلل التقييم المعتمد Accredited Valuation Analyst (AVA)"، وتُمنح التراخيص السابقة وفق متطلبات متنوعة. ويجدر الإشارة إلى أن المنظمات السابقة الذكر، لا تمنح التراخيص بشكل مجاني، اذ يتحمل المستفيدون مجموعة من التكاليف، للحصول على الترخيص المطلوب من أي منها؛ فضلاً عن ذلك، فقد بدأت الجامعات بتبني المحاسبة القضائية ضمن مناهجها، ومنها جامعة ويبستر Webster University، التي أعلنت عن فتح ماجستير علوم في المحاسبة القضائية، بدءاً من فصل الخريف لسنة ٢٠١١، والذي يجمع بين المحاسبة والتحري والتقييم والقانون .

٦. مركز المسائل القضائية الهندي

يُعدُّ هذا المركز رائداً في المحاسبة القضائية في الهند، ويعرف هذا المركز بتقديمه للخدمات الاستشارية والتعليمية. ويقود ما يقرب من ٢٠ مكتباً ممثلاً له في جميع أنحاء البلاد، فضلاً عن شبكة، تضم أكثر من ٦٠٠ عضو، يعملون في مجال المحاسبة القضائية. ويمثل هذا المركز الهيئة الرسمية الوحيدة، التي توفر التعليم الرسمي في مجال المحاسبة القضائية. ومع ذلك فإن هذا المركز غير تابع لأي جامعة في الهند. ويوفر المركز ثلاثة أنواع من التدريب لمنح التراخيص، هي:

- برنامج المحاسبة القضائية المرخص Certified Forensic Accounting Program (CFAP)
- المحاسبة القضائية المصرفية Certified Bank Forensic Accounting (CBFA)
- الخبير في مكافحة غسيل الأموال Certified Anti-Money Laundering Expert (CAME)

٧. جامعة تورنتو **University of Toronto**: نتيجة لزيادة الطلب على المحاسبين

القضائيين، ولمواجهة التحديات المطروحة، تضافرت جهود جامعة تورنتو مع المعهد

الكندي للمحاسبين القضائيين Canadian Institute of Chartered Accountant

(CICA) ، لتوفير برنامج يمنح دبلوم في المحاسبة القضائية والتحري Diploma

(DIFA) Investigative & Forensic Accounting .in كما يمنح المحاسبين

القانونيين Chartered Accountants البرنامج CA.JFA.

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

تمهيد:

يشتمل هذا الفصل على منهجية الدراسة، من حيث العينة، والمجتمع، وأدوات الدراسة، واختباراتها، كما تشمل تحليل النتائج، واختبار الفرضيات، والنتائج، والتوصيات

٤-١ منهجية الدراسة:

تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى توفير البيانات والحقائق عن المشكلة موضوع الدراسة، لتفسيرها والوقوف على دلالاتها، ويتم المنهج الوصفي التحليلي من خلال الرجوع للوثائق المختلفة، كالكتب والصحف، بهدف تحليلها، للوصول إلى أهداف الدراسة، وقد تم استخدام الاستبانة في جمع البيانات الأولية.

٤-١-١ مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من المحاسبين القانونيين المزاويليين، وعددهم 359، والمدراء الماليين في الشركات المدرجة في بورصة عمان وعددهم ٢٧٠، وتم توزيع الاستبانة على عيني الدراسة، كما يلي :

طبيعة العمل	عدد الاستبانات الموزعة
مدير مالي	١٠٠
محاسب قانوني	١٥٠
المجموع	٢٥٠ استبانة

٤-١-٢ تصميم أداة الدراسة: استمارة الاستبيان واختبارها

اعتمدت الباحثة في جمع البيانات الأولية، المتعلقة بالجزء العملي لهذه الدراسة، على استمارة الاستبانة، باعتبارها أداة رئيسية للدراسة، وهي تمثل أسلوباً لجمع البيانات اللازمة، التي تحقق أهداف هذه الدراسة التطبيقية، للحصول على معلومات وحقائق حول ظاهرة ما، أو موقف بعينه، وبعد الاطلاع على العديد من الدراسات والأبحاث السابقة، ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة، قامت الباحثة بتصميم استمارة الاستبانة الخاصة بهذه الدراسة، حيث ضمنتها مجموعة من الفقرات، التي تقيس محاور الدراسة وأبعادها، مستفيدة في ذلك من الإطار النظري للدراسة، الذي تم بناؤه من خلال الاطلاع على الكتب والدراسات، والأبحاث، والمقالات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، حيث شكل هذا الإطار مصدراً رئيسياً لكثير من الأفكار، التي جرى تطويرها وتعديلها وصياغتها في شكل عبارات أو فقرات، تقود الإجابة عليها إلى الحصول على بيانات، تتعلق بفرضيات الدراسة ومتغيراتها الأساسية، بالإضافة إلى الاستعانة باستبانات الدراسات السابقة، ذات الصلة بموضوع الدراسة، وبناء على ذلك، تم تصميم استمارة استبانة، موجهة إلى المحاسبين القانونيين والمدراء الماليين، تضمنت بعض المعلومات التوضيحية، التي تتعلق بعنوان الدراسة وهدفها، وتمت مخاطبة أفراد العينة بصفاتهم، وليس بأسمائهم، وطلب تعاونهم في الإجابة عن فقرات الاستبانة، والتأكيد على سرية البيانات التي سيدلون بها، واستخدامها لأغراض البحث العلمي فقط.

صياغة عبارات الاستبيان :

في ضوء ماسبق قامت الباحثة بإعداد الاستبانة من خلال تحويل (الأبعاد) إلى مجموعة من الأسئلة، التي تغطي جميع أبعاد الدراسة، وتم تحكيمها من قبل خمس خبراء من خبراء علم المحاسبة، وقد جاءت ملامح الصورة النهائية للاستبانة، كما هي موضحة في ملحق الدراسة .
ولتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها، فقد تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة، باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS)، الإصدار ١٩، وفيما يلي مجموعة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

١- تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، حسب مقياس ليكرت الخماسي (٥ موافق بشدة، ٤ موافق، ٣ موافق لحد ما، ٢ غير موافق، ١ غير موافق بشدة)، ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في محاور الدراسة، ثم حساب الوزن النسبي لكل متغير.

٢- تم حساب التكرارات والنسب المئوية، للتعرف على الصفات الشخصية لمفردات الدراسة، وتحديد استجابات أفرادها، تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة.

٣- المتوسط الحسابي Mean، وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض استجابات أفراد الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب أعلى متوسط حسابي.

٤- تم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى انحراف استجابات أفراد الدراسة لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، ولكل محور من المحاور الرئيسية عن متوسطها الحسابي، ويلاحظ أن الانحراف المعياري، يوضح التشتت في استجابات أفراد الدراسة، لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة، إلى جانب المحاور الرئيسية، فكلما اقتربت قيمته من الصفر، كلما تركزت الاستجابات، وانخفض تشتتها بين المقياس.

٥- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

٦- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات .

٧- اختبار كولومجروف- سمرنوف لمعرفة نوع البيانات: هل تتبع التوزيع الطبيعي أم لا (1- Sample K-S).

٨- اختبار (t) لمتوسط عينة واحدة One sample T test لمعرفة الفرق بين متوسط الفقرة والمتوسط الحيادي "٣" .

٩- اختبار التباين الأحادي one way anova

١٠- وضع الوزن النسبي لمتغيرات الدراسة من خلال المتوسط والدرجة الكلية للقياس.

اختبار التوزيع الطبيعي (اختبار كولمجروف- سمرنوف (1-Sample K-S):

يعرض اختبار كولمجروف- سمرنوف لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أو لا، وهو اختبار ضروري في حالة اختبار الفرضيات، لأن معظم الاختبارات المعملية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعيًا. ويوضح الجدول رقم (٢) نتائج الاختبار حيث إن القيمة

الاحتمالية لكل محور أكبر من ($\text{sig} > 0.05$)، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، ويجب استخدام الاختبارات المعلمية.

جدول ٢ اختبار التوزيع الطبيعي (1-Sample Kolmogorov-Smirnov)

الفرضيات	عنوان الفرضية	عدد الفقرات	قيمة Z	القيمة الاحتمالية
الأولى	مدى توفر عناصر الاخلاقيات المهنية	12	0.814	0.354
الثانية	مدى توفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل	10	0.733	0.452
الثالثة	مدى توفر المقومات المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر	11	0.991	0.435
الرابعة	مدى توفر المقومات المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق	10	0.613	0.612
الخامسة	مدى توفر مقومات المتعلقة بمهارة سرعة البديهة	11	0.443	0.472
	جميع الفقرات	54	1.153	0.217

اختبار صدق أداة الدراسة وثباتها.

بعد الانتهاء من إعداد أداة الدراسة، المتمثلة في استمارة الاستبانة، وتصميمها في صورتها المبدئية، وقبل الشروع في توزيعها على مفردات عينة الدراسة، حتى تصل إلى شكلها النهائي، الذي سيتم اعتماده واستخدامه كأداة لجمع بيانات هذه الدراسة، ينبغي اختبار أداة الدراسة بحيث تتوفر فيها دلالات صدق وثبات مقبولة، أي التأكد من أنها ستقيس ما صممت من أجلها،

وشمولها لكل متغيرات الدراسة، التي يجب أن تخضع للتحليل، ووضوح فقراتها حتى تكون مفهومة لكل من سيستخدمها، ومن أجل ذلك تم اختبار الاستبيان على النحو التالي:

أولاً: الصدق:

لتحقيق صدق الأداة، والتأكد من دقة فقرات القياس، وتناسقها، وتوافقها، وملاءمتها للبيئة البحثية، وقدرتها على قياس المتغيرات المراد قياسها، قامت الباحثة بإجراء جملة من الاختبارات الحكمية التالية:

١- الصدق الظاهري :

وهو ما يعرف بصدق المحكمين، وللتأكد من صدق أداة الدراسة، قامت الباحثة بعرض الاستبانة على (الأستاذ المشرف)، بالإضافة إلى عرضها على عدد من المحكمين الأكاديميين من الأساتذة المتخصصين في مجال علم المحاسبة، من أعضاء الهيئة التدريسية في كليات الاقتصاد بالجامعات الأردنية، كما تم عرضها على عدد من المحكمين في مجالات الإحصاء والبحث العلمي، وقد أوصوا جميعاً بإجراء بعض التعديلات الموضوعية، والشكلية على بعض الفقرات، واستناداً إلى تلك الملاحظات والتوجيهات التي أبدأها المحكمون، قامت الباحثة بإجراء التعديلات اللازمة، التي اتفقت عليها آراء المحكمين، حيث تمت إعادة صياغة وبناء بعض الفقرات، وحذف بعضها الآخر، التي تم التأكد من عدم أهميتها في عملية التحليل والقياس، حتى أصبحت استمارة الاستبانة بصورتها النهائية، كما هي موضحة في الملحق رقم (٢) .

٢- الصدق الفهمي لأداة الدراسة :

للتأكد من صدق أداة الدراسة، أجرت الباحثة اختباراً تجريبياً على عدد من الأفراد موضع الدراسة، البالغ عددهم ٢٥ فرداً من مجتمع الدراسة، بغية استطلاع آرائهم حول شكل الاستبانة ووضوح مضمونها، حيث طُلب منهم إبداء ملاحظاتهم عليها، وتوضيح الفقرات الغامضة من حيث الصياغة والمصطلحات، وأي ملاحظات أخرى حول شكل الاستبانة، وقد تم الأخذ بالملاحظات والمقترحات المناسبة، ليسهل على المبحوثين تكوين إجابات واضحة ودقيقة على فقرات الاستبانة.

٣-الصدق الداخلي :

وهو ما يعرف باختبار الصدق التكويني، وقد تم إجراء الاختبار على بيانات الاستبانة من خلال عينة من المجتمع الأصلي، لحساب الاتساق الداخلي للمتغيرات المستقلة للدراسة ، وإيجاد معامل الارتباط بين كل فقرة والدرجة الكلية لكل متغير مستقل تابعة له، وذلك بالنسبة لكل الفقرات التي تتكون منها متغيرات الدراسة، وكذلك إيجاد معامل الارتباط بين كل المتغيرات المستقلة والدرجة الكلية لها، باستخدام معامل ارتباط بيرسون لكل من المتغيرات المستقلة وهو رقم يتراوح بين -١ و١ وهو يبين وجود علاقة خطية بين متغيرين ، وكلما كان معامل الارتباط موجباً، يمكن الوثوق به، وهو دليل على صدق الاستبانة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول ٣ معامل ارتباط بيرسون لكل المتغيرات المستقلة

المحور	معامل الارتباط/ مع الدرجة الكلية	معنوية الدلالة
مدى توفر عناصر الاخلاقيات المهنية	٠,٧٧	٠,٠٠٠
مدى توفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل	٠,٩٦	٠,٠٠٠
مدى توفر المقومات المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر	٠,٩٦	٠,٠٠٠
مدى توفر المقومات المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق	٠,٩٤٤	٠,٠٠٠
مدى توفر مقومات المتعلقة بمهارة سرعة البديهة	٠,٧٦	٠,٠٠٠

ومن الجدول السابق يتبين للباحثة ان جميع المتغيرات لها معامل ارتباط موجب وهذا يدل على قوة العلاقة بين المتغيرات وبالتالي دليل على صدق الاستبانة.

ثانياً : اختبار الثبات :

يُعدّ الثبات من المفاهيم الجوهرية، التي يجب توافرها في المقياس، حتى يكون صالحاً للاستخدام، ويقصد بثبات المقياس الاتساق الداخلي بين عباراته، حتى يتم الحصول على النتائج ذاتها، إذا استخدم المقياس لقياس متغير ما عدة مرات متتالية، إلى جانب التأكد من

موضوعية المقياس، أيّ إنه يتم الحصول على النتائج عينها، بصرف النظر عن الشخص الذي سيجيب على المقياس. وقد تم التحقق من ثبات المقاييس المستخدمة في الدراسة كمايلي:

١- الثبات بدلالة الاتساق الداخلي

اعتمدت الباحثة في استخراج الثبات بالاتساق الداخلي لمتغيرات الدراسة على العينة الاستطلاعية، وذلك باستخدام معادلة كرونباخ ألفا، الذي يقيس نسبة تباين الإجابات، ومدى الثبات، والترابط الداخلي لأسئلة الاستبانة، بحيث تكون مع بعضها البعض مجموعة واحدة، تقوي من قدرتها على إعطاء نتائج متوافقة لردود المستجيبين تجاه أسئلة الاستبانة، وعادة، تتراوح قيمة معامل ألفا كرونباخ (صفر - واحد)، وكلما اقتربت من الواحد، كلما عكست قوة التماسك الداخلي للمقياس، ويشير الجدول رقم (٣) إلى الاتساق الداخلي لمتغيرات الاستبانة:

جدول ٤ : الاتساق الداخلي لمتغيرات الاستبانة

عدد المتغيرات	معامل كرونباخ	المحور
١٢	٠,٩٧	مدى توفر عناصر الأخلاقيات المهنية
١٠	٠,٩٧	مدى توفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل
١١	٠,٩١	مدى توفر المقومات المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر
١٠	٠,٩٢	مدى توفر المقومات المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق
١١	٠,٨٨	مدى توفر المقومات المتعلقة بمهارة سرعة البديهة

يلاحظ في الجدول السابق رقم (٤) أن معاملات الثبات باستخدام معادلة ألفا كرونباخ لكل مقاييس متغيرات الدراسة موجبة، وأن قيمتها اختلفت من متغير لآخر، وبالتالي فقد أعطت مؤشرات جيدة ومطمئنة، يمكن الوثوق بها، كما أعطت مؤشراً جيداً على ثبات مقاييس أو متغيرات الدراسة.

٤-٢ نتائج وتفسير الدراسة الميدانية :

تعرض الدراسة فيما يلي نتائج استجابات أفراد عينة الدراسة من خلال المحاور الدراسة التالية:

١- البيانات الديموغرافية:

توزع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي، ويبين الجدول رقم (٥) هذا التوزيع.

جدول ٥ توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي (مدير مالي - محاسب قانوني)

المجموع	طبيعة العمل					
	محاسب قانوني	مدير مالي				
150	135	15	العدد	بكالوريوس	المستوى التعليمي	
60%	90%	15%	النسبة			
12	5	7	العدد	دبلوم عالي		
5%	3%	7%	النسبة			
65	10	55	العدد	ماجستير		
26%	7%	55%	النسبة			
23	0	23	العدد	دكتورة		
9%	0%	23%	النسبة			
250	150	العدد	Count	المجموع		
100%	100%	النسبة	طبيعة % within العمل			

ويبين الجدول السابق ما يلي:

- المدير المالي : توزعت عينة الدراسة إلى ٥٥ % من حملة الماجستير، وهي الفئة الأعلى من حيث المستوى التعليمي، يليها ٢٣ % من حملة الدكتوراه، ثم ١٥ % من حملة البكالوريوس
- محاسب قانوني: توزعت عينة الدراسة هنا إلى ٩٠ % من فئة البكالوريوس وهي الأعلى، ثم ٧ % من فئة الماجستير و ٣% من فئة الدبلوم العالي

وهذا دلالة على مؤشر جيد على جودة افراد عينة الدراسة مما يؤدي الى مصداقية افضل

توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي :

جدول ٦ توزيع عينة الدراسة حسب التخصص العلمي (مدير مالي - محاسب قانوني)

المجموع	طبيعة العمل				
	محاسب قانوني	مدير مالي			
168	121	47	العدد	محاسبة	التخصص العلمي حسب الشهادة
67%	81%	47%	النسبة		
19	7	12	العدد	ادارة أعمال	
8%	5%	12%	النسبة		
41	22	19	العدد	اقتصاد	
16%	15%	19%	النسبة		
22	0	22	العدد	علوم مصرفية ومالية	
9%	0%	22%	النسبة		
250	150	العدد	العدد	المجموع	
100%	100%	النسبة	النسبة		

- حالة المدير المالي : توزعت عينة الدراسة إلى ٤٧ % محاسبة، وهي الأعلى، ثم ٢٢ % علوم مصرفية ومالية، و ١٢ % إدارة أعمال
- حالة المحاسب القانوني: النسبة الأعلى كانت لفئة المحاسبة بنسبة ٨١ %، و ١٥ % اقتصاد، و ٥ % إدارة أعمال.

حيث ترى الباحثة ان هذا مؤشر على ان عينتي الدراسة من اصحاب التخصص الدقيق في المحاسبة وبالتالي لهم المعرفة والدراية الكافية في موضوع واداة القياس.

توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة :

جدول ٧ توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة (مدير مالي - محاسب قانوني)

المجموع	طبيعة العمل				
	محاسب قانوني	مدير مالي			
62	15	47	العدد	٥ سنوات وأقل من ١٠	عدد سنوات الخبرة
25%	10%	47%	النسبة		
63	40	23	العدد	١٠ سنوات وأقل من ١٥ سنة	
25%	27%	23%	النسبة		

94	75	19	العدد	١٥ سنة وأقل من ٢٠ سنة	
38%	50%	19%	النسبة		
31	20	11	العدد	٢٠ سنة وأكثر	
12%	13%	11%	النسبة		
250	150	العدد	العدد	المجموع	
100%	100%	النسبة	النسبة		

- في حالة المدير المالي : توزعت عينة الدراسة إلى ٤٧ % لفئة ٥ سنوات، وأقل من ١٠ سنوات، ويليها الفئة ١٠ سنوات وأقل من ١٥ سنة بنسبة ٢٣ %، و ١١ % لفئة ٢٠ سنة وأكثر.
- حالة المحاسب القانوني : الفئة الأعلى كانت ١٥ سنة وأقل من ٢٠ سنة بنسبة ٥٠ % ثم ٢٧ % للفئة ١٠ سنوات و أقل من ١٥ سنة ثم الفئة ٢٠ سنة وأكثر بنسبة ٢٠ % وأخيراً الفئة ٥ سنوات وأقل من ١٠ بنسبة ١٠ % .

ترى الباحثة ان عامل الخبرة جي الى حد ما مما قد تنعكس على نتائج الدراسة ايجابا.

٢- الدراسة الوصفية النسب المئوية والمتوسط والانحراف المعياري واتجاه الآراء

1- المحور الأول : مدى توفر عناصر الاخلاقيات المهني

جدول ٨ التوزيع النسبي لآراء عينة الدارسة حول محور

توفر عناصر الاخلاقيات المهنية لدى المحاسب القانوني

النسبة %	المجموع	موافق بشدة		موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		غير موافق بشدة		
		المحافظة على الدقة بالعمل										
100%	100	74.00%	74	15%	15	5. %	5	2%	2	4%	4	مدير مالي
100%	150	60.00%	90	25%	37	7.30%	11	6%	9	2%	3	محاسب قانوني
100%	250	65.60%	164	21%	52	6.40%	16	4%	11	3%	7	المجموع
الفترة على الابتعاد عن تضارب المصالح												
100%	100	52%	52	26%	26	18%	18	4%	4	0%	0	مدير مالي
100%	150	61%	91	34%	51	1%	1	3%	5	1%	2	محاسب

قانوني												
المجموع	2	1%	9	4%	19	8%	77	31%	143	57%	250	100%
الالتزام بالنزاهة في عمليات التدقيق والتحليل												
مدير مالي	2	2%	18	18%	80	80%	100	100%	100	80%	100	100%
محاسب قانوني	7	5%	59	39%	84	56%	150	100%	150	56%	100	100%
المجموع	9	4%	77	31%	164	66%	250	100%	250	66%	100	100%
القدرة على تفعيل الاستقلالية في العمل												
مدير مالي	5	5%	4	4%	91	91%	100	100%	100	91%	100	100%
محاسب قانوني	16	11%	54	36%	80	53%	150	100%	150	53%	100	100%
المجموع	21	8%	58	23%	171	68%	250	100%	250	68%	100	100%
الامام الجيد بالمعايير الاخلاقية الدولية												
مدير مالي	7	7%	10	10%	83	83%	100	100%	100	83%	100	100%
محاسب قانوني	25	17%	34	23%	91	61%	150	100%	150	61%	100	100%
المجموع	32	13%	44	18%	174	70%	250	100%	250	70%	100	100%
الامام الجيد بمفهوم وآلية تطبيق قواعد السلوك المهني												
مدير مالي	8	8%	7	7%	85	85%	100	100%	100	85%	100	100%
محاسب قانوني	27	18%	60	40%	63	42%	150	100%	150	42%	100	100%
المجموع	35	14%	67	27%	148	59%	250	100%	250	59%	100	100%

يبين الجدول السابق ما يلي :

- المحافظة على الدقة بالعمل: نجد في حالة المدير المالي أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٧٤ % موافق بشدة، و ١٥ % موافق، بينما نجد في حالة المحاسب القانوني أن النسبة الأعلى هي ٦٠ % موافقة بشدة، على أهمية هذا المتغير، ثم ٢٥ % موافق، وأن النسبة الكلية للمجتمع هي ٦٥,٦٠ % موافق بشدة على أهمية هذا المتغير
- الفترة على الابتعاد عن تضارب المصالح: في حالة المدير المالي، نجد أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٥٢ % موافق بشدة، و ٢٦ % موافق، بينما في نجد حالة المحاسب القانوني أن النسبة الأعلى هي ٦١ % موافقة بشدة على أهمية هذا المتغير، ثم ٣٤ % موافق، وأن النسبة الكلية للمجتمع هي ٥٧ % موافق بشدة على أهمية هذا المتغير

- الالتزام بالنزاهة في عمليات التدقيق والتحليل: في حالة المدير المالي، نجد أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٨٠ % موافق بشدة، و ١٨ % موافق، بينما نجد في حالة المحاسب القانوني أن النسبة الأعلى هي ٥٦ % موافقة بشدة على أهمية هذا المتغير، ثم ٣٩ % موافق، ونجد أن النسبة الكلية للمجتمع هي ٦٦ % موافق بشدة على أهمية هذا المتغير

- القدرة على تفعيل الاستقلالية في العمل في حالة المدير المالي، نجد أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٩١ % موافق بشدة، و ٤٠ % موافق، بينما في حالة المحاسب القانوني نجد أن النسبة الأعلى هي ٦١ % موافقة بشدة على أهمية هذا المتغير، ثم ٢٣ % موافق، وأن النسبة الكلية للمجتمع هي ٧٠ % موافق بشدة على أهمية هذا المتغير

- الإلمام الجيد بالمعايير الأخلاقية الدولية في حالة المدير المالي، نجد أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم، بنسبة ٨٣ % موافق بشدة، و ١٠ % موافق، بينما نجد في حالة المحاسب القانوني أن النسبة الأعلى هي ٦١ % موافقة بشدة على أهمية هذا المتغير، ثم ٢٣ % موافق، وأن النسبة الكلية للمجتمع هي ٧٠ % موافق بشدة على أهمية هذا المتغير

- الإلمام الجيد بمفهوم وآلية تطبيق قواعد السلوك المهني، نجد في حالة المدير المالي أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٨٥ % موافق بشدة، و ٧ % موافق، بينما نجد في حالة المحاسب القانوني النسبة الأعلى هي ٤٢ % موافقة بشدة على أهمية هذا المتغير، ثم ٤٠ % موافق، وأن النسبة الكلية للمجتمع هي ٥٩ % موافق بشدة على أهمية هذا المتغير

وبدراسة المتوسط والوزن النسبي لمتغيرات هذا المحور الأول لكل من المدير المالي والمحاسب القانوني، نحصل على ما يلي :

**جدول ٩ المتوسط والوزن النسبي والانحراف المعياري والترتيب لمتغيرات الدراسة في توفر
عناصر الاخلاقيات المهنية لدى المحاسب القانوني**

	مدير مالي				محاسب قانوني				المجموع			
	المتوسط	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب	المتوسط	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الترتيب
القدرة على تفعيل الاستقلالية في العمل	4.86	97	0.47	1	4.43	89	0.68	4	4.6	92	0.64	2
الإلمام الجيد بالمعايير الأخلاقية الدولية	4.76	95	0.57	4	4.44	89	0.76	3	4.57	91	0.71	3
الإلمام الجيد بمفهوم وآلية تطبيق قواعد السلوك المهني	4.77	95	0.58	3	4.24	85	0.74	6	4.45	89	0.73	4
المحافظة على الدقة في العمل	4.53	91	0.98	5	4.35	87	0.99	5	4.42	88	0.99	6
الفترة على الابتعاد عن تضارب المصالح	4.26	85	0.90	6	4.49	90	0.79	2	4.4	88	0.84	5
الالتزام بالنزاهة في عمليات التدقيق والتحليل	4.78	96	0.46	2	4.51	90	0.59	1	4.62	92	0.56	1

- من خلال الجدول السابق نجد أنه في حالة المدير المالي، أعتبر عنصر توفر القدرة على تفعيل الاستقلالية في العمل من أهم المتغيرات، حيث المتوسط الحسابي ٤,٨٦ بوزن نسبي ٩٧ %، ثم يأتي متغير الالتزام بالنزاهة في عمليات التدقيق والتحليل في المرتبة الثانية بمتوسط ٤,٧٨، ووزن نسبي ٩٦ %، يليه متغير الإلمام الجيد بمفهوم وآلية تطبيق قواعد السلوك المهني، بمتوسط حسابي ٤,٧٧، ووزن نسبي ٩٥ %

- ونجد في حالة المحاسب القانوني أن عنصر الالتزام بالنزاهة في عمليات التدقيق والتحليل اعتبر الأهم بمتوسط ٤,٥١، ووزن نسبي ٩٠%، ثم متغير القدرة على الابتعاد عن تضارب المصالح، بمتوسط ٤,٤٩، ووزن نسبي ٩٠%، ثم متغير الإلمام الجيد بالمعايير الأخلاقية الدولية بمتوسط ٤,٤٤، ووزن نسبي ٨٩%.
- كما نجد في حالة المجتمع الكلي (محاسبين قانونيين ومدير مالي) أن متغير الالتزام بالنزاهة في عمليات التدقيق والتحليل أعتبر الأول، بمتوسط ٤,٦٢، ووزن نسبي ٩٢%، ثم متغير القدرة على تفعيل الاستقلالية في العمل بالمرتبة الثانية، بوزن نسبي ٩١%، ثم متغير الإلمام الجيد بالمعايير الأخلاقية الدولية، بمتوسط ٤,٥٧، ووزن نسبي ٩١%.

جدول ١٠ يبين التوزع النسبي لآراء عينة الدراسة حول توفر عناصر الاخلاقيات المهنية لدى المحاسب القانوني

		موافق بشدة		موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		غير موافق بشدة		
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
الالتزام بالمنافسة المهنية مابين المحاسبين القانونيين												
100%	100	36%	36	22%	22	14%	14	24%	24	4%	4	مدير مالي
100%	150	73%	110	17%	25	7%	10	3%	5	0%	0	محاسب قانوني
100%	250	58%	146	19%	47	10%	24	12%	29	2%	4	المجموع
الالتزام بالسرية في العمل												
100%	100	97%	97	1%	1	2.00%	2					مدير مالي
100%	150	67%	101	29%	43	4.00%	6					محاسب قانوني
100%	250	79%	198	18%	44	3.20%	8					المجموع
الالتزام بالصدق في العمل												
100%	100	96.00%	96	2%	2	2%	2					مدير مالي
100%	150	63.30%	95	33%	50	3%	5					محاسب قانوني
100%	250	76.40%	191	21%	52	3%	7					المجموع

الالتزام بالحيادية في العمل										
مدير مالي			10	10.00%	15	15%	30	30%	45	45.00%
محاسب قانوني			6	4.00%	12	8%	46	31%	86	57.30%
المجموع			16	6.40%	27	11%	76	30%	131	52.40%
الالتزام بالموضوعية في العمل										
مدير مالي					11	11%	19	19%	70	70%
محاسب قانوني					25	17%	55	37%	70	47%
المجموع					36	14%	74	30%	140	56%
الالتزام بالكفاءة المهنية وبذل العناية الواجب										
مدير مالي					0	0%	13	13%	87	87%
محاسب قانوني					33	22%	40	27%	77	51%
المجموع					33	13%	53	21%	164	66%

يبين الجدول السابق المعطيات التالية:

- نجد في مجال الالتزام بالمنافسة المهنية ما بين المحاسبين القانونيين في حالة المدير المالي أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٣٦ % موافق بشدة، وأن ٢٢ % موافق، بينما نجد في حالة المحاسب القانوني أن النسبة الأعلى هي ٧٣ % موافقة بشدة على أهمية هذا المتغير، وأن ١٧ % موافق، وأن النسبة الكلية للمجتمع هي ٥٨ % موافق بشدة على أهمية هذا المتغير.
- وننتبين في مجال الالتزام بالسرية في العمل في حالة المدير المالي، أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٩٧ % موافق بشدة، وأن نسبة ١ % فقط موافق، بينما نجد في حالة المحاسب القانوني أن النسبة الأعلى هي ٦٧ % موافقة بشدة على أهمية هذا المتغير، وأن ٢٩ % موافق، وأن النسبة الكلية للمجتمع هي ٧٩ % موافق بشدة على أهمية هذا المتغير.
- أما في مجال الالتزام بالصدق في العمل في حالة المدير المالي، فإننا نجد النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٩٦ % موافق بشدة، وأن نسبة ٢ % فقط موافق، بينما نجد في حالة المحاسب القانوني أن النسبة الأعلى هي ٦٣,٣٠ % موافق بشدة على أهمية هذا المتغير، وأن نسبة ٣٣ % موافق، وأن النسبة الكلية للمجتمع هي ٧٦,٤٠ % موافق بشدة على أهمية هذا المتغير.

- أما فيما يتعلق بمجال الالتزام بالحيادية في العمل في حالة المدير المالي، فإننا نجد أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٤٥% موافق بشدة، وأن نسبة ٣٠% موافق، بينما نجد في حالة المحاسب القانوني أن النسبة الأعلى هي ٥٧,٣٠% موافقة بشدة على أهمية هذا المتغير، وأن نسبة ٣١% موافق، وأن النسبة الكلية للمجتمع هي ٥٢,٤٠% موافق بشدة على أهمية هذا المتغير.

- نجد في موضوع الالتزام بالموضوعية في العمل، في حالة المدير المالي، أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٧٠% موافق بشدة، وأن نسبة ١٩% موافق، بينما نجد في حالة المحاسب القانوني أن النسبة الأعلى هي ٤٧% موافقة بشدة على أهمية هذا المتغير، وأن نسبة ٣٧% موافق، وأن النسبة الكلية للمجتمع هي ٥٦% موافق بشدة على أهمية هذا المتغير.

- وفي الالتزام بالكفاءة المهنية، وبذل العناية الواجبة في حالة المدير المالي، نجد أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٨٧% موافق بشدة، ونسبة ١٣% موافق، بينما في حالة المحاسب القانوني نجد أن النسبة الأعلى هي ٥١% موافقة بشدة على أهمية هذا المتغير، وأن نسبة ٤٠% موافق، وأن النسبة الكلية للمجتمع هي ٦٦% موافق بشدة على أهمية هذا المتغير.

وبدراسة المتوسط والوزن النسبي لمتغيرات هذا المحور لكل من المدير المالي والمحاسب القانوني نحصل على ما يلي :

جدول ١١ المتوسط والوزن النسبي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة في المحور الأول حول توفر عناصر الاخلاقيات المهنية لدى المحاسب القانوني

الالتزام	مدير مالي				محاسب قانوني				المجموع			
	المتوسط	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الرتبة	المتوسط	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الرتبة	المتوسط	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الرتبة
الالتزام بالسرية في العمل	4.95	99	0.30	1	4.63	93	0.56	1	4.76	95	0.50	1
الالتزام بالصدق في العمل	4.94	99	0.31	2	4.6	92	0.56	2	4.74	95	0.50	1
الالتزام بالحيادية في	4.1	82	1.00	5	4.41	88	0.80	4	4.29	86	0.90	4

												العمل
3	0.73	88	4.42	5	0.74	86	4.3	4	0.68	92	4.59	الالتزام بالموضوعية في العمل
2	0.72	90	4.52	6	0.81	86	4.29	3	0.34	97	4.87	الالتزام بالكفاءة المهنية وبذل العناية الواجبة
5	1.12	84	4.21	3	0.76	92	4.6	6	1.30	72	3.62	الالتزام بالمنافسة المهنية ما بين المحاسبين القانونيين

يبين الجدول السابق المعطيات التالية:

- اعتبر عنصر الالتزام بالسرية في العمل في حالة المدير المالي، من أهم المتغيرات حيث كان المتوسط الحسابي ٤,٩٥، ووزن نسبي ٩٩%، ثم يأتي متغير الالتزام بالصدق في العمل بالمرتبة الثانية، بمتوسط ٤,٩٤، ووزن نسبي ٩٩%، يليه متغير الالتزام بالكفاءة المهنية وبذل العناية الواجبة، بمتوسط حسابي ٤,٨٧، ووزن نسبي ٩٧%.

- اعتبر عنصر الالتزام بالسرية في العمل في حالة المحاسب القانوني، هو الأهم بمتوسط ٤,٦٣، ووزن نسبي ٩٣%، يليه متغير الالتزام بالصدق في العمل، بمتوسط ٤,٦، ووزن نسبي ٩٢%، ثم متغير الالتزام بالمنافسة المهنية ما بين المحاسبين القانونيين، بمتوسط ٤,٦، ووزن نسبي ٩٢%.

- اعتبر متغير الالتزام بالسرية في العمل في حالة المجتمع الكلي (محاسبين قانونيين ومدير مالي)، هو الأول، بمتوسط ٤,٧٦، ووزن نسبي ٩٥%، وجاء في الترتيب نفسه متغير الالتزام بالصدق في العمل، يليهما متغير الالتزام بالكفاءة المهنية وبذل العناية الواجبة بالمرتبة الثانية، بوزن نسبي ٩٠%، ثم متغير الالتزام بالموضوعية في العمل، بمتوسط ٤,٤٢، ووزن نسبي ٨٨%.

٢ - المحور الثاني: مدى توفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل

جدول ١٢ التوزيع النسبي لآراء عينة الدراسة في المحور الثاني حول

مدى توفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل

		موافق بشدة		موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		غير موافق بشدة		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
امتلاك مهارات شخصية ذات طبيعة قيادية												
100%	100	97%	97	1%	1	1%	1	1%	1	0%	0	مدير مالي
100%	150	0%	0	54%	81	31%	47	9%	13	6%	9	محاسب قانوني
100%	250	39%	97	33%	82	19%	48	6%	14	4%	9	المجموع
امتلاك مهارات الاتصال والتواصل بين فئات الإدارة المختلفة												
100%	100	94%	94	3%	3	2%	2	1%	1			مدير مالي
100%	150	0%	0	55%	83	17%	26	27%	41			محاسب قانوني
100%	250	38%	94	34%	86	11%	28	17%	42			المجموع
الإلمام بالبيئة المحيطة التي يعمل بها المحاسب القانوني												
100%	100	90%	90	0%	0	10%	10	0%	0			مدير مالي
100%	150	0%	0	62%	93	33%	49	5%	8			محاسب قانوني
100%	250	36%	90	37%	93	24%	59	3%	8			المجموع
الإلمام في كيفية تكوين فرق العمل المتخصصة												
100%	100	82%	82	12%	12	6%	6	0%	0	0.00%	0	مدير مالي
100%	150	0%	0	6%	9	13%	20	30%	45	50.70%	76	محاسب قانوني
100%	250	33%	82	8%	21	10%	26	18%	45	30.40%	76	المجموع
الإلمام في كيفية التخطيط والتنفيذ لعملية المحاسبة												
100%	100	82%	82	12%	12	6%	6	0%	0			مدير مالي
100%	150	0%	0	28%	42	53%	79	19%	29			محاسب قانوني
100%	250	33%	82	22%	54	34%	85	12%	29			المجموع

بدراسة الجدول السابق تتبين القيم النسبية لتوفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل، كما يلي:

- امتلاك مهارات شخصية ذات طبيعة قيادية في حالة المدير المالي: نجد النسبة الأعلى تعتبره الأهم، بنسبة ٩٧% موافق بشدة، و ١% فقط موافق، بينما نجد في حالة المحاسب القانوني أن النسبة الأعلى هي ٥٤% موافقة على أهمية هذا المتغير، ثم ٣١% موافق إلى حد ما، وأن النسبة الكلية للمجتمع هي ٣٩% موافق بشدة على أهمية هذا المتغير

- امتلاك مهارات الاتصال والتواصل بين فئات الادارة المختلفة في حالة المدير المالي : نجد النسبة الأعلى تعتبره الأهم، بنسبة ٩٤ % موافق بشدة، و٣% موافق، بينما نجد في حالة المحاسب القانوني أن النسبة الأعلى هي ٥٥ % موافقة على أهمية هذا المتغير، ثم ٢٧% غير موافق، وأن النسبة الكلية للمجتمع هي ٣٨% موافق بشدة على أهمية هذا المتغير
- الإلمام بالبيئة المحيطة التي يعمل بها المحاسب القانوني في حالة المدير المالي، نجد أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم، بنسبة ٩٠% موافق بشدة، و٣٣% موافق إلى حد ما، بينما في حالة المحاسب القانوني فإن النسبة الأعلى هي ٦٢% موافقة على أهمية هذا المتغير، ثم ٣١% موافق، وأن النسبة الكلية للمجتمع هي ٣٧% موافق على أهمية هذا المتغير.
- الإلمام في كيفية تكوين فرق العمل المتخصصة في حالة المدير المالي، نجد أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم، بنسبة ٨٢% موافق بشدة، وأن نسبة ١٢% موافق، بينما نجد في حالة المحاسب القانوني أن النسبة الأعلى هي ٥٠% غير موافقة بشدة على أهمية هذا المتغير، وأن ٣٠% غير موافق، وكانت النسبة الكلية للمجتمع ٣٣% موافق بشدة على أهمية هذا المتغير.
- الإلمام بكيفية التخطيط والتنفيذ لعملية المحاسبة في حالة المدير المالي، نجد أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٨٢ % موافق بشدة، و٣٠% موافق، بينما في حالة المحاسب القانوني، نجد أن النسبة الأعلى هي ٥٣ % موافقة إلى حد ما على أهمية هذا المتغير، ثم ٢٨ % موافق، كما أن النسبة الكلية للمجتمع هي ٣٤% موافق إلى حد ما على أهمية هذا المتغير.

جدول ١٣ يبين التوزيع النسبي لآراء عينة الدراسة في المحور الثاني حول مدى توفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل

المجموع		موافق بشدة		موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		غير موافق بشدة		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
الإلمام والقدرة على تفعيل معايير العمل الميدانية												
100%	100	97%	97	1%	1	2%	2	0%	0	0%	0	مدير مالي
100%	150	0%	0	14%	21	59%	88	22%	33	5%	8	محاسب

قانوني												
المجموع	8	3%	33	13%	90	36%	22	9%	97	39%	250	100%
الإلمام باستخدام أدوات التحليل والقياس المختلفة												
مدير مالي												
محاسب												
قانوني												
المجموع	7	3%	39	16%	106	42%	98	39%	250	100%		
الإلمام بالإجراءات اللازمة المتعلقة في عمليات التحري الميداني القانوني												
مدير مالي												
محاسب												
قانوني												
المجموع	8	3%	53	21%	101	40%	88	35%	250	100%		
الإلمام باستراتيجية المؤسسة التي يتم التحقيق حولها												
مدير مالي												
محاسب												
قانوني												
المجموع	3	1%	56	22%	100	40%	91	36%	250	100%		
الإلمام بالهيكل الإداري للمؤسسة التي يتم التحقيق حولها												
مدير مالي	3	3%	2	2%	10	10%	15	15%	70	70%	100	100%
محاسب												
قانوني												
المجموع	3	1%	4	2%	58	23%	115	46%	70	28%	250	100%

بدراسة الجدول السابق تتبين القيم النسبية لتوفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل، كما يلي:

- الإلمام والقدرة على تفعيل معايير العمل الميدانية في حالة المدير المالي، نجد أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٩٧% موافق بشدة، وأن ٢% فقط موافق، بينما في حالة المحاسب القانوني نجد أن النسبة الأعلى هي ٥٩% موافقة إلى حد ما على أهمية هذا المتغير، وأن ٢٢% موافق، وأن النسبة الكلية للمجتمع هي ٣٩% موافق بشدة على أهمية هذا المتغير.

- الإلمام باستخدام أدوات التحليل والقياس المختلفة في حالة المدير المالي، نجد أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٩٨% موافق بشدة، وأن ١% فقط موافق، بينما نجد في حالة المحاسب القانوني أن النسبة الأعلى هي ٧٠% موافقة على أهمية هذا المتغير، ثم ٢٥% موافق إلى حد ما، وأن النسبة الكلية للمجتمع هي ٤٢% موافق على أهمية هذا المتغير.

- الإلمام بالإجراءات اللازمة المتعلقة بعمليات التحري الميداني القانوني في حالة المدير المالي، نجد أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٨٨% موافق بشدة، وأن ١٠% موافق، بينما نجد في حالة المحاسب القانوني أن النسبة الأعلى هي ٦١% موافقة على أهمية هذا المتغير، ثم ٣٤% موافق، وأن النسبة الكلية للمجتمع هي ٤٠% موافق على أهمية هذا المتغير.

- الإلمام باستراتيجية المؤسسة التي يتم التحقيق حولها في حالة المدير المالي، نجد أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٩١% موافق بشدة، و ٦% موافق إلى حد ما، بينما في حالة المحاسب القانوني، نجد أن النسبة الأعلى هي ٦٥% موافقة على أهمية هذا المتغير. ثم إن ٣٢% موافق إلى حد ما، وأن النسبة الكلية للمجتمع هي ٤٦%، موافق على أهمية هذا المتغير.

- الإلمام بالهياكل الإدارية للمؤسسة، التي يتم التحقيق حولها في حالة المدير المالي، نجد أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٧٠% موافق بشدة، وأن ١٥% موافق، بينما نجد في حالة المحاسب القانوني أن النسبة الأعلى هي ٦٧% موافقة على أهمية هذا المتغير. وأن ٣٢% موافق إلى حد ما، وأن النسبة الكلية للمجتمع هي ٤٦% موافق على أهمية هذا المتغير.

وبدراسة المتوسط والوزن النسبي لمتغيرات هذا المحور الثاني لكل من المدير المالي والمحاسب القانوني نحصل على ما يلي :

جدول ١٤ المتوسط والوزن النسبي لمتغيرات المحور الثاني

حول مدى توفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل

المجموع				محاسب قانوني				مدير مالي				طبيعة العمل
المتوسط	النسبة	الوزن	الترتيب	المتوسط	النسبة	الوزن	الترتيب	المتوسط	النسبة	الوزن	الترتيب	
3.98	80	1.06	6	3.33	67	0.87	6	4.94	99	0.37	3	امتلاك مهارات شخصية ذات طبيعة قيادية

7	1.08	79	3.93	7	0.87	66	3.28	4	0.44	98	4.9	امتلاك مهارات الاتصال والتواصل بين فئات الإدارة المختلفة
4	0.85	81	4.06	5	0.60	71	3.57	7	0.60	96	4.8	الإلمام بالبيئة المحيطة التي يعمل بها المحاسب القانوني
10	1.67	59	2.95	10	0.91	35	1.75	8	0.55	95	4.76	الإلمام في كيفية تكوين فرق العمل المتخصصة
8	1.04	75	3.76	8	0.69	62	3.09	8	0.55	95	4.76	الإلمام في كيفية التخطيط والتنفيذ لعملية المحاسبة
9	1.21	73	3.67	9	0.74	56	2.81	2	0.30	99	4.95	الإلمام والقدرة على تفعيل معايير العمل الميدانية
1	0.79	84	4.18	3	0.57	73	3.65	1	0.22	99	4.97	الإلمام باستخدام أدوات التحليل والقياس المختلفة
3	0.83	82	4.08	4	0.60	71	3.55	5	0.40	97	4.86	الإلمام بالاجراءات اللازمة المتعلقة في عمليات التحري الميداني القانوني
2	0.79	82	4.12	2	0.53	73	3.63	6	0.50	97	4.85	الإلمام باستراتيجية المؤسسة التي يتم التحقيق حولها
5	0.83	80	3.98	1	0.51	73	3.65	9	0.97	89	4.47	الإلمام بالهيكل الإداري للمؤسسة التي يتم التحقيق حولها

تبين دراسة الجدول السابق أن المتوسط والوزن النسبي لمتغيرات المحور الثاني حول مدى توفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل، كما يلي:

- في حالة المدير المالي: اعتبر عنصر الإلمام باستخدام أدوات التحليل والقياس المختلفة من أهم المتغيرات، حيث كان المتوسط الحسابي ٤,٩٧، بوزن نسبي ٩٩%، ثم يأتي بعده متغير الإلمام والقدرة على تفعيل معايير العمل الميدانية في المرتبة الثانية، بمتوسط ٤,٩٥، بوزن نسبي قدره ٩٩%، يليه متغير امتلاك مهارات شخصية ذات طبيعة قيادية، بمتوسط حسابي ٤,٩٤، ووزن نسبي ٩٩%.

- في حالة المحاسب القانوني: اعتبر عنصر الإلمام بالهيكل الإدارية للمؤسسة التي يتم التحقيق حولها هو الأهم، بمتوسط ٣,٦٥، ووزن نسبي ٧٣%، ثم متغير الإلمام باستراتيجية المؤسسة التي يتم التحقيق حولها، بمتوسط ٣,٦٣، ووزن نسبي ٧٣%، ثم متغير الإلمام باستخدام أدوات التحليل والقياس المختلفة بمتوسط ٣,٦٥، ووزن نسبي ٧٣%.

- في حالة المجتمع الكلي (محاسبين قانونيين ومدير مالي) : اعتبر متغير الإلمام باستخدام أدوات التحليل والقياس المختلفة هو الأول، بمتوسط ٤,١٨، ووزن نسبي ٨٤%، ثم متغير الإلمام باستراتيجية المؤسسة، التي يتم التحقيق حولها في المرتبة الثانية، بوزن نسبي ٨٢%، ثم متغير الإلمام بالإجراءات اللازمة، المتعلقة بعمليات التحري الميداني القانوني، بمتوسط ٤,٠٨، ووزن نسبي ٨٢%.

3- المحور الثالث : مدى توفر المقومات المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر

جدول ١٥ التوزيع النسبي لآراء عينة الدراسة في المحور الثالث

حول توفر المقومات المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر

		موافق بشدة		موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		غير موافق بشدة		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
المعرفة والدراية المستمرة بتطورات البرمجيات المختلفة البرمجيات المختلفة في الحاسوب												
100%	100	63%	63	4%	4	17%	17	10%	10	6%	6	مدير مالي
100%	150	0%	0	1%	2	63%	95	15%	23	20%	30	محاسب قانوني
100%	250	25%	63	2%	6	45%	112	13%	33	14%	36	المجموع
المعرفة والدراية الجيدة بالتطورات في البرامج المحاسبية												
100%	100	78%	78	12%	12	7%	7	3%	3	0%	0	مدير مالي
100%	150	0%	0	0%	0	61%	91	23%	34	17%	25	محاسب قانوني
100%	250	31%	78	5%	12	39%	98	15%	37	10%	25	المجموع
المعرفة والدراية الجيدة بالتغيرات في القانون العام												
100%	100	67%	67	13%	13	14%	14	3%	3	3%	3	مدير مالي
100%	150	0%	0	0%	0	45%	67	30%	45	25%	38	محاسب قانوني
100%	250	27%	67	5%	13	32%	81	19%	48	16%	41	المجموع
المعرفة والدراية الجيدة بالتغيرات في القانون الخاص												
100%	100	65%	65	14%	14	15%	15	5%	5	1%	1	مدير مالي
100%	150	0%	0	5%	7	52%	78	34%	51	9%	14	محاسب قانوني
100%	250	26%	65	8%	21	37%	93	22%	56	6%	15	المجموع

المعرفة والدراية الجيدة في مستجدات أساليب التحقيق والتحري المالي												
مدير مالي	0	0%	0	0%	2	2%	7	7%	91	91%	100	100%
محاسب قانوني	30	20%	38	25%	63	42%	19	13%	0	0%	150	100%
المجموع	30	12%	38	15%	65	26%	26	10%	91	36%	250	100%
الاطلاع والمعرفة على التحديثات التي تطرأ على المعايير الدولية والمعايير المحاسبية												
مدير مالي	0	0%	0	0%	2	2%	3	3%	95	95%	100	100%
محاسب قانوني	38	25%	47	31%	65	43%	0	0%	0	0%	150	100%
المجموع	38	15%	47	19%	67	27%	3	1%	95	38%	250	100%

توضح دراسة الجدول السابق أن التوزيع النسبي لآراء عينة الدراسة في المحور الثالث حول توفر

المقومات المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر، جاء كما يلي:

- المعرفة والدراية المستمرة بتطورات البرمجيات المختلفة البرمجيات المختلفة في الحاسوب في

حالة المدير المالي، نجد أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٦٣ % موافق بشدة، وأن ١٧

% موافق إلى حد ما، بينما في حالة المحاسب القانوني، نجد أن النسبة الأعلى هي ٦٣ %

موافقة على أهمية هذا المتغير، وأن ٢٠ % غير موافق، كما نجد أن النسبة الكلية للمجتمع

هي ٤٥ % موافق على أهمية هذا المتغير.

- المعرفة والدراية الجيدة بالتطورات في البرامج المحاسبية في حالة المدير المالي، نجد أن

النسبة الأعلى تعتبره الأهم، بنسبة ٧٨ % موافق بشدة، وأن ١٢ % موافق، بينما في حالة

المحاسب القانوني نجد أن النسبة الأعلى هي ٦١ % موافقة إلى حد ما على أهمية هذا

المتغير ثم ٢٣ % غير موافق، وأن النسبة الكلية للمجتمع هي ٣٩ % موافق إلى حد ما،

على أهمية هذا المتغير.

- المعرفة والدراية الجيدة بالتغيرات في القانون العام: نجد في حالة المدير المالي أن النسبة

الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٦٧ % موافق بشدة، و ١٤ % موافق إلى حد ما، بينما نجد في

حالة المحاسب القانوني أن النسبة الأعلى هي ٤٥ % موافقة إلى حد ما على أهمية هذا

المتغير، ثم إن نسبة ٣٠ % غير موافقة، وأن النسبة الكلية للمجتمع هي ٣٢ % موافق إلى

حد ما على أهمية هذا المتغير.

- المعرفة والدراية الجيدة بالتغيرات في القانون القانون الخاص في حالة المدير المالي، نجد أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٦٥% موافق بشدة، وأن ما نسبته ١٤ % موافق إلى حد ما، بينما نجد في حالة المحاسب القانوني أن النسبة الأعلى هي ٥٢% موافقة إلى حد ما على أهمية هذا المتغير. ونسبة ٣٤% غير موافق، وأن النسبة الكلية للمجتمع هي ٣٧% موافق إلى حد ما على أهمية هذا المتغير.
- المعرفة والدراية الجيدة بمستجدات اساليب التحقيق والتحري المالي في حالة المدير المالي نجد أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٩١% موافق بشدة، وأن ٧% فقط موافق، بينما نجد في حالة المحاسب القانوني أن النسبة الأعلى هي ٤٢% موافقة إلى حد ما، على أهمية هذا المتغير، ثم إن ٢٥ % غير موافقة، وأن النسبة الكلية للمجتمع هي ٣٦% موافق على أهمية هذا المتغير.
- الاطلاع والمعرفة على التحديثات التي تطرأ على معايير الدولية والمعايير المحاسبية في حالة المدير المالي، نجد أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٩٥ % موافق بشدة، وأن % موافق إلى حد ما، بينما في حالة المحاسب القانوني أن النسبة الأعلى هي ٤٣ % موافقة إلى حد ما على أهمية هذا المتغير، ثم ٣١ % غير موافق، وأن النسبة الكلية للمجتمع هي ٣٨% موافق على أهمية هذا المتغير

جدول ١٦ يبين التوزيع النسبي لآراء عينة الدراسة في المحور الثالث مدى توفر المقومات المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر

	غير موافق بشدة		غير موافق		موافق إلى حد ما		موافق		موافق بشدة			
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة		
الاطلاع والمعرفة على التحديثات التي تطرأ على معايير التدقيق الدولية												
مدير مالي	0	0%	0	0%	0	0%	4	4%	96	96%	100	100%
محاسب قانوني	37	25%	41	27%	72	48%	0	0%	0	0%	150	100%
المجموع	37	15%	41	16%	72	29%	4	2%	96	38%	250	100%
الاطلاع والمعرفة على التحديثات التي تطرأ على معايير التدقيق الحوكمية												
مدير مالي	0	0%	2	2%	13	13%	24	24%	61	61%	100	100%

محاسب قانوني	19	13%	20	13%	92	61%	13	9%	6	4%	150	100%
المجموع	19	8%	22	9%	105	42%	37	15%	67	27%	250	100%
الاطلاع والمعرفة على التحديثات التي تطرأ على معايير الأخلاقية الدولي												
مدير مالي	0	0%	0	0%	15	15%	13	13%	72	72%	100	100%
محاسب قانوني	19	13%	35	23%	96	64%	0	0%	0	0%	150	100%
المجموع	19	8%	35	14%	111	44%	13	5%	72	29%	250	100%
الاطلاع والمعرفة على التحديثات التي تطرأ في شتى التشريعات المحلية												
مدير مالي	0	0%	0	0%	3	3%	16	16%	81	81%	100	100%
محاسب قانوني	25	17%	46	31%	79	53%	0	0%	0	0%	150	100%
المجموع	25	10%	46	18%	82	33%	16	6%	81	32%	250	100%
الاستمرار في الحصول على الشهادات المهنية المتخصصة في شتى أشكالها وأنواعها ذات الصلة بالمهنة												
مدير مالي	0	0%	0	0%	3	3%	3	3%	94	94%	100	100%
محاسب قانوني	25	17%	43	29%	82	55%	0	0%	0	0%	150	100%
المجموع	25	10%	43	17%	85	34%	3	1%	94	38%	250	100%

توضح دراسة الجدول السابق أن التوزيع النسبي لآراء عينة الدراسة في المحور الثالث مدى توفر المقومات المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر، جاء كما يلي:

- الاطلاع والمعرفة على التحديثات التي تطرأ على معايير التدقيق الدولية في حالة المدير المالي، نجد أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٩٦% موافق بشدة، وأن ٤% موافق، بينما نجد في حالة المحاسب القانوني أن النسبة الأعلى هي ٤٨% موافقة إلى حد ما على أهمية هذا المتغير، وأن ٢٧% غير موافق، وأن النسبة الكلية للمجتمع هي ٣٨% موافق على أهمية هذا المتغير.

- الاطلاع والمعرفة على التحديثات التي تطرأ على معايير التدقيق الحوكمة، نجد في حالة المدير المالي أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٦١% موافق بشدة، وأن ٢٤% موافق، بينما نجد في حالة المحاسب القانوني أن النسبة الأعلى هي ٦١% موافقة إلى حد ما على أهمية هذا المتغير، وأن ١٣% غير موافق، كما أن النسبة الكلية للمجتمع هي ٤٢% موافق إلى حد ما على أهمية هذا المتغير.

- الاطلاع والمعرفة على التحديثات التي تطرأ على معايير الاخلاقية الدولية في حالة المدير المالي، نجد أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم، بنسبة ٧٢% موافق بشدة، ونسبة ١٥ % موافقة إلى حد ما، بينما نجد في حالة المحاسب القانوني أن النسبة الأعلى هي ٦٤ % موافقة إلى حد ما على أهمية هذا المتغير، ثم ٢٣ % غير موافقة، وأن النسبة الكلية للمجتمع هي ٤٤% موافق إلى حد ما على أهمية هذا المتغير.
 - الاطلاع والمعرفة على التحديثات التي تطرأ في شتى التشريعات المحلية في حالة المدير المالي، نجد أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٨١% موافق بشدة، وأن ١٦% موافق، بينما نجد في حالة المحاسب القانوني أن النسبة الأعلى هي ٥٣% موافقة إلى حد ما على أهمية هذا المتغير. ثم جاءت نسبة ٣١ % غير موافقة، وكانت النسبة الكلية للمجتمع هي ٣٣% موافقة الى حد ما على أهمية هذا المتغير.
 - الاستمرار في الحصول على الشهادات المهنية المتخصصة في شتى أشكالها وأنواعها ذات الصلة بالمهنة في حالة المدير المالي، نجد أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم، بنسبة ٩٤% موافق بشدة، وأن ٣% موافق إلى حد ما، بينما نجد في حالة المحاسب القانوني أن النسبة الأعلى هي ٥٥% موافقة إلى حد ما على أهمية هذا المتغير. ثم ٢٩ % غير موافق، وكانت النسبة الكلية للمجتمع هي ٣٨% موافق على أهمية هذا المتغير.
- وبدراسة المتوسط والوزن النسبي لمتغيرات هذا المحور الثالث لكل من المدير المالي والمحاسب القانوني، نحصل على ما يلي :

جدول ١٧ المتوسط والوزن النسبي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة في المحور الثالث

حول مدى توفر المقومات المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر

طبيعة العمل	مدير مالي				محاسب قانوني				المجموع			
	المتوسط	الوزن النسبي	الانحراف	التباين	المتوسط	الوزن النسبي	الانحراف	التباين	المتوسط	الوزن النسبي	الانحراف	التباين
المعرفة والدراية المستمرة بتطورات البرمجيات المختلفة	4.08	82	1.32	11	2.46	49	0.82	5	3.11	62	1.32	10

												البرمجيات المختلفة في الحاسوب
7	1.32	66	3.32	4	0.76	49	2.44	6	0.74	93	4.65	المعرفة والدراية الجيدة بالتطورات في البرامج المحاسبية
11	1.41	61	3.07	11	0.82	44	2.19	9	1.03	88	4.38	المعرفة والدراية الجيدة بالتغيرات في القانون العام
9	1.24	65	3.26	3	0.73	50	2.52	10	0.98	87	4.37	المعرفة والدراية الجيدة بالتغيرات في القانون القانون الخاص
2	1.42	69	3.44	6	0.95	49	2.47	4	0.37	98	4.89	المعرفة والدراية الجيدة في مستجدات أساليب التحقيق والتحري المالي
8	1.50	66	3.28	10	0.81	44	2.18	2	0.33	99	4.93	الاطلاع والمعرفة على التحديثات التي تطرأ على معايير الدولية والمعايير المحاسبية
6	1.49	66	3.32	9	0.82	45	2.23	1	0.20	99	4.96	الاطلاع والمعرفة على التحديثات التي تطرأ على معايير التدقيق الدولية
1	1.19	69	3.44	1	0.92	56	2.78	8	0.80	89	4.44	الاطلاع والمعرفة على التحديثات التي تطرأ على معايير التدقيق الحوكمة
4	1.24	67	3.34	2	0.71	50	2.51	7	0.74	91	4.57	الاطلاع والمعرفة على التحديثات التي تطرأ على معايير الاخلاقية الدولية
5	1.36	67	3.33	8	0.75	47	2.36	5	0.48	96	4.78	الاطلاع والمعرفة على التحديثات التي تطرأ في شتى التشريعات المحلية
3	1.39	68	3.39	7	0.76	48	2.38	3	0.38	98	4.91	الاستمرار في الحصول على الشهادات المهنية المتخصصة في شتى اشكالها وانواعها ذات الصلة بالمهنة

تبين دراسة الجدول (١٧) ما يلي:

- في حالة المدير المالي: اعتبر عنصر الاطلاع والمعرفة على التحديثات التي تطرأ على معايير التدقيق الدولية من أهم المتغيرات، بمتوسط الحسابي ٤,٩٦، ووزن نسبي ٩٩%، ثم يأتي متغير الاطلاع والمعرفة على التحديثات، التي تطرأ على المعايير الدولية والمعايير المحاسبية بالمرتبة الثانية، بمتوسط ٤,٩٣، ووزن نسبي ٩٩%، يليه متغير الاستمرار في الحصول على الشهادات المهنية المتخصصة في شتى أشكالها وأنواعها ذات الصلة بالمهنة بمتوسط حسابي ٤,٩١ ووزن نسبي ٩٨ %
- في حالة المحاسب القانوني: اعتبر عنصر الاطلاع والمعرفة على التحديثات التي تطرأ على معايير التدقيق الحوكمة الأهم، بمتوسط ٢,٨٧، ووزن نسبي ٥٦%، ثم جاء متغير الاطلاع والمعرفة على التحديثات، التي تطرأ على معايير الاخلاقية الدولية، بمتوسط ٢,٥١، ووزن نسبي ٥٠%، ثم متغير المعرفة والدراية الجيدة بالتغيرات في القانون القانون الخاص، بمتوسط ٢,٥٢، ووزن نسبي ٥٠%.
- في حالة المجتمع الكلي (محاسبين قانونيين ومدير مالي): اعتبر متغير الاطلاع والمعرفة على التحديثات، التي تطرأ على معايير التدقيق الحوكمة، هو الأول، بمتوسط ٣,٤٤، ووزن نسبي ٦٩%، ثم جاء متغير المعرفة والدراية الجيدة في مستجدات أساليب التحقيق والتحري المالي في المرتبة الثانية، بوزن نسبي ٦٩%، ثم جاء متغير الاستمرار في الحصول على الشهادات المهنية المتخصصة في شتى أشكالها وأنواعها ذات الصلة بالمهنة في المرتبة الثالثة، بمتوسط ٣,٣٩، ووزن نسبي ٦٨%.

4- المحور الرابع (مدى توفر المقومات المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق)

جدول ١٨ التوزيع النسبي لآراء عينة الدراسة في المحور الرابع

حول مدى توفر المقومات المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق والقانون

	غير موافق بشدة		غير موافق		موافق إلى حد ما		موافق		موافق بشدة	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
امتلاك التخصص الدقيق في مهنة المحاسبة والتدقيق والمعايير المحاسبية										
مدير مالي	0	0%	0	0%	1	1%	1	1%	98	98%
محاسب	8	5%	98	65%	44	29%	0	0%	0	0%

قانوني									
المجموع	8	3%	98	39%	45	18%	1	0%	98
توفر الخبرة الكافية في كشف التلاعب والاحتيال									
مدير مالي	3	3%	10	10%	3	3%	14	14%	70
محاسب قانوني	46	31%	63	42%	27	18%	10	7%	4
المجموع	49	20%	73	29%	30	12%	24	10%	74
توفر الخبرة في نظم الرقابة الداخلية									
مدير مالي	0	0%	0	0%	5	5%	5	5%	90
محاسب قانوني	26	17%	77	51%	37	25%	10	7%	0
المجموع	26	10%	77	31%	42	17%	15	6%	90
توفر الخبرة الكافية في التشريعات القانونية المختلفة									
مدير مالي	13	13%	3	3%	5	5%	13	13%	66
محاسب قانوني	23	15%	98	65%	29	19%	0	0%	0
المجموع	36	14%	101	40%	34	14%	13	5%	66
توفر الخبرة الكافية في جميع المعايير الدولية المتعلقة بالمهنة									
مدير مالي	0	0%	0	0%	5	5%	5	5%	90
محاسب قانوني	56	37%	55	37%	39	26%	0	0%	0
المجموع	56	22%	55	22%	44	18%	5	2%	90

يبين الجدول (١٨) ما يلي :

- امتلاك التخصص الدقيق في مهنة المحاسبة والتدقيق والمعايير المحاسبية
- في حالة المدير المالي، نجد أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٩٨ % موافق بشدة، وأن ١% فقط موافق إلى حد ما، بينما نرى في حالة المحاسب القانوني أن النسبة الأعلى هي ٦٥% غير موافقة على أهمية هذا المتغير، ثم ٢٩ % موافق إلى حد ما، والنسبة الكلية للمجتمع هي ٣٩% غير موافق على أهمية هذا المتغير
- توفر الخبرة الكافية في كشف التلاعب والاحتيال في حالة المدير المالي، نجد أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم، بنسبة ٧٠% موافق بشدة، و ١٤% موافق، بينما في حالة المحاسب القانوني، نجد أن النسبة الأعلى هي ٤٢%، غير موافقة على أهمية هذا المتغير، وأن ٣١% غير موافق بشدة، أما النسبة الكلية للمجتمع فكانت ٣٠% موافق على أهمية هذا المتغير.

- توفر الخبرة في نظم الرقابة الداخلية في حالة المدير المالي، نجد أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٩٠% موافق بشدة، و ٥% موافق، بينما نجد في حالة المحاسب القانوني أن النسبة الأعلى هي ٥١% غير موافقة على أهمية هذا المتغير، ثم إن نسبة ٢٥ % موافق إلى حد ما، وأن النسبة الكلية للمجتمع هي ٣٦ % موافق على أهمية هذا المتغير.
- توفر الخبرة الكافية في التشريعات القانونية المختلفة في حالة المدير المالي، نجد أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم، بنسبة ٦٦% موافق بشدة، و ١٣% موافق، بينما نجد في حالة المحاسب القانوني أن النسبة الأعلى هي ٦٥% غير موافقة على أهمية هذا المتغير، وأن ١٩ % موافق الى حد ما، وكانت النسبة الكلية للمجتمع هي ٤٠ % غير موافق على أهمية هذا المتغير.
- توفر الخبرة الكافية في جميع المعايير الدولية المتعلقة بالمهنة، في حالة المدير المالي، حيث نجد أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٩٠% موافق بشدة، و ٥% موافق، بينما نجد في حالة المحاسب القانوني أن النسبة الأعلى هي ٣٧% غير موافقة على أهمية هذا المتغير، وأن ٣٧ % غير موافق بشدة، وكانت النسبة الكلية للمجتمع هي ٣٦% موافق على أهمية هذا المتغير.

جدول ١٩ يبين التوزيع النسبي لآراء عينة الدراسة في المحور الرابع حول مدى توفر المقومات المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق والقانون

المجموع		موافق بشدة		موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		غير موافق بشدة		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
توفر الخبرة الكافية في النظام القضائي المعمول به في الأردن												
100%	100	55%	55	7%	7	18%	18	12%	12	8%	8	مدير مالي
100%	150	0%	0	0%	0	28%	42	47%	71	25%	37	محاسب قانوني
100%	250	22%	55	3%	7	24%	60	33%	83	18%	45	المجموع
توفر الخبرة الكافية في التحليل المالي وأدواته												
100%	100	99%	99	1%	1	0%	0	0%	0	0%	0	مدير مالي
100%	150	0%	0	0%	0	19%	28	68%	102	13%	20	محاسب قانوني
100%	250	40%	99	0%	1	11%	28	41%	102	8%	20	المجموع

توفر الخبرة الكافية في استخدام البرمجيات الحديثة المتعلقة بالتدقيق												
مدير مالي	0	0%	3	3%	5	5%	14	14%	78	78%	100	100%
محاسب قانوني	26	17%	62	41%	34	23%	20	13%	8	5%	150	100%
المجموع	26	10%	65	26%	39	16%	34	14%	86	34%	250	100%
توفر الخبرة الكافية في أنظمة المعلومات المحاسبية المختلفة في الشركات												
مدير مالي	0	0%	0	0.00%	5	5%	7	7.00%	88	88%	100	100%
محاسب قانوني	11	7%	90	60.00%	49	33%	0	0.00%	0	0%	150	100%
المجموع	11	4%	90	36.00%	54	22%	7	2.80%	88	35%	250	100%
توفر الخبرة والفراصة الكافية في الطبيعة الانسانية ولغة الجسد												
مدير مالي	5	5%	50	50%	3	3%	12	12%	30	30%	100	100%
محاسب قانوني	30	20%	99	66%	21	14%	0	0%	0	0%	150	100%
المجموع	35	14%	149	60%	24	10%	12	5%	30	12%	250	100%

يبين الجدول (١٩) ما يلي :

- نجد في مجال توفر الخبرة الكافية في النظام القضائي المعمول به في الأردن في حالة المدير المالي، أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٥٥% موافق بشدة، وأن ١٨% موافق إلى حد ما، بينما نجد في حالة المحاسب القانوني أن النسبة الأعلى هي ٤٧% غير موافقة على أهمية هذا المتغير، وأن ٢٥% غير موافق بشدة، وأن النسبة الكلية للمجتمع هي ٣٣% غير موافق على أهمية هذا المتغير.
- نجد في مجال توفر الخبرة الكافية في التحليل المالي وأدواته، في حالة المدير المالي، أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٩٩% موافق بشدة، و ١% فقط موافق إلى حد ما، بينما في حالة المحاسب القانوني أن النسبة الأعلى هي ٦٨% غير موافقة على أهمية هذا المتغير. ثم إن ١٩% موافق إلى حد ما، وأن النسبة الكلية للمجتمع هي ٤١% غير موافق على أهمية هذا المتغير.
- ونجد في مجال توفر الخبرة الكافية في استخدام البرمجيات الحديثة المتعلقة بالتدقيق، في حالة المدير المالي، أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٧٨% موافق بشدة، وأن ١٤% موافق، بينما نجد في حالة المحاسب القانوني، أن النسبة الأعلى هي ٤١% غير موافقة على أهمية هذا المتغير. ثم إن ٢٣% موافق إلى حد ما، وأن النسبة الكلية للمجتمع هي ٣٤% موافق على أهمية هذا المتغير.

- وفي توفر الخبرة الكافية في أنظمة المعلومات المحاسبية المختلفة في الشركات، في حالة المدير المالي، نجد أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم، بنسبة ٨٨% موافق بشدة، و٧% موافق، بينما نجد في حالة المحاسب القانوني أن النسبة الأعلى هي ٦٠% غير موافقة على أهمية هذا المتغير، ثم إن ٣٣% موافق إلى حد ما، وأن النسبة الكلية للمجتمع هي ٣٦% موافق على أهمية هذا المتغير.

- وفي توفر الخبرة والفراسة الكافية في الطبيعة الإنسانية ولغة الجسد، في حالة المدير المالي، نجد أن النسبة الأعلى لا تعتبره الأهم، وذلك بنسبة ٥٠% غير موافق، وأن ٣٠% موافق بشدة، وفي حالة المحاسب القانوني نجد أن النسبة الأعلى هي ٦٦% غير موافقة على أهمية هذا المتغير، وأن ٢٠% غير موافق، وكانت النسبة الكلية للمجتمع هي ٦٠% غير موافق على أهمية هذا المتغير.

وبدراسة المتوسط والوزن النسبي لمتغيرات هذا المحور الثالث لكل من المدير المالي والمحاسب القانوني، نحصل على ما يلي:

جدول ٢٠ المتوسط والوزن النسبي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة في المحور الرابع

حول مدى توفر المقومات المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق

طبيعة العمل	مدير مالي				محاسب قانوني				المجموع			
	المتوسط	النسبة النسبي	الانحراف	ب.ت.ا	المتوسط	النسبة النسبي	الانحراف	ب.ت.ا	المتوسط	النسبة النسبي	الانحراف	ب.ت.ا
امتلاك التخصص الدقيق في مهنة المحاسبة والتدقيق والمعايير المحاسبية	4.97	99	.22	2	2.24	45	.54	3	3.33	67	1.41	2
توفر الخبرة الكافية في كشف التلاعب والاحتيال	4.38	88	1.13	6	2.09	42	1.00	5	3.00	60	1.54	7
توفر الخبرة في نظم الرقابة الداخلية	4.85	97	.48	3	2.21	44	.81	4	3.26	65	1.47	4
توفر الخبرة الكافية في التشريعات القانونية المختلفة	4.16	83	1.41	7	2.04	41	.59	6	2.89	58	1.44	8

6	1.61	61	3.07	10	.79	38	1.89	3	.48	97	4.85	توفر الخبرة الكافية في جميع المعايير الدولية المتعلقة بالمهنة
9	1.38	56	2.78	7	.73	41	2.03	8	1.39	78	3.89	توفر الخبرة الكافية في النظام القضائي المعمول به في الأردن
5	1.51	65	3.23	8	.57	41	2.05	1	.10	100	4.99	توفر الخبرة الكافية في التحليل المالي وأدواته
1	1.44	67	3.36	1	1.09	50	2.48	5	.71	93	4.67	توفر الخبرة الكافية في استخدام البرمجيات الحديثة المتعلقة بالتدقيق
3	1.38	66	3.28	2	.58	45	2.25	4	.49	97	4.83	توفر الخبرة الكافية في أنظمة المعلومات المحاسبية المختلفة في الشركات
10	1.16	48	2.41	9	.58	39	1.94	9	1.42	62	3.12	توفر الخبرة والفراصة الكافية في الطبيعة الإنسانية ولغة الجسد

يبين الجدول (٢٠) ما يلي :

- في حالة المدير المالي: اعتبر عنصر توفر الخبرة الكافية في التحليل المالي وأدواته من أهم المتغيرات، بمتوسط الحسابي ٤,٩٩، ووزن نسبي ١٠٠%، ثم يأتي متغير امتلاك التخصص الدقيق في مهنة المحاسبة والتدقيق والمعايير المحاسبية في المرتبة الثانية، بمتوسط ٤,٩٧، ووزن نسبي ٩٩%، يليه متغير توفر الخبرة الكافية في جميع المعايير الدولية المتعلقة بالمهنة بمتوسط حسابي ٤,٨٥ ووزن نسبي ٩٧ %
- في حالة المحاسب القانوني : اعتبر عنصر توفر الخبرة الكافية في استخدام البرمجيات الحديثة المتعلقة بالتدقيق الأهم بمتوسط ٢,٤٨، ووزن نسبي ٥٠%، ثم متغير توفر الخبرة الكافية في أنظمة المعلومات المحاسبية المختلفة في الشركات، بمتوسط ٢,٢٥، ووزن نسبي ٤٥%، ثم متغير امتلاك التخصص الدقيق في مهنة المحاسبة والتدقيق والمعايير المحاسبية، بمتوسط ٢,٢٤، ووزن نسبي ٤٥%.
- في حالة المجتمع الكلي (محاسبين قانونيين ومدير مالي): جاء متغير توفر الخبرة الكافية في استخدام البرمجيات الحديثة المتعلقة بالتدقيق في المرتبة الأولى، بمتوسط ٣,٣٦، ووزن نسبي ٦٧%، ثم متغير امتلاك التخصص الدقيق في مهنة المحاسبة والتدقيق والمعايير

المحاسبية في المرتبة الثانية، بوزن نسبي ٦٧%، ثم جاء متغير توفر الخبرة الكافية في أنظمة المعلومات المحاسبية المختلفة في الشركات، بمتوسط ٣,٢٨، ووزن نسبي ٦٦%

5- المحور الخامس (مدى توفر مقومات المتعلقة بمهارة سرعة البديهة):

جدول ٢١ التوزيع النسبي لآراء عينة الدراسة حول المحور الخامس

(مدى توفر مقومات المتعلقة بمهارة سرعة البديهة)

		موافق بشدة		موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		غير موافق بشدة		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
الالمام بشكل جيد في اساسيات ومبادئ علم النفس												
100%	100	10%	10	7%	7	8%	8	60%	60	15%	15	مدير مالي
100%	150	8%	12	9%	14	11%	17	48%	72	23%	35	محاسب قانوني
100%	250	9%	22	8%	21	10%	25	53%	132	20%	50	المجموع
القدرة على التعرف على السلوك الاجرامي												
100%	100	8%	8	3%	3	1.00%	1	66%	66	22%	22	مدير مالي
100%	150	19%	29	13%	19	5%	8	41%	61	22%	33	محاسب قانوني
100%	250	15%	37	9%	22	4%	9	51%	127	22%	55	المجموع
القدرة على كشف عمليات غسيل الاموال												
100%	100	70%	70	5%	5	5.00%	5	12%	12	8%	8	مدير مالي
100%	150	47%	70	7%	10	6.70%	10	28%	42	12%	18	محاسب قانوني
100%	250	56%	140	6%	15	6.00%	15	22%	54	10%	26	المجموع
امتلاك اساليب شخصية متعلقة في عملية التحقيق والتحري المالي												
100%	100	87%	87	8%	8	3%	3	2%	2			مدير مالي
100%	150	61%	92	14%	21	13%	20	11%	17			محاسب قانوني
100%	250	72%	179	12%	29	9%	23	8%	19			المجموع
القدرة على الاستنتاج من خلال طرح اسئلة مهنية محددة												
100%	100	71%	71	18%	18	10%	10	1%	1			مدير مالي
100%	150	45%	68	27%	40	15%	22	13%	20			محاسب قانوني
100%	250	56%	139	23%	58	13%	32	8%	21			المجموع
الالمام الجيد بالسلوك الانساني												
100%	100	12%	12	1%	1	4%	4	73%	73	10%	10	مدير مالي
100%	150	20%	30	9%	14	7%	10	52%	78	12%	18	محاسب قانوني

المجموع	28	11%	151	60%	14	6%	15	6%	42	17%	250	100%
---------	----	-----	-----	-----	----	----	----	----	----	-----	-----	------

يبين الجدول رقم (٢١) ما يلي:

-الالام بشكل جيد بأساسيات ومبادئ علم النفس، في حالة المدير المالي، نجد أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم، بنسبة ٦٠% غير موافق، و١٥% غير موافق بشدة، أما في حالة المحاسب القانوني فالنسبة الأعلى هي ٤٨% غير موافقة على أهمية هذا المتغير/ ونسبة ٢٣% غير موافق بشدة، وكانت النسبة الكلية للمجتمع ٥٣% غير موافقة على أهمية هذا المتغير.

-القدرة على التعرف على السلوك الاجرامي في حالة المدير المالي، نجد أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٦٦% غير موافق، و٢٢% غير موافق بشدة، وفي حالة المحاسب القانوني فإن النسبة الأعلى هي ٤% غير موافقة على أهمية هذا المتغير، وأن ٢٢% غير موافق بشدة، وجاءت النسبة الكلية للمجتمع ٥١% غير موافقة على أهمية هذا المتغير.

-القدرة على كشف عمليات غسيل الأموال، في حالة المدير المالي نجد أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٧٠% غير موافق، وأن ١٢% غير موافق بشدة، وفي حالة المحاسب القانوني فإن النسبة الأعلى هي ٤٧% موافقة بشدة على أهمية هذا المتغير، وأن ٢٨% غير موافق، أما النسبة الكلية للمجتمع وهي ٥٦%، غير موافقة على أهمية هذا المتغير.

-امتلاك أساليب شخصية متعلقة بعملية التحقيق والتحري المالي، نجد في حالة المدير المالي أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٨٧% غير موافق، وأن ٨% موافق، وفي حالة المحاسب القانوني، فإن النسبة الأعلى هي ٦١% غير موافقة على أهمية هذا المتغير، و١٤% موافق، أما النسبة الكلية للمجتمع فكانت ٧٢% موافق بشدة على أهمية هذا المتغير.

-القدرة على الاستنتاج من خلال طرح أسئلة مهنية محددة، يتبين في حالة المدير المالي أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٧١% موافق، و١٨% غير موافق، وفي حالة المحاسب القانوني فإن النسبة الأعلى هي ٤٥% موافقة بشدة على أهمية هذا المتغير، و٢٧% موافق، وكانت النسبة الكلية للمجتمع ٥٦% موافق على أهمية هذا المتغير.

-الإلمام الجيد بالسلوك الإنساني، فقد أظهر الجدول في حالة المدير المالي أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٧٣% غير موافق بشدة، و ١٢% موافق بشدة، أما في حالة المحاسب القانوني فقد كانت النسبة الأعلى هي ٥٢% غير موافقة على أهمية هذا المتغير، و ١٢% غير موافق بشدة، وشكلت النسبة الكلية للمجتمع ٦٠%، وهي غير موافقة على أهمية هذا المتغير.

جدول ٢٢ يبين التوزيع النسبي لآراء عينة الدراسة في المحور الخامس

حول مدى توفر مقومات المتعلقة بمهارة سرعة البديهة

		موافق بشدة		موافق		موافق إلى حد ما		غير موافق		غير موافق بشدة		
النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	
القدرة على تفسير الأرقام المالية بشكل منطقي												
100%	100	97%	97	2%	2	1%	1					مدير مالي
100%	150	63%	94	24%	36	13%	20					محاسب قانوني
100%	250	76%	191	15%	38	8%	21					المجموع
القدرة على النقاش بأسلوب عملي علمي مسبب ومنطقي												
100%	100	91%	91	7%	7	2%	2	0%	0			
100%	150	53%	79	27%	41	12%	18	8%	12			
100%	250	68%	170	19%	48	8%	20	5%	12			
القدرة على الحكم بناءً على الإحصاءات الإيمانية												
100%	100	5%	5	3%	3	2.00%	2	70%	70	20%	20	مدير مالي
100%	150	11%	16	18%	27	5.30%	8	47%	71	19%	28	محاسب قانوني
100%	250	8%	21	12%	30	4.00%	10	56%	141	19%	48	المجموع
القدرة على حل النزاعات التي تنتج على التجريات والنقاش												
100%	100	88%	88	12%	12					مدير مالي		
100%	150	60%	90	40%	60					محاسب قانوني		
100%	250	71%	178	29%	72					المجموع		
الاستجابة السريعة للأحداث المستجدة												
100%	100	76%	76	24%	24					مدير مالي		

100%	150	59%	89	41%	61	محاسب قانوني
100%	250	66%	165	34%	85	المجموع

يبين الجدول رقم (٢٢) ما يلي :

- فيما يخص القدرة على تفسير الأرقام المالية بشكل منطقي، في حالة المدير المالي، نجد أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٩٧% موافق بشدة، وأن ٢% موافق، أما في حالة المحاسب القانوني فإن النسبة الأعلى هي ٦٣ % موافقة بشدة على أهمية هذا المتغير، ثم ٢٤ % موافق، وأن النسبة الكلية للمجتمع هي ٧٦ % موافق على أهمية هذا المتغير.
- في مجال القدرة على النقاش بأسلوب عملي علمي مسبب ومنطقي، في حالة المدير المالي، نجد أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٩١% موافق بشدة، و ٧% موافق، وفي حالة المحاسب القانوني، نجد أن النسبة الأعلى هي ٥٣ % موافقة بشدة على أهمية هذا المتغير، وكانت نسبة ٢٧% موافق، والنسبة الكلية للمجتمع هي ٦٨% موافق على أهمية هذا المتغير.
- وفيما يخص القدرة على الحكم بناء على الإيحاءات الإيمائية، ففي حالة المدير المالي، نجد أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٧٠% غير موافق، و ٢٠% غير موافق بشدة، وفي حالة المحاسب القانوني، نجد أن النسبة الأعلى هي ٤٧% غير موافقة على أهمية هذا المتغير، و ١٩ % غير موافق، وكانت النسبة الكلية للمجتمع ٥٦% غير موافق على أهمية هذا المتغير.
- بالنسبة للقدرة على حل النزاعات التي تنتج على التجربات والنقاش، نجد في حالة المدير المالي، أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٨٨% موافق بشدة، و ١٢% موافق، وفي حالة المحاسب القانوني نجد أن النسبة الأعلى هي ٦٠% موافقة بشدة على أهمية هذا المتغير، وأن ٤٠% موافق، وأن النسبة الكلية للمجتمع هي ٧١% غير موافق على أهمية هذا المتغير.
- وفي الاستجابة السريعة للآحداث المستجدة، بالنسبة لحالة المدير المالي، فإننا نجد أن النسبة الأعلى تعتبره الأهم بنسبة ٧٦% موافق بشدة، و ٢٤% موافق. وفي حالة المحاسب

القانوني فإن النسبة الأعلى هي ٥٩% موافقة بشدة على أهمية هذا المتغير، ثم إن ٤١% موافق، وكانت النسبة الكلية للمجتمع هي ٦٦% غير موافق على أهمية هذا المتغير.

وبدراسة المتوسط والوزن النسبي لمتغيرات هذا المحور الخامس لكل من المدير المالي والمحاسب القانوني، نحصل على ما يلي :

جدول ٢٣ المتوسط والوزن النسبي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة في المحور الخامس

حول مدى توفر مقومات المتعلقة بمهارة سرعة البديهة

المجموع				محاسب قانوني				مدير مالي				
الترتيب	الانحراف	الوزن النسبي	المتوسط	الترتيب	الانحراف	الوزن النسبي	المتوسط	الترتيب	الانحراف	الوزن النسبي	المتوسط	
10	1.150	47	2.33	10	1.164	46	2.31	8	1.13	47	2.37	الإلمام بشكل جيد بأساسيات ومبادئ علم النفس
9	.325	49	2.44		1.446	53	2.67	9	1.04	42	2.09	القدرة على التعرف على السلوك الإجرامي
7	1.539	75	3.76	7	1.575	70	3.48	7	1.39	83	4.17	القدرة على كشف عمليات غسيل الأموال
5	.945	89	4.47	5	1.069	85	4.25	4	.59	96	4.80	امتلاك أساليب شخصية متعلقة بعملية التحقيق والتحري المالي
6	.978	85	4.26	6	1.067	81	4.04	6	.71	92	4.59	القدرة على الاستنتاج من خلال طرح أسئلة مهنية محددة
8	1.266	51	2.57	8	1.354	55	2.73		1.08	46	2.32	الإلمام الجيد بالسلوك الإنساني
2	.622	94	4.68	3	.721	90	4.49	1	.24	99	4.96	القدرة على تفسير الأرقام المالية بشكل منطقي
4	.837	90	4.50	4	.955	85	4.25	2	.37	98	4.89	القدرة على النقاش بأسلوب عملي علمي مسبب ومنطقي

القدرة على الحكم بناء على الإيحاءات الإيمائية	2.03	41	.89	10	2.55	51	1.278	9	2.34	47	1.165	11
القدرة على حل النزاعات التي تنتج على التجربات والنقاش	4.88	98	.33	3	4.60	92	.492	1	4.71	94	.454	1
الاستجابة السريعة للأحداث المستجدة	4.76	95	.43	5	4.59	92	.493	2	4.66	93	.475	3

يبين الجدول (٢٣) ما يلي:

في حالة المدير المالي: اعتبر عنصر القدرة على تفسير الأرقام المالية بشكل منطقي من أهم المتغيرات، بمتوسط حسابي ٤,٩٦، ووزن نسبي ٩٩%، ثم يأتي متغير القدرة على النقاش بأسلوب عملي علمي مسبب ومنطقي في المرتبة الثانية بمتوسط ٤,٨٩، ووزن النسبي ٩٨%، يليه متغير القدرة على حل النزاعات، التي تنتج على التجربات والنقاش، بمتوسط حسابي ٤,٨٨، ووزن نسبي ٩٨%.

- وفي حالة المحاسب القانوني: اعتبر عنصر القدرة على حل النزاعات، التي تنتج على التجربات والنقاش الأهم، بمتوسط ٤,٦٠، ووزن نسبي ٩٢%، ثم متغير الاستجابة السريعة للأحداث المستجدة، بمتوسط ٤,٥٩، ووزن نسبي ٩٢%، ثم متغير القدرة على تفسير الأرقام المالية بشكل منطقي، بمتوسط ٤,٦٨، ووزن نسبي ٩٠%.

- أما في حالة المجتمع الكلي (محاسبين قانونيين ومدير مالي): فقد اعتبر متغير القدرة على حل النزاعات، التي تنتج على التجربات والنقاش هو الأول، بمتوسط ٤,٧١، ووزن نسبي ٩٤%، ثم متغير القدرة على تفسير الأرقام المالية بشكل منطقي بالمرتبة الثانية، بوزن نسبي ٩٠%، ثم كان متغير الاستجابة السريعة للأحداث المستجدة، بمتوسط ٤,٦٦، ووزن نسبي ٩٣%.

قياس الوزن النسبي لمتوسط المحاور

جدول ٢٤ المتوسط والوزن النسبي والانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة في المحاور الأساسية

مدى توفر المقومات المتعلقة بالمهارة سرعة البديهة	مدى توفر المقومات المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق	مدى توفر المقومات المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر	مدى توفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل	مدى توفر عناصر الأخلاقيات المهنية		
3.81	4.47	4.63	4.83	4.59	المتوسط	مدير مالي
76	89	93	97	92	الوزن النسبي %	
.60	.67	.61	.43	.58	الانحراف	
5	4	2	1	3	الترتيب	
3.63	2.12	2.41	3.23	4.44	المتوسط	محاسب قانوني
73	42	48	65	89	الوزن النسبي %	
.95	.67	.76	.61	.68	الانحراف	
2	5	4	3	1	الترتيب	
3.70	3.06	3.30	3.87	4.50	المتوسط	المجتمع الكلي / مدير مالي / ومحاسب قانوني
74	61	66	77	90	الوزن النسبي %	
.84	1.33	1.30	.96	.64	الانحراف	
3	5	4	2	1	الترتيب	

- في حالة المدير المالي: اعتبر محور مدى توفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل، من أهم المحاور في المهارات، المطلوبة من المحاسبين القانونيين، لممارسة المحاسبة القضائية؛ بمتوسط حسابي ٤,٨٣، ووزن نسبي ٩٧%، ثم يأتي محور مدى توفر المقومات المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر في المرتبة الثانية، بمتوسط ٤,٦٣، ووزن النسبي ٩٣%، يليه محور مدى توفر عناصر الأخلاقيات المهنية، بمتوسط حسابي ٤,٥٩، ووزن نسبي ٩٢%، ثم جاء محور مدى توفر المقومات المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق بمتوسط ٤,٤٧، ووزن نسبي ٨٩%، ثم محور مدى توفر مقومات المتعلقة بمهارة سرعة البديهة، بمتوسط ٣,٨١، ووزن نسبي ٧٦%.

- في حالة المحاسب القانوني: اعتبر محور مدى توفر عناصر الأخلاقيات المهنية من أهم المحاور، في المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين لممارسة المحاسبة القضائية، بمتوسط حسابي ٤,٤٤، ووزن نسبي ٨٩%، ثم يأتي محور مدى توفر مقومات المتعلقة بمهارة سرعة البديهة في المرتبة الثانية، بمتوسط ٣,٦٣، ووزن النسبي ٧٣%، يليه محور مدى توفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل، بمتوسط حسابي ٣,٢٣، ووزن نسبي ٦٥%، ثم محور مدى توفر المقومات المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر، بمتوسط ٢,٤١، ووزن نسبي ٤٨%، ثم محور مدى توفر مقومات المتعلقة بمهارة سرعة البديهة، بمتوسط ٣,٨١، ووزن نسبي ٧٦%.

- في حالة المجتمع الكلي (محاسبين قانونيين ومدير مالي): اعتبر محور مدى توفر عناصر الأخلاقيات المهنية، من أهم المحاور في المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين لممارسة المحاسبة القضائية، بمتوسط حسابي ٤,٥٠، ووزن نسبي ٩٠%، ثم يأتي محور مدى توفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل في المرتبة الثانية، بمتوسط ٣,٨٧، ووزن النسبي ٧٧%، يليه محور مدى توفر مقومات المتعلقة بمهارة سرعة البديهة، بمتوسط حسابي ٣,٧٠، ووزن نسبي ٧٤%، ثم محور مدى توفر المقومات المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر، بمتوسط ٣,٣٠، ووزن نسبي ٦٦%، ثم محور مدى توفر المقومات المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق، بمتوسط ٣,٠٦، ووزن نسبي ٦١%.

٤ - ٣ تحليل واختبار فرضيات الدراسة :

تم استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة (One Sample T test)، لتحليل فقرات الاستبانة، وتكون الفقرة إيجابية، بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها، إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة t الجدولية (أو القيمة الاحتمالية أقل من ٠,٠٥، والوزن النسبي أكبر من ٦٠%)، وتكون الفقرة سلبية، بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها، إذا كانت قيمة t المحسوبة

أصغر من قيمة t الجدولية، (أو القيمة الاحتمالية أقل من ٠,٠٥، والوزن النسبي أقل من ٦٠%)، وتكون آراء العينة في الفقرة محايدة، إذا كان مستوى الدلالة لها أكبر من ٠,٠٥.

١- الفرضية الأولى: لا يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0,05$) بين

توفر الأخلاقيات المهنية المطلوبة من المحاسبين القانونيين الأردنيين، وقدرتهم على

ممارسة المحاسبة القضائية .

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية :

• لا يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0,05$) بين توفر الأخلاقيات

المهنية المطلوبة من المحاسبين القانونيين الأردنيين، وقدرتهم على ممارسة المحاسبة

القضائية (حالة مدير مالي).

• لا يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عن مستوى دلالة ($\alpha=0,05$) بين توفر الأخلاقيات

المهنية المطلوبة من المحاسبين القانونيين الأردنيين، وقدرتهم على ممارسة المحاسبة

القضائية (حالة المحاسب قانوني)

جدول ٢٥ الإحصاءات الوصفية لمحاور الدراسة المتعلقة بالفرضية الأولى

متوسط الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	Mean	N	
.06	.58	4.59	100	مدى توفر عناصر الأخلاقيات المهنية مدير مالي
.06	.68	4.44	150	مدى توفر عناصر الأخلاقيات المهنية محاسب قانوني
.04068	.64325	4.4993	250	مدى توفر عناصر الأخلاقيات المهنية

جدول ٢٦ نتائج المؤشرات الإحصائية لاختبار الفرضية الأولى

Test Value = 3						
الاختلاف عند درجة ثقة ٩٥%		متوسط الاختلاف	معنوية الدلالة الحسابية	df	T	
Upper	Lower					
1.70	1.47	1.59	0.000	99	27.37	مدى توفر عناصر الأخلاقيات المهنية مدير مالي
1.55	1.33	1.44	0.000	149	26.03	مدى توفر عناصر الاخلاقيات المهنية محاسب قانوني
1.5795	1.4192	1.49933	0.000	249	36.855	مدى توفر عناصر الاخلاقيات المهنية

يبين الجدول السابق ما يلي:

- المدير المالي (الفرعية الأولى): أن قيمة دالة القياس $t=27.37$ عند درجة حرية ٩٩،

ومعنوية الدلالة الاحصائية هي $sig=0.000$ ، وهي أقل من مستوى الدلالة الاحصائية،

إذا نقبل الفرضية التي تنص على ان " يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عن مستوى

دلالة ($\alpha=0.05$) بين توفر الأخلاقيات المهنية اللازمة لدى المحاسبين القانونيين

الأردنيين، وقدرتهم على ممارسة المحاسبة القضائية (حالة مدير مالي)".

- محاسب قانوني (الفرعية الثانية): أن قيمة دالة القياس $t=27.37$ عند درجة حرية

١٤٩، ومعنوية الدلالة الاحصائية هي $sig=0.000$ ، وهي أقل من مستوى الدلالة

القياسية، إذا نقبل الفرضية التي تنص على ان " يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عن

مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين توفر الأخلاقيات المهنية اللازمة لدى المحاسبين

القانونيين الأردنيين، وقدرتهم على ممارسة المحاسبة القضائية (حالة محاسب قانوني)

- (الفرضية الأولى الرئيسية) المجتمع الكلي: أن قيمة دالة القياس $t=27.37$ ، عند درجة حرية

٢٤٩، ومعنوية الدلالة الاحصائية هي $sig=0.000$ ، وهي أقل من مستوى الدلالة القياسية،

إذا نقبل الفرضية البديلة والتي تنص على ان " يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عن مستوى

دلالة ($\alpha=0,05$) بين توفر الأخلاقيات المهنية اللازمة لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين،

وقدرتهم على ممارسة المحاسبة القضائية (حالة مدير مالي و محاسبين قانونيين)

٢- الفرضية الثانية: لا يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0,05$) بين

توفر مهارة القيادة والعمل، ضمن فريق لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين، وقدرتهم

على ممارسة المحاسبة القضائية .

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية :

• لا يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0,05$) بين توفر مهارة

القيادة والعمل، ضمن فريق لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين، وقدرتهم على

ممارسة المحاسبة القضائية (حالة مدير مالي)

• لا يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0,05$) بين توفر مهارة

القيادة والعمل، ضمن فريق لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين، وقدرتهم على

ممارسة المحاسبة القضائية (حالة محاسب قانوني)

جدول ٢٧ الإحصاءات الوصفية لمحاور الدراسة المتعلقة بالفرضية الثانية

متوسط الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	Mean	N	
.04	.43	4.83	100	مدى توفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل / حالة مدير مالي
.05	.61	3.23	150	مدى توفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل / حالة محاسب قانوني
.06	.96	3.87	250	مدى توفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل / المجتمع الكلي

جدول ٢٨ نتائج المؤشرات الاحصائية لاختبار الفرضية الثانية

One-Sample Testa

Test Value = 3						
% الاختلاف عند درجة ثقة ٩٥		متوسط الاختلاف	معنوية الدلالة الحسابية	Df	T	
Upper	Lower					
1.91	1.74	1.83	0.000	99	42.09	مدى توفر المقومات المتعلقة بمهاره القيادة والعمل / حالة مدير مالي
.33	.13	.23	0.000	149	4.61	مدى توفر المقومات المتعلقة بمهاره القيادة والعمل / حالة محاسب قانوني
.99	.75	.87	0.000	249	14.38	مدى توفر المقومات المتعلقة بمهاره القيادة والعمل / المجتمع الكل

يبين الجدول السابق نتائج الفرضية الثانية كما يلي:

- المدير المالي (الفرعية الأولى): أن قيمة دالة القياس $t=42.09$ ، عند درجة حرية ٩٩، ومعنوية الدلالة الاحصائية هي $sig=0.000$ ، وهي أقل من مستوى الدلالة القياسية، إذا نقبل الفرضية التي تنص على ان "يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عن مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين توفر مهارة القيادة والعمل، ضمن فريق لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين، وقدرتهم على ممارسة المحاسبة القضائية (حالة مدير مالي)".

- محاسب قانوني (الفرعية الثانية): أن قيمة دالة القياس $t=4.61$ ، عند درجة حرية ١٤٩، ومعنوية الدلالة الاحصائية هي $sig=0.000$ ، وهي أقل من مستوى الدلالة القياسية، إذا نقبل الفرضية التي تنص على ان "يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين توفر مهارة القيادة والعمل، ضمن فريق لدى

المحاسبين القانونيين الأردنيين، وقدرتهم على ممارسة المحاسبة القضائية (حالة محاسب قانوني).

- (الفرضية الثانية الرئيسية) المجتمع الكلي: أن قيمة دالة القياس $t=14.38$ ، عند درجة حرية ٢٤٩، ومعنوية الدلالة الاحصائية هي $\text{sig}=0.000$ ، وهي أقل من مستوى الدلالة القياسية، إذا نقبل الفرضية التي تنص على أن "يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين توفر مهارة القيادة والعمل، ضمن فريق لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين، وقدرتهم على ممارسة المحاسبة القضائية (حالة مدير مالي ومحاسبين قانونيين).

٣- الفرضية الثالثة: لا يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين توفر التعليم والتدريب المستمر لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين، وقدرتهم على ممارسة المحاسبة القضائية .

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية :

- لا يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين توفر التعليم والتدريب المستمر لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين، وقدرتهم على ممارسة المحاسبة القضائية (حالة مدير مالي).
- لا يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين توفر التعليم والتدريب المستمر لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين، وقدرتهم على ممارسة المحاسبة القضائية (حالة محاسب قانوني)

جدول ٢٩ الإحصاءات الوصفية لمحاوَر الدراسة المتعلقة بالفرضية الثالثة

One-Sample Statisticsa				
متوسط الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	Mean	N	
.06074	.60743	4.6327	100	مدى توفر المقومات المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر / مدير مالي
.06178	.75670	2.4121	150	مدى توفر المقومات المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر / حالة محاسب قانوني
0.08192	1.2952	3.3004	250	مدى توفر المقومات المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر/ المجتمع الكلي

جدول ٣٠ نتائج المؤشرات الإحصائية لاختبار الفرضية الثالثة

One-Sample Testa					
Test Value = 3					
الاختلاف عند درجة ثقة ٩٥ %		متوسط الاختلاف	معنوية الدلالة الحسابية	Df	T
Upper	Lower				
1.75	1.51	1.63	0.000	99	26.88
-0.47	-0.71	-0.59	0.000	149	-9.52
0.46	0.14	0.30	0.000	249	3.67
مدى توفر المقومات المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر / مدير مالي					
مدى توفر المقومات المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر / حالة محاسب قانوني					
مدى توفر المقومات المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر/ المجتمع الكلي					

يبين الجدول السابق نتائج الفرضية الثالثة، كما يلي :

• المدير المالي (الفرعية الأولى) : أن قيمة دالة القياس $t=26.88$ ، عند درجة حرية

٩٩، ومعنوية الدلالة الاحصائية هي $sig=0.000$ ، وهي أقل من مستوى الدلالة

القياسية، إذا نقبل الفرضية التي تنص على أن " يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عند

مستوى دلالة ($\alpha=0,05$) بين توفر التعليم والتدريب المستمر لدى المحاسبين

القانونيين الأردنيين، وقدرتهم على ممارسة المحاسبة القضائية (حالة مدير مالي)"

• محاسب قانوني (الفرعية الثانية): أن قيمة دالة القياس $t=-9.52$ ، عند درجة حرية

١٤٩، ومعنوية الدلالة الاحصائية هي $\text{sig}=0.000$ ، وهي أقل من مستوى الدلالة

القياسية، إذا نقبل الفرضية التي تنص على ان "يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عند

مستوى دلالة ($\alpha=0,05$) بين توفر التعليم والتدريب المستمر لدى المحاسبين

القانونيين الأردنيين، وقدرتهم على ممارسة المحاسبة القضائية (حالة محاسب

قانوني)

• (الفرضية الثالثة الرئيسية) المجتمع الكلي: أن قيمة دالة القياس $t=3.67$ ، عند درجة

حرية ٢٤٩، ومعنوية الدلالة الاحصائية هي $\text{sig}=0.000$ ، وهي أقل من مستوى

الدلالة القياسية إذا نقبل الفرضية التي تنص على ان "يوجد علاقة ذو دلالة

احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0,05$) بين توفر التعليم والتدريب المستمر لدى

المحاسبين القانونيين الأردنيين، وقدرتهم على ممارسة المحاسبة القضائية (حالة

مدير مالي ومحاسبين قانونيين)

٤- الفرضية الرابعة: لا يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0,05$) بين

توفر الخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق والقانون لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين،

وقدرتهم على ممارسة المحاسبة القضائية

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

- الفرعية الأولى: لا يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0,05$) بين توفر الخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق والقانون لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين، وقدرتهم على ممارسة المحاسبة القضائية (حالة مدير مالي)
- الفرعية الثانية: لا يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0,05$) بين توفر الخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق والقانون لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين، وقدرتهم على ممارسة المحاسبة القضائية (حالة محاسب قانوني)

جدول ٣١ الإحصاءات الوصفية لمحاور الدراسة المتعلقة بالفرضية الرابعة

One-Sample Statisticsa				
متوسط الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	Mean	N	
.07	.67	4.47	100	مدى توفر المقومات المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق/ حالة مدير مالي
.05	.67	2.12	150	مدى توفر المقومات المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق/ حالة محاسب قانوني
.08	1.33	3.06	250	مدى توفر المقومات المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق/ المجتمع الكلي

جدول ٣٢ نتائج المؤشرات الاحصائية لاختبار الفرضية الرابعة

One-Sample Testa					
Test Value = 3					
الاختلاف عند درجة ثقة ٩٥ %		متوسط الاختلاف	معنوية الدلالة الحسابية	Df	T
Upper	Lower				
1.60	1.34	1.47	0.000	99	21.96
مدى توفر المقومات المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق/ حالة مدير مالي					

مدى توفر المقومات المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق/حالة محاسب قانوني	-16.04	149	0.000	-0.88	-0.99	-0.77
مدى توفر المقومات المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق/المجتمع الكلي	0.73	249	0.466	0.06	-0.10	0.23

يبين الجدول السابق نتائج الفرضية الرابعة كما يلي :

• المدير المالي (الفرعية الأولى): أن قيمة دالة القياس $t=21.96$ ، عند درجة حرية

٩٩، ومعنوية الدلالة الاحصائية هي $\text{sig}=0.000$ ، وهي أقل من مستوى الدلالة

القياسية، إذا نقبل الفرضية التي تنص على ان "يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عند

مستوى دلالة $(\alpha=0,05)$ بين توفر الخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق والقانون

لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين، وقدرتهم على ممارسة المحاسبة القضائية

(حالة مدير مالي).

• محاسب قانوني (الفرعية الثانية): أن قيمة دالة القياس $t=-16.04$ ، عند درجة حرية

١٤٩، ومعنوية الدلالة الاحصائية هي $\text{sig}=0.000$ ، وهي أقل من مستوى الدلالة

القياسية إذا نقبل الفرضية التي تنص على ان "يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عند

مستوى دلالة $(\alpha=0,05)$ بين توفر الخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق والقانون

لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين، وقدرتهم على ممارسة المحاسبة القضائية

(حالة محاسب قانوني).

• (الفرضية الرابعة الرئيسية) المجتمع الكلي: أن قيمة دالة القياس $t=0.73$ ، عند درجة

حرية ٢٤٩، ومعنوية الدلالة الاحصائية هي $\text{sig}=0.466$ ، وهي أكبر من مستوى

الدلالة القياسية، إذا نقبل الفرضية التي تنص على ان " لا يوجد علاقة ذو دلالة

احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0,05$) بين توفر الخبرة الكافية في المحاسبة

والتدقيق والقانون لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين، وقدرتهم على ممارسة

المحاسبة القضائية (حالة مدير مالي ومحاسبين قانونيين).

٥- الفرضية الخامسة: لا يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0,05$)

بين توفر سرعة البديهة لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين، وقدرتهم على ممارسة

المحاسبة القضائية.

وتتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية :

• الفرعية الأولى: لا يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0,05$) بين

توفر سرعة البديهة لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين، وقدرتهم على ممارسة

المحاسبة القضائية. (حالة مدير مالي)

• الفرعية الثانية: لا يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0,05$) بين

توفر سرعة البديهة لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين، وقدرتهم على ممارسة

المحاسبة القضائية. (حالة محاسب قانوني)

جدول ٣٣ الإحصاءات الوصفية لمحاور الدراسة المتعلقة بالفرضية الخامسة

One-Sample Statisticsa				
متوسط الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	Mean	N	
.06	.60	3.81	100	مدى توفر مقومات المتعلقة بمهارة سرعة البديهة / حالة مدير مالي
.08	.95	3.63	150	مدى توفر مقومات المتعلقة بمهارة سرعة البديهة / حالة محاسب قانوني
.05	.84	3.70	250	مدى توفر مقومات المتعلقة بمهارة سرعة

جدول ٣٤ نتائج المؤشرات الاحصائية لاختبار الفرضية الخامسة

One-Sample Testa					
Test Value = 3					
الاختلاف عند درجة ثقة ٩٥ %		متوسط الاختلاف	معنوية الدلالة الحسابية	Df	T
Upper	Lower				
.93	.69	.81	.000	99	13.329
.79	.48	.63	.000	149	8.116
.81	.60	.70	.000	249	13.283

يبين الجدول السابق نتائج الفرضية الخامسة كما يلي :

٦- المدير المالي (الفرعية الأولى): أن قيمة دالة القياس $t=13.329$ ، عند درجة حرية ٩٩،

ومعنوية الدلالة الاحصائية هي $sig=0.000$ ، وهي أقل من مستوى الدلالة القياسية،

إذا نقبل الفرضية التي تنص على ان "يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عند مستوى دلالة

($\alpha=0,05$) بين توفر سرعة البديهة لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين، وقدرتهم

على ممارسة المحاسبة القضائية (حالة مدير مالي).

• محاسب قانوني (الفرعية الثانية): أن قيمة دالة القياس $t=8.11$ ، عند درجة حرية

١٤٩، ومعنوية الدلالة الحسابية هي $sig=0.000$ ، وهي أقل من مستوى الدلالة

القياسية، إذا نقبل الفرضية التي تنص على ان "يوجد علاقة ذو دلالة احصائية عند

مستوى دلالة ($\alpha=0,05$) بين توفر سرعة البديهة لدى المحاسبين القانونيين

الأردنيين، وقدرتهم على ممارسة المحاسبة القضائية (حالة محاسب قانوني)

• (الفرضية الخامسة الرئيسية) المجتمع الكلي: أن قيمة دالة القياس $t=13.23$ ، عند

درجة حرية ٢٤٩، ومعنوية الدلالة الحسابية هي $\text{sig}=0.000$ ، وهي أصغر من

مستوى الدلالة القياسية، إذا نقبل الفرضية التي تنص على أن "يوجد علاقة ذو دلالة

احصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) بين توفر سرعة البديهة لدى المحاسبين

القانونيين الأردنيين، وقدرتهم على ممارسة المحاسبة القضائية (حالة مدير مالي و

محاسبين قانونيين)

دراسة فروق محاور الدراسة تبعاً للمتغيرات الديموغرافية (طبيعة العمل - المستوى التعليمي - التخصص
العلمي - الخبرة)

١- الاختلاف في الآراء بين المدير المالي - والمحاسب القانوني، حول المهارات المطلوبة

من المحاسبين القانونيين الأردنيين، لممارسة المحاسبة القضائية :

لا يوجد فروق (اختلاف) ذا دلالة معنوية بين الآراء، حول المهارات المطلوبة من المحاسبين

القانونيين الأردنيين لممارسة المحاسبة القضائية، تبعاً لطبيعة العمل (المدير المالي - والمحاسب

القانوني).

تمّ إجراء اختبار الفروق Independent T test لمحاور الدراسة، تبعاً لحالة المبحوث (مدير

مالي - محاسب قانوني)، وحصلنا على النتائج التالية:

جدول ٣٥ اختبار الفروق بين محاور الدراسة ومتغير طبيعة العمل

(مدير مالي - محاسب قانوني)

t-test for Equality of Means								
الاختلاف عند درجة ثقة ٩٥ %		الاختلاف في الخطأ المعياري	متوسط الاختلاف	معنوية الدلالة الحسابية	df	t		
Upper	Lower							
.307	-.019	.083	.144	.083	248	1.743	تساوي التباين	مدى توفر عناصر الأخلاقيات المهنية
1.734	1.455	.071	1.595	.000	248	22.468	تساوي التباين	مدى توفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل
2.399	2.042	.090	2.221	.000	248	24.540	تساوي التباين	مدى توفر المقومات المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر
2.519	2.179	.087	2.349	.000	248	27.145	تساوي التباين	مدى توفر المقومات المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق
.384	-.039	.108	.173	.109	248	1.607	تساوي التباين	مدى توفر مقومات المتعلقة بمهارة سرعة البديهة

يبين الجدول السابق ما يلي :

- مدى توفر عناصر الاخلاقيات المهنية: أن قيمة دالة الاختبار $t=1.743$ ، عند درجة

حرية $df= ٢٤٨$ ، ومعنوية الدلالة الاحصائية $sig=0.083$ ، وهي أكبر من القياسية

$sig=0.05$ ، إذا نقبل الفرضية العدم والتي تنص، لا توجد فروق ذات دلالة معنوية

لمدى أهمية توفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل تبعاً لمدير مالي أو محاسب

قانوني

- مدى توفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل : أن قيمة دالة الاختبار $t=22.46$

عند درجة حرية $df= ٢٤٨$ ومعنوية الدلالة الحسابية $sig=0.000$ وهي أصغر من

القياسية $\text{sig}=0.05$ إذا نقبل فرضية البديلة والتي تنص ، توجد فروق ذات دلالة معنوية لمدى أهمية مدى توفر المقومات، المتعلقة بمهارة القيادة والعمل، تبعاً لمدير مالي أو محاسب قانوني.

- مدى توفر المقومات المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر: أن قيمة دالة الاختبار $t=24.54$ ، عند درجة حرية $df= ٢٤٨$ ، ومعنوية الدلالة الاحصائية $\text{sig}=0.000$ ، وهي أصغر من القياسية $\text{sig}=0.05$ ، إذا نرفض فرضية العدم ونقبل البديلة، توجد فروق ذات دلالة معنوية لمدى أهمية مدى توفر المقومات، المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر تبعاً لمدير مالي أو محاسب قانوني.

- مدى توفر المقومات المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق: أن قيمة دالة الاختبار $t=27.14$ ، عند درجة حرية $df= ٢٤٨$ ، ومعنوية الدلالة الحسابية $\text{sig}=0.000$ ، وهي أصغر من القياسية $\text{sig}=0.05$ ، إذا نقبل فرضية البديلة والتي تنص، توجد فروق ذات دلالة معنوية لمدى أهمية مدى توفر المقومات، المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق تبعاً لمدير مالي أو محاسب قانوني.

- مدى توفر مقومات المتعلقة بمهارة سرعة البديهة: أن قيمة دالة الاختبار $t=1.607$ ، عند درجة حرية $df= ٢٤٨$ ، ومعنوية الدلالة الحسابية $\text{sig}=0.109$ ، وهي أكبر من القياسية $\text{sig}=0.05$ ، إذا نقبل فرضية العدم، لا توجد فروق ذات دلالة معنوية لمدى أهمية مدى توفر المقومات، المتعلقة بمهارة سرعة البديهة، تبعاً للمدير المالي أو محاسب قانوني

٢- الفروق تبعاً للمستوى التعليمي:

تم اجراء اختبار Anova لدراسة الاختلاف في الآراء، حول المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين الأردنيين، لممارسة المحاسبة القضائية، تبعاً للمستوى التعليمي.

جدول ٣٦ مؤشرات التباين للمحاور تبعاً للمستوى التعليمي

ANOVA						
مغوية الدلالة الحسابية	F	مربع المتوسط	Df	مربع المجاميع		
.000	18.266	6.256	3	18.769	بين المجموعات	مدى توفر عناصر الأخلاقيات المهنية
.000	22.785	16.492	3	49.476	بين المجموعات	مدى توفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل
.000	26.751	34.250	3	102.751	بين المجموعات	مدى توفر المقومات المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر
.000	31.562	40.994	3	122.982	بين المجموعات	مدى توفر المقومات المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق
.000	12.531	7.679	3	23.036	بين المجموعات	مدى توفر مقومات المتعلقة بمهارة سرعة البديهة

من خلال الجدول السابق، نجد أنه يوجد فروق ذات دلالة معنوية لكافة محاور الدراسة (مدى توفر عناصر الاخلاقيات المهنية- مدى توفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل- مدى توفر المقومات المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر-مدى توفر المقومات المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق- مدى توفر مقومات المتعلقة بمهارة سرعة البديهة)، تبعاً للحالة التعليمية، حيث دالة الاختبار $f=(18.26,22.7,26.75,31.56,12.53)$ على التوالي، ومعنوية الدلالة

sig=0.000، وهي أصغر من القياسية ٠,٠٥، ولدراسة جهة هذا الاختلاف، تبعا للحالة

التعليمية، تمّ إجراء اختبار شيفيه كما يلي

جدول ٣٧ اختبار شيفيه لتحديد الاتجاه في الاختلاف تبعا للمستوى التعليمي

مدى توفر عناصر الأخلاقيات المهنية				مدى توفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل			
Scheffea,b				Scheffea,b			
Subset for alpha = 0.05		N	المستوى التعليمي	Subset for alpha = 0.05		N	المستوى التعليمي
2	1			2	1		
	3.5213	150	بكالوريوس		3.6848	23	دكتورة
3.9167	3.9167	12	دبلوم عالي	4.2917		12	دبلوم عالي
4.2739		23	دكتورة	4.5000		65	ماجستير
4.5200		65	ماجستير	4.6406		150	بكالوريوس
.083	.409		معنوية الدلالة الحسابية	.192	1.000		معنوية الدلالة الحسابية
مدى توفر المقومات المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر				مدى توفر المقومات المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق			
Scheffea, b				Scheffea, b			
Subset for alpha = 0.05		N	المستوى التعليمي	Subset for alpha = 0.05		N	المستوى التعليمي
2	1			2	1		
	2.5147	150	بكالوريوس		2.8115	150	بكالوريوس
3.4083		12	دبلوم عالي		3.3409	12	دبلوم عالي
3.4478		23	دكتورة	3.6680	3.6680	23	دكتورة
4.1231		65	ماجستير	4.2909		65	ماجستير
.155	1.000		معنوية الدلالة الحسابية	.256	.055		معنوية الدلالة الحسابية
				مدى توفر مقومات المتعلقة بمهارة سرعة البديهة			
				Scheffea,b			
				Subset for alpha = 0.05			المستوى التعليمي
				3	2	1	
						2.9368	دكتورة
					3.2197	3.2197	دبلوم عالي

ماجستير	65	3.5972	3.5972
بكالوريوس	150	3.9030	
معنوية الدالة الحسابية		.625	.375
		.563	

مدى توفر عناصر الاخلاقيات المهنية: نجد أن الاختلاف هو في جهة الحالة التعليمية

بكالوريوس ثم ماجستير.

- مدى توفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل: نجد أن الاختلاف هو في جهة

الحالة التعليمية: ماجستير.

- مدى توفر المقومات المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر: نجد أن الاختلاف هو في جهة

الحالة التعليمية: ماجستير.

- مدى توفر المقومات المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق: نجد أن الاختلاف

هو في جهة الحالة التعليمية: ماجستير:

- مدى توفر مقومات المتعلقة بمهارة سرعة البديهة: نجد أن الاختلاف هو في جهة الحالة

التعليمية: بكالوريوس ثم ماجستير

٣- فروق تخصص العلمي:

تم إجراء اختبار Anova، لدراسة الاختلاف في الآراء حول المهارات المطلوبة من المحاسبين

القانونيين الأردنيين لممارسة المحاسبة القضائية، تبعاً للتخصص التعليمي.

جدول ٣٨ مؤشرات التباين للمحاور تبعا للتخصص العلمي

ANOVA						
مغنوية الدلالة الحسابية	F	مربع المتوسط	Df	مربع المجاميع		
.000	73.302	16.210	3	48.629	بين المجموعات	مدى توفر عناصر الأخلاقيات المهنية
.009	3.924	3.464	3	10.391	بين المجموعات	مدى توفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل
.008	3.991	6.463	3	19.389	بين المجموعات	مدى توفر المقومات المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر
.045	2.575	4.490	3	13.471	بين المجموعات	مدى توفر المقومات المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق
.000	43.597	20.107	3	60.320	بين المجموعات	مدى توفر مقومات المتعلقة بمهارة سرعة البديهة

من خلال الجدول السابق، نجد أنه توجد فروق ذات دلالة معنوية لكافة محاور الدراسة (مدى توفر عناصر الاخلاقيات المهنية- مدى توفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل- مدى توفر المقومات المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر- مدى توفر المقومات المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق- مدى توفر مقومات المتعلقة بمهارة سرعة البديهة)، تبعاً للتخصص العلمي، حيث دالة الاختبار $f = (73.30, 3.92, 3.99, 2.57, 43.59)$ على التوالي، ومعنوية الدلالة $\text{sig} = 0.000$ ، وهي أصغر من القياسية ٠,٠٥، ولدراسة جهة هذا الاختلاف تبعا للتخصص العلمي، تم إجراء اختبار شيفيه، كما يلي:

جدول ٣٩ اختبار شيفيه لتحديد الاتجاه في الاختلاف تبعا للتخصص العلمي

مدى توفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل				مدى توفر عناصر الأخلاقيات المهنية				
Scheffea,b				Scheffea,b				
Subset for alpha = 0.05		N	التخصص العلمي حسب الشهادة	Subset for alpha = 0.05			N	التخصص العلمي حسب الشهادة
2	1			3	2	1		
	3.4756	41	اقتصاد			3.6553	22	علوم مصرفية ومالية
3.8923	3.8923	168	محاسبة			3.8191	41	اقتصاد
4.0789	4.0789	19	ادارة أعمال		4.4079		19	ادارة أعمال
4.2455		22	علوم مصرفية ومالية	4.7862			168	محاسبة
.533	.096		معنوية الدلالة الحسابية	1.000	1.000	.596		معنوية الدلالة الحسابية
				مدى توفر مقومات المتعلقة بمهارة سرعة البديهة				
				Scheffea,b				
				Subset for alpha = 0.05			N	التخصص العلمي حسب الشهادة
				3	2	1		
						2.9002	41	اقتصاد
						2.9091	22	علوم مصرفية ومالية
					3.4115		19	ادارة أعمال
				4.0341			168	محاسبة
				1.000	1.000	1.000		معنوية الدلالة الحسابية

يبين الجدول السابق ما يلي:

- مدى توفر عناصر الأخلاقيات المهنية: نجد أن الاختلاف هو في جهة حالة

التخصص العلمي: محاسبة.

● مدى توفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل: نجد أن الاختلاف هو في جهة

حالة التخصص العلمي: علوم مصرفية ومالية.

● مدى توفر مقومات المتعلقة بمهارة سرعة البديهة: نجد أن الاختلاف هو في جهة

حالة التخصص العلمي: محاسبة.

٤- الفروق تبعاً لسنوات الخبرة:

تم إجراء اختبار Anova، لدراسة الاختلاف في الآراء، حول المهارات المطلوبة من

المحاسبين القانونيين الأردنيين، لممارسة المحاسبة القضائية، تبعاً لسنوات الخبرة .

جدول ٠٤ مؤشرات اختبار التباين للمحاور تبعاً لسنوات الخبرة

معنوية الدلالة الحسابية	F	مربع المتوسط	Df	مربع المجاميع		
.000	324.713	27.419	3	82.256	بين المجموعات	مدى توفر عناصر الأخلاقيات المهنية
.000	77.249	36.791	3	110.372	بين المجموعات	مدى توفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل
.000	88.550	72.292	3	216.876	بين المجموعات	مدى توفر المقومات المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر
.000	107.387	83.635	3	250.904	بين المجموعات	مدى توفر المقومات المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق
.000	249.270	43.586	3	130.758	بين المجموعات	مدى توفر مقومات المتعلقة بمهارة سرعة البديهة

نلاحظ بوجود فروق ذات دلالة معنوية لمحاور الدراسة تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

جدول ١٤ اختبار شيفيه لتحديد الاتجاه في الاختلاف تبعا لسنوات الخبرة

مدى توفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل					مدى توفر عناصر الأخلاقيات المهنية					
Scheffea,b					Scheffea,b					
Subset for alpha = 0.05				N	عدد سنوات الخبرة	Subset for alpha = 0.05			N	عدد سنوات الخبرة
4	3	2	1			3	2	1		
			2.738	31	٢٠ سنة وأكثر			3.15	31	٢٠ سنة وأكثر
		3.45		94	١٥ سنة وأقل من ٢٠ سنة		4.35		94	١٥ سنة وأقل من ٢٠ سنة
	4.18			63	١٠ سنوات وأقل من ١٥ سنة	4.8			63	١٠ سنوات وأقل من ١٥ سنة
4.7				62	٥ سنوات وأقل من ١٠	4.9			62	٥ سنوات وأقل من ١٠
مدى توفر مقومات المتعلقة بمهارة سرعة البديهة					مدى توفر المقومات المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر					
Scheffea,b					Scheffea,b					
Subset for alpha = 0.05			N	عدد سنوات الخبرة	Subset for alpha = 0.05				N	عدد سنوات الخبرة
3	2	1			4	3	2	1		
		2.24	31	٢٠ سنة وأكثر				1.821	31	٢٠ سنة وأكثر
	3.32		94	١٥ سنة وأقل من ٢٠ سنة			2.67		94	١٥ سنة وأقل من ٢٠ سنة
4.3			63	١٠ سنوات وأقل من ١٥ سنة		3.7			63	١٠ سنوات وأقل من ١٥ سنة
4.3			62	٥ سنوات وأقل من ١٠	4.58				62	٥ سنوات وأقل من ١٠

يبين الجدول السابق ما يلي:

- مدى توفر عناصر الأخلاقيات المهنية : نجد أن الاختلاف هو في جهة الفئة ٥ سنوات وأقل من ١٠.
- مدى توفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل: نجد أن الاختلاف هو في جهة الفئة ٥ سنوات وأقل من ١٠.
- مدى توفر المقومات المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر: نجد أن الاختلاف هو في جهة الفئة ٥ سنوات وأقل من ١٠.
- مدى توفر مقومات المتعلقة بمهارة سرعة البديهة: نجد أن الاختلاف هو في جهة الفئة ٥ سنوات وأقل من ١٠.

الاستنتاج الإحصائي :

١- توجد دلالة معنوية على أهمية توفر عناصر الأخلاقيات المهنية لدى المحاسب القانوني الأردني، من أجل ممارسة المحاسبة القضائية.

- توجد دلالة معنوية على أهمية توفر عناصر الاخلاقيات المهنية لدى المحاسب القانوني الأردني، من أجل ممارسة المحاسبة القضائية (حالة مدير مالي).
- توجد دلالة معنوية على أهمية توفر عناصر الأخلاقيات المهنية لدى المحاسب القانوني الأردني، من أجل ممارسة المحاسبة القضائية (حالة محاسب قانوني).

٢- توجد دلالة معنوية على أهمية توفر المقومات، المتعلقة بمهارة القيادة والعمل لدى المحاسب القانوني الأردني، من أجل ممارسة المحاسبة القضائية.

- توجد دلالة معنوية على أهمية توفر المقومات، المتعلقة بمهارة القيادة والعمل لدى المحاسب القانوني الأردني، من أجل ممارسة المحاسبة القضائية (حالة مدير مالي)
- توجد دلالة معنوية على أهمية توفر المقومات، المتعلقة بمهارة القيادة والعمل لدى المحاسب القانوني الأردني، من أجل ممارسة المحاسبة القضائية (حالة محاسب قانوني).

٣- توجد دلالة معنوية على أهمية توفر المقومات، المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر لدى المحاسب القانوني الأردني، من أجل ممارسة المحاسبة القضائية.

- توجد دلالة معنوية على أهمية توفر المقومات، المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر لدى المحاسب القانوني الأردني، من أجل ممارسة المحاسبة القضائية (حالة مدير مالي).

- توجد دلالة معنوية على أهمية توفر المقومات، المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر لدى المحاسب القانوني الأردني، من أجل ممارسة المحاسبة القضائية (حالة محاسب قانوني).

- ٤- توجد دلالة معنوية على أهمية توفر المقومات، المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق والقانون لدى المحاسب القانوني الأردني، من أجل ممارسة المحاسبة القضائية.
- يوجد دلالة معنوية على أهمية توفر المقومات، المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق والقانون لدى المحاسب القانوني الأردني، من أجل ممارسة المحاسبة القضائية (حالة مدير مالي).

- توجد دلالة معنوية على أهمية توفر المقومات، المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق والقانون لدى المحاسب القانوني الأردني، من أجل ممارسة المحاسبة القضائية(حالة محاسب قانوني).

٥- توجد دلالة معنوية على أهمية توفر المقومات، المتعلقة بمهارة سرعة البديهة لدى المحاسب القانوني الأردني، من أجل ممارسة المحاسبة القضائية.

- توجد دلالة معنوية على أهمية توفر المقومات، المتعلقة بمهارة سرعة البديهة لدى المحاسب القانوني الأردني، من أجل ممارسة المحاسبة القضائية(حالة مدير مالي)
- توجد دلالة معنوية على أهمية توفر المقومات، المتعلقة بمهارة سرعة البديهة لدى المحاسب القانوني الأردني، من أجل ممارسة المحاسبة القضائية (حالة محاسب قانوني).

٦- يوجد فروق(اختلافات) ذات دلالة معنوية بين الآراء، حول المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين الأردنيين، لممارسة المحاسبة القضائية، تبعاً لطبيعة العمل (المدير المالي - والمحاسب القانوني)

٧- لا يوجد فروق(اختلافات) ذات دلالة معنوية بين الآراء، لمدى توفر عناصر الأخلاقيات المهنية.

٨- توجد فروق ذات دلالة معنوية لكافة محاور الدراسة (مدى توفر عناصر الاخلاقيات المهنية - مدى توفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل - مدى توفر المقومات المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر - مدى توفر المقومات المتعلقة بالخبرة الكافية في

المحاسبة والتدقيق - مدى توفر مقومات المتعلقة بمهارة سرعة البديهة)، تبعاً للحالة التعليمية.

٩- توجد فروق ذات دلالة معنوية لكافة محاور الدراسة (مدى توفر عناصر الاخلاقيات المهنية - مدى توفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل - مدى توفر المقومات المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر - مدى توفر المقومات المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق - مدى توفر مقومات المتعلقة بمهارة سرعة البديهة)، تبعاً للتخصص العلمي.

١٠- توجد فروق ذات دلالة معنوية لكافة محاور الدراسة (مدى توفر عناصر الاخلاقيات المهنية - مدى توفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل - مدى توفر المقومات المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر - مدى توفر المقومات المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق - مدى توفر مقومات المتعلقة بمهارة سرعة البديهة)، تبعاً للخبرة العملية

٤-٤ الاستنتاجات والتوصيات

• الاستنتاجات:

تمكنت الباحثة بعد الاطلاع على جميع الأدبيات، ومن خلال إجراء الدراسة الميدانية، من التوصل إلى الاستنتاجات التالية:

١. وجد ان هناك عنصرين رئيسين ساهما بتوفر عناصر الاخلاقيات المهنية لدى المحاسب القانوني الاردني لممارسة المحاسبة القضائية الا وهما: الالتزام بالنزاهة في عمليات التدقيق والتحليل أعتبر الأول، بمتوسط ٤,٦٢، ووزن نسبي ٩٢%، ثم متغير القدرة على تفعيل الاستقلالية في العمل بالمرتبة الثانية، بوزن نسبي ٩١%.

٢. وجد ان هناك عنصرين رئيسين ساهما بتوفر مهارة القيادة والعمل لدى المحاسب القانوني الاردني لممارسة المحاسبة القضائية الا وهما: متغير الإلمام باستخدام أدوات التحليل والقياس المختلفة هو الأول، بمتوسط ٤,١٨، ووزن نسبي ٨٤%، ثم متغير الإلمام باستراتيجية المؤسسة، التي يتم التحقيق حولها في المرتبة الثانية، بمتوسط ٤,١٢ ووزن نسبي ٨٢%.

٣. وجد ان هناك عنصرين رئيسين ساهما بتوفر مهارة التعليم والتدريب المستمر لدى المحاسب القانوني الاردني لممارسة المحاسبة القضائية الا وهما: الاطلاع والمعرفة على التحديثات، التي تطراً على معايير التدقيق الحوكمة، هو الأول، بمتوسط ٣,٤٤، ووزن نسبي ٦٩%، ثم جاء متغير المعرفة والدراية الجيدة في مستجدات أساليب التحقيق والتحري المالي في المرتبة الثانية، بمتوسط ٣,٤٤ ووزن نسبي ٦٩%، ثم جاء متغير الاستمرار في الحصول على الشهادات المهنية المتخصصة في شتى أشكالها وأنواعها ذات الصلة بالمهنة في المرتبة الثالثة، بمتوسط ٣,٣٩، ووزن نسبي ٦٨%.

٤. وجد ان هناك عنصرين رئيسين ساهما بتوفر الخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق والقانون لدى المحاسب القانوني الاردني لممارسة المحاسبة القضائية الا وهما: توفر

الخبرة الكافية في استخدام البرمجيات الحديثة المتعلقة بالتدقيق في المرتبة الأولى،
بمتوسط ٣,٣٦، ووزن نسبي ٦٧%، ثم متغير امتلاك التخصص الدقيق في مهنة
المحاسبة والتدقيق والمعايير المحاسبية في المرتبة الثانية، بمتوسط ٣,٣٣ ووزن نسبي
٦٧%، ثم جاء متغير توفر الخبرة الكافية في أنظمة المعلومات المحاسبية المختلفة في
الشركات، بمتوسط ٣,٢٨، ووزن نسبي ٦٦%

٥. وجد ان هناك عنصرين رئيسين ساهما بتوفر سرعة البديهة لدى المحاسب القانوني
الاردني لممارسة المحاسبة القضائية الا وهما :متغير القدرة على حل النزاعات، التي
تنتج على التجريات والنقاش هو الأول، بمتوسط ٤,٧١، ووزن نسبي ٩٤%، ثم متغير
القدرة على تفسير الأرقام المالية بشكل منطقي بالمرتبة الثانية، بمتوسط ٤,٦٨ ووزن
نسبي ٩٤%، ثم كان متغير الاستجابة السريعة للأحداث المستجدة، بمتوسط ٤,٦٦،
ووزن نسبي ٩٣%.

٦. وجد ان اهم المهارات المطلوبة من المحاسب القانوني الاردني لممارسة المحاسبة
القضائية هو توفر عناصر الأخلاقيات المهنية، بمتوسط حسابي ٤,٥٠، ووزن نسبي
٩٠%، ثم يأتي محور مدى توفر المقومات المتعلقة بمهارة القيادة والعمل في المرتبة
الثانية، بمتوسط ٣,٨٧، ووزن النسبي ٧٧%، يليه محور مدى توفر مقومات المتعلقة
بمهارة سرعة البديهة، بمتوسط حسابي ٣,٧٠، ووزن نسبي ٧٤%، ثم محور مدى توفر
المقومات المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر، بمتوسط ٣,٣٠، ووزن نسبي ٦٦%، ثم
محور مدى توفر المقومات المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة والتدقيق، بمتوسط
٣,٠٦، ووزن نسبي ٦١%.

• التوصيات:

بناء على ما تقدم من استنتاجات، تود الباحثة أن توصي بما يلي:

١. توعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بالمحاسبة القضائية، والمهارات اللازمة

لممارستها، وذلك من خلال عقد الدورات التدريبية وورش العمل، التي تبصرهم

بخصائص المحاسبة القضائية وأهدافها.

٢. تفعيل القوانين والتشريعات الخاصة بواجبات وحقوق المحاسبين القانونيين، مع التشدد

في تطبيق العقوبات الرادعة على من يخالفها.

٣. تأسيس جمعية تعنى بتنظيم عمل المحاسبين القضائيين في الأردن، فضلا عن توفير

الإرشاد لهم، وتعزيز من ثقة الجمهور بهذه المهنة.

٤. التنسيق بين المؤسسات الأكاديمية والمنظمات المهنية، في مجال تطوير مهنة

المحاسبين القضائيين، مثل إضافة مواد تتعلق بالمحاسبة القضائية ضمن المنهاج

الدراسي لأقسام المحاسبة، أو فتح تخصصات جديدة في مؤسسات التعليم العالي،

وخاصة الجامعات الأردنية، التي من شأها العمل على إعداد الكفاءة العلمية للمحاسب

القضائي وتطويرها.

المراجع

المراجع العربية:

- أحمد، خالد محمد علي، ٢٠١٣، دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات الفساد المالي، المؤتمر الدولي الأول في المحاسبة والمراجعة كلية التجارة جامعة بني سويف بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية بعنوان تفعيل آليات المحاسبة والمراجعة لمكافحة الفساد المالي والإداري ٧-٨ أبريل ٢٠١٣.
- الجليلي، مقداد أحمد، المحاسبة القضائية وإمكانية تطبيقها في العراق، تنمية الرافدين ١٠٧ مجلد ٣٤ لسنة ٢٠١٢ ص ص (٩-٢١).
- الجليلي، مقداد أحمد ; جميل، رافي نزار; "دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسيل الاموال- دراسة حالة من مكتب التحقيقات الفيدرالي" قدمت الى المؤتمر العلمي الثاني عشر لكلية الادارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية لسنة ٢٠١٢.
- الحضيف، صفاء، "أفضل ما كتب عن القيادة"، مجلة التدريب والتقنية، العدد ١٥٧، فبراير ٢٠١٢.
- الخالدي، صلاح، "إطار مقترح للمحاسبة القضائية ودورها في اكتشاف عمليات الاحتيال المالي"، أطروحة دكتوراه، مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة بغداد، ٢٠١٢.
- راضي، محمد سامي، "موسوعة المراجعة المتقدمة" دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠١.
- سامي، مجدي محمد، دور المحاسبة القضائية في تشخيص واكتشاف عمليات الاحتيال والخداع المالي، مجلة كلية التجارة، جامعة الزقازيق، يناير العدد الأول، ٢٠٠٢.
- السيسي، نجوى أحمد، دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية-دراسة ميدانية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الأول، ٢٠٠٦.
- الشخيلي، عبد القادر، "مهارة سرعة البديهة"، مؤسسة اليمامة بالرياض، ٢٠٠٨.
- علوي، هند، "الحاجة إلى أخلاقيات مهنة الأرشيف، محافظة المكتبات الجامعية ام البواقي - الجزائر - Cybrarians journal. - العدد ١٣ (يونيو ٢٠٠٧) .

- الكبيسي، عبد الستار عبد الجبار، "واقع المحاسبة القضائية من وجهة نظر القضاء"، مجلة الدراسات الأمنية، العدد السابع، ص: ١٦١-١٩٨، كانون الثاني، ٢٠١٣.
 - الفين أرينز، جيمس لوبك، المراجعة مدخل متكامل، ترجمة د. محمد محمد عبد القادر و د. احمد حامد حجاج دار المريخ، ٢٠٠٢.
 - أبو ليلي، علاء، "التوصيف الوظيفي لوظيفة المدير المالي" مجلة المدير المالي ، يوليو. ١. ٢٠١١
- <http://fmalaa.wordpress.com>
- المنوفي، ريهام السيد علي، "دور المراجعة القضائية في تفعيل مبادئ حوكمة الشركات-دراسة نظرية ميدانية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، عدد ١. ص: ٧١-٩٧، ٢٠١١.

المراجع الاجنبية

- AICPA, Forensic and Litigation Services Committee Developed the definition, 2005
- Cantoria, Ciel; "Financial Statements Audit vs Forensic Accounting" 2010, www.bright hub.com
- Crumbley, D.L, Forensic Accountants Appearing in the Literature 2006
- Crumbley, D.Larry ; Apostolou, Nicholas. "Forensic Accounting: A New Growth Area in Accounting" The Ohio CPA Journal. Ohio Society of Certified Public Accounting. 2002.
- Digabriele ,James A; Ojo, Marianne ; "Objectivity And Independence: The Dual Roles Of External Auditors And Forensic Accountans" Working Paper

Montclair State University And Oxford Brookes University–School Of Social Sciences And Law,2013.

- Douglas,Z,” Forensic Accountnts: Hot Old Profession,www.odu.edu/ao/instadv/forensicaccount.html, 25 may 2003,online Postin.
- Gray Ronald O; Moussalli Stephanie D;”forensic accounting and auditing united again :Ahistorical prespective” Journal of Business Issues No.2 ,pp5–25,2006.
- Grippo, Frank,”Introduction of Forensic Accounting” The National Public Accountant June 2003.
- Golden, Thomas W; Skalak, Steven L; Clayton, Mona M. “A Guide to Forensic Accounting Investigation”; John Wiley and Sons, Inc. First Edition, 2006.
- Joshi, M.S,”Definition of Forensic Accounting 2003. www.forensicaccounting.com
- Kenneth, O’flaherty;”Fraud Detecting Through Data Mining” The National Underwriter Company, 2005. www.highbeam.com
- Krakar, Zdravko; Zgela, Mario ”Application of Benford’s Law in Payment Systems Auditing” Journal of Information and Organizational Sciences vol.33, No 1, 2009.
- Kranacher, Mary–jo; Riley, Richard A; Wells, Joseph T; “Forensic Accounting and Fraud Examination”, John Wiley and Sons Inc. First Edition 2001.

- Fischer, Gerhard;"Lifelong Learning–More Than Training",Journal Of Interactive Learning Research Vol.11 ,No3,pp265–294,2000.
- Hao, Xianghua ;"Analysis Of The Necessity To Develop The Forensic Accounting In China"; International Journal Of Business And Management Vol.5, No.5 May 2010.
- Okoye, Emma Lk:"The Role Of Forensic Accounting InFraud Investiation And Litigation Support" Nnamdi Azikiwe University–Department Of Accountancy Vol.17 ,No.1 ,November 2009.
- Panigrahi,P.K,"Discovering Fruad in Forensic Accounting Using Data mining Techniques"The Chartered Accountant,p (1426–1430) ,April 2006.
- Ramaswamy,Vinita;"New Frontiers:Training Forensic Accountants Within The Accounting Program"; Ournal of College Teaching and Learning;September 2007,Vol 4,Number 9.
- Sadiq,abu baker ;"The Relevance Of Forensic accounting To Financial Crimes In Private And Puplic Sectors Of Third World Economies Astudy From Nigeria"Proceeding Of The 1St International Conference On Governance Fraud Ethics And Social Responsibility June ,11–13 ,2009.
- Scott,F."Forensic Accounting Defined:From Forensic Accountants Financial Investigators,Les Nunn.University of Southern Indiana,Journal Of Busniss and Economics Research,vol 4,Number 2 ,February 2006

- Sirikulvadhana, Supatcharee; "Data Mining As A Financial Auditing Tool"
M.Sc Thesis in Accounting, Swedish School of Economics and Business
Administration, Finland, 2002.
- Singleton, Tommie; Singleton Aaron; Bologna, Jack; Lidquist Robert; "Fraud
Auditing and Forensic Accounting" John Wiley and Sons Inc. Third
Edition, 2010.
- Srinivas, Y, "Money Laundering Risk in E-Banking", The Chartered
Accountant , pp 568–570, November 2004
- McMullen, Dorothy A; Sanchez, Maria H; "A Preliminary Investigation Of The
Necessary Skills, education Requirements, and Training Requirements for
Forensic Accountants"; Journal of Forensic and Investigative Accounting,
Vol.2 Issue 2, July–December 2010.
- Mehta G.S; Mathur, Tarun; "Preventing Financial Fraud Through Forensic
Accounting"; Journal of the Institute of Chartered Accountants of India; vol
55 , No 10. April 2007.
- Nigrini, Mark; "Forensic Analytics–Methods and Techniques for forensic
Accounting Investigations" John Wiley and Sons, Inc. First Edition, 2011.
- Nunn, Les; McGuire, Brian L ; Whitcomb, Carrie; Jost, Eric; "Forensic
accountants: financial investigators"; Journal of Business and Economics
Research–February Vol.4, No.2, 2006.

الملاحق

ملحق ١ الاستبانة

جامعة جدارا

كلية الاقتصاد والاعمال

قسم المحاسبة

استبانة بحث

السيد/ة الفاضل/ة.....تحية طيبة

هذه الاستبانة أداة لجمع المعلومات الخاصة بالدراسة، التي ستقدمها الباحثة، بعنوان: "المهارات المطلوبة من المحاسبين القانونيين الأردنيين لممارسة المحاسبة القضائية: دراسة ميدانية"، وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، ونظراً لظهور مصطلح المحاسبة القضائية حديثاً في مجتمعاتنا العربية بشكل عام، وفي الاردن بشكل خاص، ونظراً لما لديكم من معرفه وخبرة في متطلبات المحاسبة القضائية، والمهارات المطلوبة لتطبيقها، ومدى توفر هذه المهارات عند المدققين الخارجيين الأردنيين، ترحو الباحثة التكرم بمساعدتها في إنجاز هذه الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة، التي تتضمنها الاستبانة بدقة وموضوعية، تمكن من تحقيق الأهداف المرجوة من البحث. والباحثة إذ تشكركم سلفاً على ما ستبذلونه من جهد، تؤكد لكم أن المعلومات التي ستقدمونها، ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

الطالبة

ربا إبراهيم قنديل

قائمة تعريفات المصطلحات الواردة في استمارة الاستبانة:

✓ المحاسب القانوني: محاسب مرخص لمزاولة -غالبا- مهنة تدقيق الحسابات. وهي

افتراضا أعلى من مرتبة حامل شهادة البكالوريوس (المحاسب العادي). وربما ما سعت

إليه أمريكا في معظم ولاياتها من طلب ١٥٠ ساعة، أي ما يعادل الماجستير بدلا من

شهادة البكالوريوس فقط، هو لتأكيد هذا المعنى.

✓ المحاسبة القضائية: عبارة عن استخدام المعلومات المحاسبية ذات العلاقة، لتحديد

الحقائق بصورة موضوعية، بحيث يُعتمد عليها كدلائل في المواقف العقلانية في

المحاكم.

الجزء الأول (الخصائص الديمغرافية)

١. المستوى التعليمي

- ☐ بكالوريوس
- ☐ دبلوم عال
- ☐ ماجستير
- ☐ دكتوراه
- ☐ أخرى تذكر.....

٢. التخصص العلمي حسب الشهادة

- ☐ محاسبة
- ☐ إدارة أعمال
- ☐ اقتصاد
- ☐ علوم مالية ومصرفية
- ☐ أخرى تذكر.....

٣. عدد سنوات الخدمة

- ☐ أقل من ٥ سنوات
- ☐ ٥ سنوات وأقل من ١٠
- ☐ ١٠ سنوات وأقل من ١٥
- ☐ ١٥ سنة وأقل من ٢٠
- ☐ ٢٠ سنة وأكثر

٤. طبيعة العمل

- ☐ مدير مالي
- ☐ محاسب قانوني

الجزء الثاني

أسئلة رئيسية

السؤال الأول: ما مدى إلمامكم بمفهوم المحاسبة القضائية؟

كبير جدا كبير كبير لحد ما متدني متدني جدا

☐ ☐ ☐ ☐ ☐

السؤال الثاني: ما مدى قدرة المحاسب القانوني الأردني على ممارسة المحاسبة القضائية؟

كبير جدا كبير كبير لحد ما متدني متدني جدا

☐ ☐ ☐ ☐ ☐

اسئلة الاستبانة

الفرضية الأولى: في رأيكم، ما مدى توفر عناصر الأخلاقيات المهنية التالية لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين من أجل ممارسة المحاسبة القضائية؟

أرجو إبداء رأيكم بوضع إشاره (✓) في الخانة المناسبة

ت	الفقرة	بدائل الاجابة			
		موافق بشدة	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق بشدة
1	القدرة على تفعيل الاستقلالية في العمل				
2	الالمام الجيد بالمعايير الاخلاقية الدولية				
3	الالمام الجيد بمفهوم والية تطبيق قواعد السلوك المهني				
4	المحافظة على الدقة بالعمل				
5	القدرة على الابتعاد عن تضارب المصالح				
6	الالتزام بالنزاهة في عمليات التدقيق والتحليل				
7	الالتزام بالسرية في العمل				
8	الالتزام بالصدق في العمل				
9	الالتزام بالحيادية في العمل				
10	الالتزام بالموضوعية في العمل				
11	الالتزام بالكفاءة المهنية وبذل العناية الواجبة				
12	الالتزام بالمنافسة المهنية ما بين المحاسبين القانونيين				

الفرضية الثانية: في رأيكم ما مدى توفر المقومات التالية المتعلقة بمهارة القيادة والعمل لدى

المحاسبين القانونيين الاردنيين اجل ممارسة المحاسبة القضائية؟

ارجو ابداء رأيكم بوضع اشارته (✓) في الخانة المناسبة

ت	الفقرة	بدائل الاجابة			
		موافق بشدة	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق بشدة
1	امتلاك مهارات شخصية ذات طبيعة قيادية				
2	امتلاك مهارات الاتصال والتواصل بين فئات الادارة المختلفة				
3	الالمام بالبيئة المحيطة التي يعمل بها المحاسب القانوني				
4	الالمام في كيفية تكوين فرق عمل متخصصة				
5	الالمام في كيفية التخطيط والتنفيذ لعملية المحاسبة				
6	الالمام والقدرة على تفعيل معايير العمل الميدانية				
7	الالمام باستخدام ادوات التحليل والقياس المختلفة				
8	الالمام بالاجراءات اللازمة المتعلقة في عمليات التحري الميداني القانوني				
9	الالمام باستراتيجية المؤسسة التي يتم التحقيق حولها				
10	الالمام بالهيكل الاداري للمؤسسة التي يتم التحقيق حولها				

الفرضية الثالثة: في رأيكم ما مدى توفر المقومات التالية المتعلقة بالتعليم والتدريب المستمر

لدى المحاسبين القانونيين الأردنيين من أجل ممارسة المحاسبة القضائية؟

أرجو إبداء رأيكم بوضع إشارة (✓) في الخانة المناسبة

ت	الفقرة	بدائل الاجابة			
		موافق بشدة	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق بشدة
1	المعرفة والدراية المستمرة بتطورات البرمجيات المختلفة في الحاسوب				
2	المعرفة والدراية الجيدة بالتطورات في البرامج المحاسبية				
3	المعرفة والدراية الجيدة بالتغيرات في القانون العام				
4	المعرفة والدراية الجيدة بالتغيرات في القانون الخاص				
5	المعرفة والدراية الجيدة في مستجدات اساليب التحقيق والتحري المالي				
6	الاطلاع والمعرفة على التحديثات التي تطرأ على معايير الابلاغ المالي الدولية والمعايير المحاسبية				
7	الاطلاع والمعرفة على التحديثات التي تطرأ على معايير التدقيق الدولية				
8	الاطلاع والمعرفة على التحديثات التي تطرأ على معايير الحوكمة				
9	الاطلاع والمعرفة على التحديثات التي تطرأ على المعايير الاخلاقية الدولية				
10	الاطلاع والمعرفة على التحديثات التي تطرأ في شتى التشريعات المحلية				
11	الاستمرار في الحصول على الشهادات المهنية المتخصصة في شتى اشكالها وانواعها ذات الصلة بالمهنة				

الفرضية الرابعة : في رأيكم ما مدى توفر المقومات التالية المتعلقة بالخبرة الكافية في المحاسبة

والتدقيق والقانون لدى المحاسب القانوني الأردني من أجل ممارسة المحاسبة القضائية؟

أرجو إبداء رأيكم بوضع إشاره (٧) في الخانة المناسبة

[illegible]

الفرضية الخامسة : في رأيكم ما مدى توفر المقومات التالية المتعلقة بمهارة سرعة البديهة لدى

المحاسبين القانونيين الأردنيين من أجل ممارسة المحاسبة القضائية؟

أرجو إبداء رأيكم بوضع إشاره (√) في الخانة المناسبة

ت	الفقرة	بدائل الاجابة			
		موافق بشدة	موافق	موافق الى حد ما	غير موافق بشدة
1	الامام بشكل جيد في اساسيات ومبادئ علم النفس				
2	القدرة على التعرف على السلوك الاجرامي				
3	القدرة على كشف عمليات غسيل الاموال				
4	امتلاك اساليب شخصية متعلقة في عملية التحقيق والتحري المالي				
5	القدرة على الاستنتاج من خلال طرح اسئلة مهنية محددة				
6	الامام الجيد بالسلوك الانساني				
7	القدرة على تفسير الارقام المالية بشكل منطقي				
8	القدرة على النقاش بأسلوب علمي عملي مسبب ومنطقي				
9	القدرة على الحكم بناءا على الايحاءات الایمائية				
10	القدرة على حل النزاعات التي تنتج على التحريات والنقاش				
11	الاستجابة السريعة للاحداث المستجدة				

قائمة بأسماء محكمي الاستبانة

- ١- الأستاذ الدكتور ميشيل سويدان - جامعة اليرموك- قسم المحاسبة
- ٢- الأستاذ الدكتور عبد الناصر نور - جامعة الشرق الأوسط - قسم المحاسبة
- ٣- الأستاذ الدكتور احمد العمري- جامعة اليرموك- قسم المحاسبة
- ٤- الأستاذ المشارك الدكتور ظاهر القشى- جامعة عمان العربية - قسم المحاسبة
- ٥- الأستاذ المساعد الدكتور محمد السمارة - جامعة جدارا- قسم المحاسبة